سنوات في مجلس الشورى

د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الثنيان

العبيكان
Obeikan

د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الثنيان

سنوات في مجلس الشورى

- رنين الهاتف
- نحن والوزراء
- الشيخان الجليلان
- عندما صفق الأعضاء
- الرأي الآخر
- المرأة والمجلس
- بين طهران وباكو

العبيكان
Obeikan

ⓒ مكتبة العبيكان ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الثنيان، عبدالعزيز عبدالرحمن

سنوات في مجلس الشورى./ عبدالعزيز عبدالرحمن الثنيان. الرياض، ١٤٣٠هـ

٢١٨ ص؛ ١٤ × ٢١ سم.

ردمك: ٩-٨٦٠-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١- الثنيان، عبدالعزيز بن عبدالرحمن - مذكرات أ. العنوان

ديوي ٩٢٣,٧٥٣١ ١٤٣٠ / ٦٤٤٢

رقم الإيداع: ١٤٣٠ / ٦٤٤٢

ردمـــــك: ٩-٨٦٠-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر: العبيكان Obeikan **للنشر**

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ / ٢٩٣٧٥٨١ / فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص. ب ٦٧٦٢٢ الرمـــز ١١٥١٧

التوزيع: مكتبة العبيكان Obeikan

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ / ٤٦٥٤٤٢٤ / فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص. ب ٦٢٨٠٧ الرمـــز ١١٥٩٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي» أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

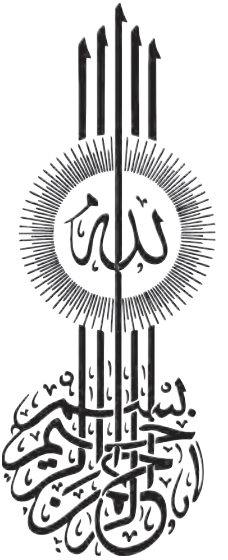
بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو عثمان الجاحظ

«ولكل نصيبٌ من النقص، ومقدار من الذنوب، وإنما يتفاضل الناس بكثرة المحاسن وقلة المساوئ. فأما الاشتمال على جميع المحاسن، والسلامة من جميع المساوئ، دقيقها وجليلها، وظاهرها وخفيها، فهذا لا يُعرف».

(رسائل الجاحظ ٣٧/١)

وقال بشار بن برد

إِذا كُنتَ في كُلِّ الذُّنُوبِ مُعاتِباً
صَديقَكَ لَم تَلقَ الَّذي لا تُعاتِبُه

فَعِش واحِداً أَو صِل أَخاكَ فَإِنَّهُ
مُقارِفُ ذَنبٍ مَرَّةً وَمُجانِبُه

إِذا أَنتَ لَم تَشرَب مِراراً عَلى القَذى
ظَمِئتَ وَأَيُّ الناسِ تَصفو مَشارِبُه

(ديوان بشار ٢٣٦/١)

مُقَدِّمَةٌ

وقال أبو حيـان التوحيدي[1]: «تجارب المتقدمين، مَرايا المتأخرين، كما يبصر فيها ما كان، يتبصر بها فيما سيكون، والشاعر قد قال:

والدهر آخره شبهٌ بأوّلهِ ناسٌ كناسٍ وأيامٌ كأيام

وليس من حادثةٍ ماضيةٍ إلا وهي تعرفك الخطأ والصواب منها؛ لتكون على أهبةٍ في أخذك وتركك، وإقدامك ونكولك، وقبضـك وبسـطك، وهذا وإن كان لا يقي كل الوقاية، فإنه لا يلقى في التهلكة كل الإلقاء...».

ومرت الأيام وانقضـت السـنوات الثمـاني التي عملتها في مجلس الشـورى، وتلفت لتلـك الأيام الرواحل من حياتي، ولهاتيـك الليالي الغابرة من تجربتي، فأخذت أقلب الأوراق، وأسـتنطق الذاكـرة؛ لأدون للأبناء والأحفـاد خواطر مرّت، ومواقف ولت، وذكريات مضت...

(١) انظر: الإمتاع المؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ٣/ ١٥٠.

وإنني أكاد أنظر إلى المستقبل الذي ستعيشه الأجيال اللاحقة... وألمح في عيون برلمانييه شوقهم لمعرفة تجارب آبائهم وأجدادهم، وكيف تطورت الشورى في وطننا الغالي ومملكتنا الحبيبة... وأرجو أن أكون في هذا الكتاب قد أسهمت في أن أقدم للأجيال شيئاً مما سوف يتطلعون إليه!

ومما لا شك فيه أن التجربة الحديثة لمجلس الشورى تمثل مرحلة تاريخية مهمة من عمر المملكة السياسي، وهي تجربة عاشها عدد ممن شاركوا خطواتها الأولى نحو ممارسة شورية نموذجية تسعى المملكة إليها قيادة وشعباً.

وتنسرب من أهمية هذه الخطوة الحديثة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يرحمه الله، منذ عشرين عاماً، أهميةٌ أخرى هي قصة الأعضاء في هذه المرحلة المبكرة مع مجلس الشورى، لتبدو بعد ذلك قيمة تدوين التجربة الشخصية لكل عضو من أعضائه، حين تكون لبنة تضاف إلى أخواتها من لبنات الأعضاء الآخرين، لتكوّن رواية واقعية محكمة تشرح للأجيال اللاحقة كيف كانت جهود آبائهم للوصول إلى ما وصلت إليه حياتهم، وكيف أن واقعهم المستقبلي كان مجرد أحلام وطموحات لأعضاء حملوا على عاتقهم مسؤوليات التمهيد لصناعة مستقبل أفضل.

وقد دوّنَ عدَدٌ من الزملاء تجاربهم الذاتية، فاتسمت كل تجربة بأسلوب صاحبها الخاص ورؤيته الشخصية، أما عن رحلتي في الشورى التي بدأت مع بداية الدورة الثالثة وانتهت بنهاية الدورة الرابعة، فقد كانت مليئة بالأحداث والمناقشات والأنشطة، وقد وجدت أن القارئ العادي لن يهتم لكثير منها، وإذا كان متخصصاً أكاديمياً، فإن في مطبوعات مجلس الشورى غناء وكفاية. كما أني غفلت كثيراً عن تطويع القلم في أن يدون ما ينبغي أن يدونه يوماً بيوم؛ ومن ثم جاءت كتابتي لهذه التجربة بعد انتهاء الدورة الرابعة، وقد فاتني الكثير مما كان ينبغي أن يسجل، ولهذا عدت لقصاصاتٍ احتفظت بها في حينه، ولذاكرة بدأت تشيخ، وهذه سنة الله.

إن تلك الخواطر وهذه الذكريات تحكي قصة عِشْتُها، ومواقف كنت طرفاً في أحداثها، ولم تكن تلك الأحداث أحلاماً تجول في نفس صاحبها، أو آمالاً تداعب خاطره، بل كانت واقعاً معاشاً، وأرجو ألا أكون من ذلك الفريق الذي قال عنه البحتري:

وَمِنَ العَجائِبِ أَعينٌ مَفتوحَةٌ وَعُقولُهُنَّ تَجولُ في الأَحْلامِ

وقـد حاولت قدر الإمكان ألا أسـهب فيمـا لا يفيد، وألا أكتب ما قد يصـيب القارئ بالملل، ومن هنا أقصـيت عدداً من الفصـول، رأيت مبدئياً ألا أضـعها في هذا الكتاب، فإذا كانـت ثمة خواطر كثـيرة لا تزال تحتاج إلى النشـر، فلربما أضفت منها ما أراه مناسباً في طبعات لاحقة.

وإننـي إذ أقـدم للقارئ هـذه الخواطر؛ أدعـو زملائي السـابقين أن يدونوا كل ما يرون أهمية تدوينه في تجربتهم، كما لا يفوتني أن أدعو أعضـاء مجلس الشـورى الحاليين أن يغتنموا الفرصة، وأن يصحبهم القلم يوماً بيوم، ويكون تدوين تجربتهم مقارنة بتجارب السـابقين على رأس اهتماماتهم، حتـى إذا حـان الوقت الـذي ينشـرون فيه تجربتهـم كانت مادتهـم متوافـرة، لم تضـيعها عوامل الزمـن، ولم تطحنها مشاغل الدنيا. والله الموفق.

المؤلف

الرياض ١٤٣٠/١٢/١هـ

وقبل الحكاية

قيل في الأثر: ما ندم من استشار ولا خاب من استخار، وما ازدهرت أمة ولا قامت حضارة إلا وكانت للشورى مكانتها الفاعلة في دفعها للأمام واتجاهها للسموق، فالملكة العاقلة ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَؤُا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾[1]. وجاء الإسلام ليؤكد على المبادئ التي تصلح بها حياة الناس، وتعمر بها الأرض؛ ومن هنا كانت الشورى معلماً من معالم الحكم الإسلامي، فلم يكن غريباً أن نسمع من نبي الله ورأس الدولة ﷺ غير مرة قوله: «**أشيروا علي**»[2].

ولم يكن وصف الله عز وجل لرجال هذه الأمة المفلحين حين قال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[3]، إلا صدىً لهذا المبدأ الجليل الذي سار عليه أصحاب هذا النبي ومن تبعهم بإحسان. يُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله[4]: «الرجال ثلاثةٌ؛ رجل ذو عقل ورأي، ورجل إذا حزبه أمر أتى ذا رأي فاستشاره، ورجل حائرٌ بائرٌ لا يأتمرُ رُشداً ولا يُطيع مُرشداً».

---

(١) النمل:٣٢.
(٢) انظر: صحيح البخاري، ح ٤١٧٨، ٤١٧٩، ٤٧٥٧.
(٣) الشورى:٣٨.
(٤) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٧٣ .

وقد نصح بعضهم[1] أحد الولاة بأنّ عليه مجالسة أهل الدين والعلم، ومدارسة أهل الفقه والفهم، ومشاورتهم في ما يُقرِّره ويمُضيه، والأخذُ من آرائهم في ما يُنيره ويُسديه، فإن الشورى نتاج العقول، والمباحثة رائدة الصواب، واستظهار المرء على رأيه من عزم الأمور، واستنارتُه بعقل أخيهِ من حزم التدبير؛ فقد أمر الله تعالى بالاستشارة أكْملَ الخلق لُبابة وأولى بالإصابة، فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾[2].

وقد ارتبطت الشورى بهذه الديار التي سار عليها النبي الهادي والصحابة الكرام والتابعون العظام، إلى أن تقلبت حوادث الدهر، وألم بشبه الجزيرة ما ألم بها...

غير أن الزَّمان سار في طريقه، ووصل إلى محطته التي كان فيها الملك عبدالعزيز -رحمه الله - على موعد مع التاريخ ليؤسس كيان الدولة، ويجمع شتات القبائل، ويوحد

(١) التذكرة الحمدونية، ابن حمدون، ١ / ٣٩١، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤م.
(٢) آل عمران: ١٥٩.

كلمة البلاد على شـريعة الإسـلام، فكانت الشورى من ركائزِهِ الأولى في تثبيت دعائم الدولة الناشئة، والطريق إلى نهضتها.

ترى... هل كانت الشـورى التـي كان يطلبها ذلك الملك الواعـي عن عجز رأيٍ أو وهن قريحـةٍ؟! أم عن نظرة ثاقبةٍ، وعقـل راجح يؤمـن بدورها الفاعـل، وأهميتهـا الحتمية في حفظ الدين والوطن والعرض والنفس والمال؟!

كان الملـك عبد العزيـز يزعجه أن يجامله مستشـاروه، وكان يرى الرأي فيقولون له: (الشـيوخ أبخص): أي الحاكم أعلـم وأدرى، فـيرد عليهم قائـلاً: إذا كان الشـيوخ أبخص فلماذا يسأل؟! وإذا كان الحاكم أدرى فلم يستشير؟![1].

نعـم... كان الملك عبد العزيـز -رحمه الله- على وعي بالمعنى الذي صـاغة ابـن المقفع قائـلاً[2]: «لا بد للملك من مستشـار مأمونٍ يفضـي إليه بسـره، ويعاونه على رأيه، فإن المُسْتَشـيرَ وإن كان أفضـل من المستَشَـار وأكمل عقلاً وأصح رأيـاً، قد يزداد برأي المشـير رأياً، كما تـزداد النار بالدهن ضوءاً ونوراً».

(١) راجع تفاصيل ذلك في كتابنا: إنسانية ملك، ص ١٠٥-١١٦. فصل (الشيوخ أبخص).
(٢) الأدب الكبير والأدب الصغير، ابن المقفع، ص ٥٨-٥٩.

ومن هذا المنطلق بدأت الشورى في المملكة مع بداية تأسيس الدولة[1]، وبدأت في التطور مبكراً مع صدور أول نظام لمجلس الشورى سنة ١٣٤٧ هـ، واستمر النظام في تمكين مبدأ الشورى في البلاد ليتطور كل يوم مع تطور الدولة ونموها، إلى أن تجلى في صورته الأخيرة بمنهجيته الجديدة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - في عام ١٤١٢هـ.

وما من دولة سارت إلى الأمام أو أمة ألّم بها خطب؛ إلا وكان رجال الشورى يأخذون بيدها؛ إن جلباً للخير أو دفعاً للمكروه، وكان الملك المؤسس رحمه الله مدركاً لهذه الحقيقة حين استقطب للشورى كوكبة من خيرة الرجال وأكثرهم خبرة وتجربة، وكان أبناؤه من بعده كذلك يطلبون للرأي صاحبَه، ويعرفون مصدره ومورده، فكان المستشارون ثم كان أعضاء الشورى، وهم أهل الحل والعقد، سفراء فوق العادة لأهليهم، ونصحاء هادين مهديين لأولي الأمر.

(١) راجع كتاب: الشورى في الإسلام (ممارسة نيابية)، تجربة المملكة العربية السعودية، إعداد: إدارة المعلومات بمجلس الشورى ١٣-١٧، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. فصل «الشورى في المملكة العربية السعودية».

واستيقظت المملكة على نهضة رفعتها إلى السماء، حين وجدت الصحراء نفسها تخضرُّ بما بذرتْهُ يدُ الملك المؤسس في الماضي، ليجني أبناؤها في عهد أبنائه ثمار الرخاء والرفاهية، فتتسع الدولةُ ومتطلباتها، وتتعدد مرافقُها ومصالحُها، وتعود المملكة تنثر بُذُورَ التنمية في بواديها وحواضرها، وسهولها ووديانها، وسواحلها وتخومها، وصار المجتمع يتساءل عن الشأن السياسي، وتطوره، وما الأسلوب الأصلح لاستقرار المملكة وازدهارها...

وهنا بدأ الناس يتطلعون إلى مجلس الشورى ويرقبون حركته، فإذا بالحضريِّ يتساءل عمن ينظر في أمر مستقبله، وترقب البدوي من يرعى -في طوفان التنمية الهادر وعباب التغيير الزاخر- طموح صحرائه وتطلعات قبيلته...

في تلك الأثناء كانت ملامح أهل الحل والعقد تتشكل بما يتوافق مع حركة المجتمع، فأخذ المجلس يجتذب من توسمت فيه الدولة حسن الرأي ورجاحة العقل، من أهل الخبرة والتأهيل، ومن أهل العلم والعمل، ومن أهل البادية والحاضرة؛ فإذا بمجلس الشورى قبة تجلس الأمة تحتها متمثلة في صفوة أبنائها ونخبة علمائها ومفكريها ومثقفيها.

وكما صارت تلك النخبة محور اهتمام الدولة؛ صار المجلس محط أنظار النُّخَبِ المؤهلة ممن يرون في أنفسهم الكفاءة في خدمة المجتمع...

ولست أخفي على القارئ أنني كنت أتطلع إلى أن أكون أحد رجال هذا المجلس في يوم من الأيام؛ نظراً لإيماني الشديد برسالة المجلس ودوره في التنمية، وقناعتي بأنه مكان العمل المناسب لأصحاب الرأي والخبرة والتأهيل العالي.

رنين الهاتف

-آلو. السلام عليكم.

-وعليكم السلام؛ سمو الأمير.

- خادم الحرمين الشريفين يسلم عليك، وقد وقع الاختيار عليك لتكون واحداً من أعضاء مجلس الشورى.

- إني أعتز بثقة خادم الحرمين، وأسأل الله أن أكون عند حسن الظن... ولكن إن كان التبليغ أمراً فالسمع والطاعة، وإن كان اختياراً فأرجو إمهالي لأصلي ركعتي الاستخارة، وأجيب غداً أو بعد غد. وإلا فالسمع والطاعة.

- ولكن ثقة خادم الحرمين وسام، وأحسبك تقدر هذه الثقة.

- لاشك في أن هذه الثقة وسام، وأن تبليغكم تقدير وتشريف؛ ولكن الاستخارة منهج علمناه سيدنا جميعاً ﷺ.

- الأمر لَك.

كان ذلك الاتصال من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد في آخر أسبوع من شهر صفر عام ١٤٢٢هـ بعد صلاة العشاء، مواكباً لجهود الدولة في اختيار أعضاء الدورة الثالثة لمجلس الشورى... وكم كانت مشاعري تفيض بتقدير هذه الجهود التي كانت -ولاتزال- تبذل في اختيار الكفاءات من أبناء الوطن؛ ليحملوا مسؤوليتهم الكبرى في المشاركة السياسية لقيادة الوطن، ومنحه عصارة أفكارهم وخلاصة آرائهم... وكم كانت العواطف تفيض بالغبطة والسرور في طريقة تعامل الدولة مع هذه الكفاءات، حين يتصل واحد من أقرب الأقربين لخادم الحرمين ليبلغ العضو المختار بنفسه تحيات الملك وتقديره واختياره.

وكانت الغبطة بهذا العرف المتبع والمسلك المحمود مع كل عضو من أعضاء الشورى في وسيلة إبلاغه باصطفائه وإخباره بثقة الدولة في ترشيحه، فها هو ذا يتحصل على التقدير الأدبي اللائق والاحترام الوافر، حين يُعرض عليه نبأ اختياره ممثلاً للمجتمع عن طريق واحد من أقرب رجالات خادم الحرمين الشريفين المخلصين!

بمثل هذا تُعْلِي الحكُوماتُ الراشدةُ قدرَ أبنائها، فتمتد جسورُ الحبِّ بين القيادات والشعوب، ويلتقيان على طريق

الإخلاص والنصح وحسن المشورة، فتتواصل قوافل التنمية، وتحصد الأجيال اللاحقة ثمار غرس أسلافها، وتسير البلاد في الطريق الصحيح.

وعلى الرغم من كلِّ هذا التقدير الذي اعتمل في قلبي من ثقة خادم الحرمين الشريفين لأكون عضواً في مجلس الشورى، وواحداً من بين أبناء الوطن الذين سيتحملون مسؤولية كبرى، ومن اتصال سمو الأمير لإبلاغي بهذا الخبر؛ فإن شيئاً ما كان يُثير في نفسي التردد وفي ذهني القلق!!

لقد بدأتُ مِشْوارَاً جَدِيداً في حَياتِي العملية بعد تقاعدي المبكر من عملي وكيلاً لوزارة التربية والتعليم عام ١٤١٩هـ، استرحت فيه من الالتزامات الرسمية، فقد كنت مستغرقاً في حالة تتراوح بين الكتابة والقراءة وما تحملها من متعة السياحة العقلية في عقول المؤلفين الآخرين، وبين بعض الأعمال الخاصة، ثم المشاركة في تأسيس جامعة الأمير سلطان...

كانت ليلة قلقة تلك التي قضيتها بعد ذلك الاتصال، المشاعر المتناقضة تستولي على عقلي وقلبي جميعاً... سُرورٌ

بالثقة... زَهْوٌ بالنفس... خشية من العودة إلى الالتزام الرسمي بعد أن أصبحت حراً طليقاً كالطائر المحلق...

وكان ثمة أمرٌ لا بد من حسمه قبل الموافقة؛ فقد شرفني صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض، حفظه الله، بالعمل أميناً عاماً لمؤسسة الرياض الخيرية للعلوم، المالكة لجامعة الأمير سلطان الأهلية.

ولهذا ما إن أشرقت شمس اليوم التالي حتى وجدتني متجهاً إلى قصر الإمارة للقاء سموه لأخبره بما دار في اتصال سمو الأمير عبد العزيز بي. وأبوح له بما يعتمل في نفسي من رغبة في البقاء بقربه، في مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم وجامعة الأمير سلطان، التي شرفني باختياري في الفريق الذي تولى تأسيسها... وأن هذا العمل مع سموّه أحب إليّ من مجلس الشورى الذي لم أدخله من قبل...

لقد كنت أخشى أن تنقطع رحلتي مع التعليم التي أخذت مني عمراً طويلاً، وأشكالاً متعددة، حين أدلف أبواب مجلس الشورى...

كان شريط التاريخ التعليمي الذي لم ينتهِ بتقاعدي عن العمل الرسمي يدور في رأسي من سني الجامعة ببحوثها

ودراساتها إلى وزارة التعليم بأبنيتها ومناهجها وتدريبها، إلى جامعة الأمير سلطان وتأسيسها... فهل سألقي بكل هذا التاريخ فجأة وراء ظهري؟! وهل سأغلق إضبارة طموحاتي في هذا المجال الذي ملكني وملكته على أعتاب الشورى ومشاغله؟

لكن نفسي المضطربة هدأت مع كلام سمو الأمير سلمان، حين قال لي: إن عملك معنا في المؤسسة والجامعة عمل تطوعي، ولن يتعارض بمشيئة الله مع دورك في مجلس الشورى... وأنا أنصحك بالموافقة.

وفي اليوم التالي... اتصلت بصاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد وأخبرته بموافقتي على عضوية المجلس.

وحملها الإنسان

لحظات لا تنسى... تلك اللحظات التي تجمَّع فيها أعضاء الشورى للمرة الأولى في المجلس لينطلقوا سوياً بالحافلات إلى الديوان الملكي حتى يؤدوا القسم أمام خادم الحرمين الشريفين... خواطر وحكايات تدور برأسي... مشاعر وأحاسيس تعتمل في فؤادي... لم أكن أدري تماماً ماذا كنت أحس؟! هل هي مشاعر الرهبة من القسم وتحمل أمانته؟ أم هي الرغبة في المشاركة في تحمل مسؤولية الوطن بدءاً من ذلك القسم؟ ويا لها من مسؤولية جسيمة!!

نعم... إن للقسم في الإسلام شأنًا عظيمًا، فالخالق يقسم بكل المخلوقات ليدل على عظيم خلقه، فهو إذ يقسم -عز وجل- بما تبصرون وما لا تبصرون، فإنه يقسم ببعضها ليدل على عظيم قسمه ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[1]، وفي القرآن الكريم أنواع من القسم شتى إذا استحضرها الإنسان اهتزت مشاعره، وخشعت عواطفه، أما الإنسان فلا ينبغي له أن يقسم إلا بالله، فما أعظم هذا القسم وأجله.

---

(١) الواقعة:٧٦.

وقد أَكْبَرَتْ جميعُ الأمم المتحضرة القسم، بوصفه مبدأً أخلاقياً، فأضحى سنَة متبعة عند تحمل المسؤوليات القومية، وأمسى الحنث به جريمة وطنية وعاراً اجتماعياً، تلفظه النفوس السوية، وتحفظه الأجيال المتعاقبة.

وكانت الفطرة العربية سباقة في احترامها للقسم وخشيتها من النكوص عنه، ثم جاء الإسلام الذي بُعث نبيه ﷺ ليتمم مكارم الأخلاق؛ فأعظم شأنه وأجل قدره؛ بل إنه كان في الفقه أساساً للتحاكم وإنهاء الخصومات.

ويحكي الأصمعي[1] أنه كان في طريقه للحج؛ فإذا بأعرابيٍّ يشهر سيفه في وجهه، ليسلبه ماله ومتاعه، وإذا به يسأله عن نفسه، فأجابه الأصمعي بأنه عابر سبيل يُقْرِئُ القرآنَ ويُعلِّمُه. فقال له الأعرابي: اقرأ علي شيئاً منه. وكان الأصمعي ذكياً فطناً؛ فتلا قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾[2]. فرمى الأعرابى سيفه ورمحه، وولى مسرعاً وهو يقول: تَبّاً لقاطع الطريق وخائنٍ رزقُهُ فى السماء ويطلبه فى الأرض. فلما كان العام الثانى لقيه الأصمعي في البيت الحرام، فأقبل نحوه الأعرابي وسلم عليه، وطلب إليه

(١) انظر: صفة الصفوة ٤ / ٣٨٢، ابن الجوزي، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
(٢) الذاريات : ٢٢.

أن يكمل ما كان قرأه عليه: فقرأ الأصمعي: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[1]. وهنا اهتزت خلايا ذلك الأعرابي، وسقط مغشياً عليه وهو يقول: ومن الذى ألجأه إلى القسم... ومن الذي ألجأه إلى القسم.

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني، ثم لمليكي، وبلادي، وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل».

هكذا كان يتلو الشيخ الوقور محمد بن جبير -رحمه الله- القسم أمام خادم الحرمين الشريفين، وكنا جميعاً -نحن أعضاء مجلس الشورى-نردده وراءه... فأي معان عظيمة تختزلها تلك الكلمات القليلة؟! وأي مسؤولية تلك التي أقسمنا عليها أنا وزملائي؟ إنها الأمانة التي عرضها المولى عز وجل على السماوات والأرض فأبين أن يحملنها وأشفقن منها...

وعدت أقرأ القسم وأتأمل كلماته وأستنطق معانيه...

(١) الذاريات: ٢٣.

فـإذا بالدين سـياجه القـوي، ولا عجـب في ذلك، فهو الضـامن الأكبر لرعاية مصـالح الأمة والإخلاص لها، وهو الذي يؤكـد أن المملكة امتداد للدولة الإسـلامية الأولى التي قامت في المدينة المنورة، وبدأها سـيدنا محمد ﷺ؛ تستهدي بهديها وتسترشد بمنهجها، فالمادة الأولى من النظام الأساس للحكم تقول: إن المملكة العربية السـعودية، دولة إسـلامية، ذات سـيادة تامـة، دينهـا الإسـلام، ودسـتورها كتاب الله تعالى وسـنة رسـوله ﷺ. وتؤكدها المادة السابعة التي تقول: يسـتمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسـنة رسـوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميـع أنظمـة الدولة، وتدعمهـا المادة الثامنـة التي تقول: يقوم الحكم في المملكة العربية السـعودية على أساس العدل، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

ويقول خادم الحرمين الشريفين في كلمته أمام أعضاء مجلس الشـورى في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة: «لقـد أعز الله هذه الدولـة؛ لأنها أعزت دين الله، وسـارت على نهج ثابت يتوارثه خلف عن سلف، وسوف تبقى عزيزة لا يضرها من عاداها ما دامت ترفع راية التوحيد وتُحكّم شرع الله».

ودققت النظر في القسم مرة ثانية...

فإذا الإخلاص للمليك، أساس من أسس الدستور الذي استمد من الشريعة ماء حياته وسبب نجاحه وفلاحه في الدنيا والآخرة؛ حين قال في المادة الثالثة: «يُبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره».

وتتنامى علاقة الإخلاص بين أعضاء الشورى والمليك؛ ذلك أنها علاقة النصح التي وصلتنا وفق منهج الإسلام الراشد، وعلى جناح الصحابة الطاهرين؛ حين يخبرنا جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه كان يبايع النبي ﷺ على النصح لكل مسلم[1].

وحين يذكر لنا تَمِيمٌ الدَّارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» **قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ:** «**لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[2]؛ فإن أعضاء الشورى يستشعرون في هذا القسم المهابة والخشية من النكوص عن هذا المنهج إذا هم لم ينصحوا للأمة المسلمة -وعلى رأسهم المليك-.

(١) انظر: صحيح البخاري: ح ٥٧، ٥٨، ٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٤، ٢٧١٥، ٧٢٠٤. وصحيح مسلم ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) صحيح مسلم: ح ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧.

والوطن كله وبما يحتويه هو المعنيُّ في القسم بلفظ (البلاد)، وفي هذه البلاد دينهم ودنياهم، وأمنهم ورزقهم.

ووقفت مع القسم أتلوه وأستشعر دلالاته؛ فإذا فيه: «... وألا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها، وأنظمتها...».

ومن هنا كان على أعضاء الشورى أن يكونوا أئمة للناس في الحفاظ على أسرار الدولة ومصالحها وأنظمتها. وإن كان من الأمم من يحافظ على أسرار بلاده خوفاً من العقاب الذي سيلحقه إن كشفه الرقيب، أو العار الذي سيفضحه به التاريخ؛ فإن عضو الشورى الذي تلا ذلك القسم، لا يمكن أن يحيد عنه، في ظل الخشية من الله والخوف من النكوص على تعاليم شريعته الغراء.

وتسمرت عيناي في القسم؛ فإذا بكل كلمة من الكلمات التي أقسمنا عليها وهي الصدق والأمانة والإخلاص والعدل تحتاج إلى أبواب وفصول، ولكن ما أبلغ أن تكون تلك الألفاظ صدىً لأوامر الله في كتابه ونواهيه.

وأخيراً؛ استغرقت أفكاري آخر كلمة في القسم؛ فإذا بي أمام (العدل)[1] لا أمام حروفه الصماء، بل أمام روحه النابضة، وقوته الهادرة التي لا يقف أمامها ذوو شأن ولا أصحاب رفعة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[2].

وها هو ذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول[3]: وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل... ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة؛ ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وقد قال النبي ﷺ: «**ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم**؛ فالباغي يصرع في الدنيا

(١) هذا، وقد نظرت في نص القسم الذي يؤديه أعضاء الشورى وقارنت بينه وبين القسم الذي يؤديه الوزراء فوجدتهما متطابقين إلا في لفظة (العدل) التي ينفرد بها قسم الشورى، فلعل ذلك لأن أعضاء الشورى يقرون ويضعون القوانين ويراقبون السلطات التنفيذية، وهو ما يحتاج إلى التأكيد على (العدل) أكثر من غيرهم، أما الوزراء فواقع عملهم أنهم منفذون للتشريعات ومسيرون للأعمال. فليس ثمّ مجال للميل والهوى... والله أعلم!!

(٢) المائدة: ٨.

(٣) مجموع فتاى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٦/٢٨.

وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة؛ وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة.

يقول خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة: «إن منهجنا الإسلامي يفرض علينا نشر العدل بين الناس، لا نفرق بين قوي وضعيف، وأن نعطي كل ذي حق حقه، ولا نحتجب عن حاجة أحد، فالناس سواسية، فلا يكبر من يكبر إلا بعمله، ولا يصغر من يصغر إلا بذنبه».

أواه... ما أثقل هذا القسم ومتطلباته... فهو ليس أنشودة تردد ولا ترانيم تتلى...

ولما بدأ الشيخ محمد بن جبير رحمه الله في الدورة الثالثة يتلو القسم ومن بعده الشيخ صالح بن حميد في الدورة الرابعة ونحن نردده وراءه: «أقسم بالله.... إلخ» ... في تلك اللحظات، كانت عيني الذاهلة تروح وتجيء فتقع على وجوه بعض أعضاء المجلس، وقد بدت على كثير منهم علامات التأثر والمهابة من ذلك القسم...

أما أنا فكاد قلبي أن ينخلع حين هزت عظمة القسم كياني، وحركت كل ساكن فيّ... وانتابتني في تلك اللحظات مشاعر مختلفة كالموج المتلاطم؛ تضطرب في صدري لا أدري ما هي؟! وما مصدرها تحديداً؟!

الجلسة الأولى

لم تكن محاولاتي المبكرة الاطلاع على نظام الشورى وقراءة نظامه العام واستعادة تجارب الأعضاء السابقين في المجلس وما يثار حوله من مطالب أو انتقادات؛ شفيعاً لأن يتلاشى إحساسي بالمسؤولية الكبرى لحظة دخولي قاعة الجلسات للمرة الأولى... فعلى الرغم من تدرجي في مناصب حكومية متعددة حتى الوصول إلى وكيل وزارة التربية والتعليم، وتشعب المسؤوليات، والجرأة -التي صقلتها التجربة- على اتخاذ القرارات الحاسمة وتحمل مسؤولياتها، والقدرة على تحمل النقد؛ فإن كل ذلك كان في اللحظات التي كانت تلج قدمي اليمنى فيه مجلس الشورى في كفة، والقسم الذي أقسمته بالله أمام المليك، والأمانة التي تحملتها يومئذٍ في كفة كانت أثقل من كل تجاربي السابقة وأعظم...

إن مجلس الشورى وهو في طور التفعيل بعد طول سكون، أثار اهتمام الخاصة والعامة، وعُلِّقت عليه الآمال في أن يؤدي دوراً كبيراً في تطوير المشاركة السياسية، والعامة لا تعرف إلا النتائج السريعة، والآثار المباشرة، ولا تؤمن إلا بمبدأ (خذ

وهـات)، فلا يعنيها كم من الجهد يبذل حتى يصـل المجلس إلى قـرار؟! وكم من المناقشـات التي تتشـعب عن مناقشـة موضـوع واحد؟! وكم من الصلاحيات التي يجاهد الأعضاء حتى يحصل عليها المجلس كي لا تضيع جهوده سدى؟!

وها أنا ذا، وأنـا أبحث عن مقعدي تحت قبة المجلس في أول يوم أكشف ظهري لسهام الإعلام، وآمال الناس المتعطشة المتسـرعة... فكيـف أُجيـبُ عن الأسـئلة من هنـا وهناك؟! وكيف سـأقوم بدوري تجاه الأمانة وأنـا بين مطرقة المطالبة بنتائـج ملموسـة وسـندان صـلاحيات تحكـم العمل وتحدد الاختصاصات؟!

لم تكـن هذه توقعات متشـائمة لعضـو يخطـو خطواته الأولى في العمـل البرلمـاني، بـل كانـت واقعـاً مقلقـاً، كنت أعاني منه وأنا عضـو في المجلس خلال دورتين متتاليتين، ولا زالت آثاره تلاحقني وبقايا شـظياته تصـيبني... فيا رحمة الله عليكـم إخواني أعضـاء الشـورى الآن وغداً، وقد اتسـع الفضاء الإعلامي للنقد، واخترقت وسائل الاتصال كل بيت، وأصبحت الفضائيات والإنترنت سمع الناس وبصرهم.

ليس المقعد الذي ارتبط بقلبي في تلك الجهة من المجلس بجوار الأخوين الكريمين الدكتور عبد العزيز النعيم، والدكتور عبد العزيز الربيعة في الدورة الأولى لي، أو بين الدكتور عبد العزيز النصر الله والدكتور عبد العزيز الربيعة في الدورة الثانية؛ هو الذي كنت أرمي إليه، فقد كان في قلبي مقعد معنوي آخر؛ إن حصلت عليه لا يهمني أن أقعد في أي مكان... أو حتى أبقى واقفاً!!

لقد كان صعباً عليَّ أن أعيشَ دون أن أتنفَّسَ هواءً ليس من مكوناته التربية والتعليم خصوصاً، والعمل الثقافي عموماً، فكيف بي وأنا أمام لجان مجلس الشورى المتعددة، من لجان اقتصادية ومالية وسياسية وإسلامية وتعليمية وثقافية وصحية واجتماعية... إلخ، وها هم أولاء بعض الأعضاء يتهربون من لجان ويتزاحمون على أخرى[1]... هل

(١) من المؤسف أن «لجان المجلس التي تشكل -عادة- العمود الفقري في عمل المجلس، تتفاوت في عملها نشاطاً وخمولاً، انشغالاً وفراغاً، وذلك بحسب طبيعة تخصص كل لجنة وحيوية أعضائها ورئاستها، ومن المؤسف أن كثرة أعمال اللجنة أصبحت سبباً لابتعاد بعض الأعضاء -الملتزمين بارتباطات خاصة- عنها وبالعكس، والعذر نفسه يتخذه بعض الأعضاء المقيمين خارج العاصمة، حيث تجد عضواً يختار لجنة بعيدة عن تخصصه لمجرد أن أعمالها المحالة إليها تقل عن لجنته الأقرب إلى ميوله وتخصصه العلمي». انظر: مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه، تحرير: عبد الرحمن الشبيلي، ص٥٨.

سـأترك نفسـي للرياح ترميني إلى لجان لا أقدم فيها شـيئاً ذا بـال، فأنقطع عـن تاريخي الذي بدأته مبكـراً، ولا أرغب أن ينقطع في يوم من الأيام؟! أم أجتهد في الحصـول على ما أصـبو إليه وأذهب بنفسـي إلى ما أرغبه؟! فأواصل الطريق الذي ارتضيته لنفسي...

ولـذا فقـد آثـرت العمـل في اللجـان التـي تمكنني من أن أوظـف خلالهـا خبراتـي السـابقة في الجانـب التعليمي والتربوي واهتماماتي الفكرية وقراءاتي الأدبية والاجتماعية والسياسية، وقد كانَ لي ما أردتُ؛ حيث عملت طيلة السنوات التي أمضيتها في المجلس متنقلاً بين ثلاث لجان هي التعليمية، والثقافية، والإسلامية.

واللجان هي (المطبخ) الفعلي للمجلس، ففيها تدرس الموضوعات المتخصصـة بدقة واستفاضة، وتدور حولها حوارات ونقاشات قبل أن ترفع توصياتها إلى عموم أعضاء المجلس للنقاش.

أما رئاسـة اللجان فهي عبء ثقيـل، فرئيس اللجنة هو بوصـلة العمـل وميزانه الحراري؛ فحين يكـون رئيس اللجنة حليمـاً هادئـاً يحترم الأعضـاء ويوازن بـين طلباتهم ويكون

حيادياً في العمل؛ يسير عمل اللجنة سلساً سهلاً. وحين ترتفع (الأنا) وينبض حِسُّ الرئاسة في نفسه؛ تظهر النفرة والجفوة بين الرئيس والأعضاء ويختل العمل... وليس مجلس الشورى خارجاً عن إطار الإنسانية، وليس من الفطنة أن ننزه أعضاءه عن كل عيب وقصور.

ويختلف الأعضاء في نظرتهم لرئاسة اللجان، فمنهم مَنْ يتطلع للرئاسة؛ غير أن غالبيتهم تتهرب منها؛ لأن المسؤولية فيها تتضاعف، والمواجهة من خلالها تحتد، وكنت ممن لا يرغب في رئاسة اللجان، وأعلن ذلك حتى لا تقع على عاتقي؛ فعافاني الله منها، ومضت السنوات الأربع الأولى على خير.

ومع بداية الدورة الرابعة (جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن)، حين جاءني الأمين العام للمجلس الدكتور صالح المالك -رحمه الله- قُبيل إعلان أسماء اللجان، وقال: إن اللجنة التعليمية بحاجة إليك، فأغلب أعضائها جدد يحتاجون معهم عنصر الخبرة». وطلبَ أن أنضم إلى اللجنة، وكنت قد وضعتها خياراً متأخراً، وقبلت وأعلنت الأسماء، وسارت الأمور إلى ترشيحي رئيساً والأخ الدكتور عبد العزيز الحارثي نائباً.

وقـد حاولت قدر جهدي أن تسـير أعمـال اللجنة، التي تشـكلت من مجموعة من الكفـاءات ذوي المكانة الاجتماعية والتأهيـل العلمـي، بصـورة حضـارية، وأن أتجنب مخاطر الرئاسـة ومزالقهـا؛ فـأوازن بـين المتحاوريـن، وأوفـق بين المتخَالفـين، وأهـدئ المنفعلـين، وقـد وقع ذات يـوم ما كنت أخشـاه؛ فقد تحدث أحد الزملاء بكلام خالفه عضـو آخر، وأخطأ العضـوان في فهم بعضـهما، وكاد الخلاف أن يشـتد بينهمـا؛ إلاّ أنّنـي أظهـرت لكل واحـد منهما أننـا في اللجنة نشاطره في فهمه، وبدأت أبيّن لكل عضو صواب رأيه، وأحاول أن أفصل بين العضوين بمتحدثين آخرين كي أهدئ الأمر... وقد سارت الأمور بشكل طيب حتى نهاية الدورة!

قدرات متفاوتة

بدأت أيامي الأولى في الشورى وأنا أتلفت يمنة ويسرة؛ فإذا بي أمام لوحة جدارية رائعة، تشكلت فسيفساؤها من أعضاء يمثلون خبرات متنوعة، وقد جاؤوا من مناطق متعددة، وفي كل يوم كان الأعضاء يكتسبون صداقات جديدة، وتقوى بروح الأخوة صداقات قديمة، فما أروعها من لوحة جمعت عناصرَها ألوانٌ زاهيةٌ من الوطنية والانتماء.

تلك هي الصورة العامة، وهي صورة حقيقية مشرقة، لكنك كلما اقتربتَ منها تبدت لك تفاصيل أكثر وأكثر، فإذا دققت البصر وأمعنت النظر، وقعت على حالة إنسانية، تحمل كل ما يحمله هذا الكائن من قوة وضعف، فلم يكن اختيار الأعضاء من مجتمع غير إنساني، حتى يُصنع آلياً للشورى و(يقفَّل) خصيصاً لمجلسه، فكل عضو من الأعضاء كان مواطناً ناجحاً في حياته، مميزاً في سيرته العلمية أو العملية أو كليهما معاً، لكن ذلك لم يكن يعني أن يكونوا جميعاً على قدر واحد من الكفاءة في الممارسة البرلمانية، التي تتطلب خبرات خاصة ومؤهلات نفسية مميزة.

وكنت أتفهم ذلك جيداً، وأتلمسه يوماً بعد يوم، في نفسي وفي زملائي، وقد بدأت مسؤوليات الأعضاء تتضح، وصلاحياتهم تتحدد، وبدأت المسيرة... فنائب يجري ولا يُجرى معه، ونائب يُنشد في المعمعة، ونائب من حقه أن تسمعه، ونائب من حقه أن...

إن القدرات تتفاوت، والملكات تتباين، والجرأة تتبدى أحياناً وتخفت أحياناً، والمواقف المختلفة تظهر معادن الرجال... وقد قيل في المثل: المرء بأصغريه قلبه ولسانه...

وَالمرءُ كالمدْفُونِ تحتَ لِسَانهِ ولِسَانُه مِفْتاحُ بابٍ مُغلَقِ

وقال الجاحظ[1]: «ولست تعرف فضل النعمة عليك في حسن البيان حتى تعرف شدّة البليّة في قبح العيّ، ومتى سمعت التهكّم في القول، عرفت فضل النّعمة في الاقتصاد».

وقد قدم الزميل د. فالح الفالح[2] في حديثه عن تجربته الشورية تقديراً لنسبة الفاعلية بثلث الأعضاء، بينما كان

(١) البصائر والذخائر، لأبي حيان(٤٣١/١).

(٢) زاملته في الدورة الثالثة لمجلس الشورى. انظر ما كتبه في «مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه»، ص ٢٠١-٢١٥.

الثلث الثاني متوسط الإنتاجية والتأثير، ويتدنى الأداء في الثلث الباقي إلى درجة مؤسفة.

وكان من الأعضاء ذلك العضو المؤثر الذي إذا تحدث استولى على القلوب والعقول، فأنصتت القاعة واشرأبت له الرقاب، فهو يسبقهم لعرض ما في نفوسهم وقول ما على ألسنتهم، بأحسن لفظٍ وأبلغِ عبارة... فإذا ما فرغ من مقولته، استقبلته قصاصات التأييد ورسائل الشكر وابتسامات الرضا.

وكان منهم مَنْ يمتلك القدرة على استيعاب القضايا وتفنيد بنودها ومناقشتها بموضوعية؛ فيثري الحوار ويقنع المجلس -أو جلَّه- بما أحدثه من حراك في الرأي ويقظة في التناول، وربما انقلبت طاولة التصويت لصالح رؤيته، وارتفعت الأيدي مؤيدة له، بعد أن كانت تُضْمِرُ رأياً آخر!

وفئة أخرى تتسابق للحديث وترفع عقيرتها دون أن تقدم جديداً؛ فهم بالكاد يجترون آراء الآخرين، وقد قالت العرب قديماً فيمن ينتحل شيئاً ولا يحسنه: (كالحادي وليس له بعير)، والمعنى بقول ابن الرومي:

أقامَ يُجهِدُ أيَّاماً قريحَتَهُ وفسَّر الماءَ بعدَ الجَهْدِ بالماءِ

وكـم مـن المرات التـي كنا ننسـرق فيهـا إلى الردهات الجانبية، ونحن ندعو لرئيس الجلسـة بالصبر، ونعزيه على ضـياع الوقت، لعدم قدرتنا على سماع مداخلة مستفيضة لا جديد فيها، لعضوٍ:

قَليلُ الصَوابِ إذا ما ارتَأى ردِيءُ البيانِ إذا ما نَطَق

وثمة فريق يلزم الصمت فلا يتصدى لمناقشة ولا يطلب مداخلـة؛ وقد يكون منهم من يجيد العمل البرلماني بصـورة أخرى، حين يثري اللجان بجهده، لكن تنقصـه جرأة الإلقاء ومهارة الحديث.

إن المجلـس ميـدان يكشـف الرجـال ويجلـو العقـول، ومعترك يضـم نخبة من مفكري المجتمـع وقياداته الثقافية والاقتصـادية والماليـة والشـرعية والتربوية. وترى بعضـهم يزنون المتحدث ويروزون الرأي، وصـدق الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان حين قال: ما شـيب ناصيتي إلا عرضي عقلي على الناس كل جمعة.

ومع اللجان المتخصصة تتفاوت كذلك قدرات الأعضاء، ومشاعرهم ونفسياتهم، وكان الاحترام والتقدير سمة جميع

الأعضـاء الذين عملت معهم في اللجان طيلة ثماني سنوات؛ على الرغم من التباين في توجهاتهم الفكرية؛ فلم أسمع كلمة نابية أو عبارة جارحة، وكان من المواقف النادرة التي حدثت بيني وبين أحد الزملاء، كنت وإياه أعضاء في إحدى اللجان، وتطرقت اللجنة لموضـوع يتعلق بالمرأة، وانبرى أحد الأعضاء يلـوم المجتمع ويقرعه بـأن المرأة لم تكن تأخـذ حقها، وأنها كانت تعيش حالة بؤس وشـقاء.والآن بدأت تتنفس الصعداء وتأخذ بعضا من حقوقها.

وألمت لهذا الطرح وأسـفت لهذا الجهل، فأردت أن أعلق وأن أوضـح أنـه يجب التفريق بين العـادات والدين، وقدمت مثـالاً بأن الأنثى لدينا من حيث التعليم تحظى بنفس العناية والاهتمـام التي يحظـى بها الذكـر، فالمدارس والجامعات للجنسين متماثلة، ورواتب المعلمين والمعلمات متماثلة، وليست كمـا هي الحال في الغرب، وكذلك في كافة المجالات الأخرى. وأن الشرع لا يمنعها من كافة حقوقها. ولكن المشكلة في بعض التقاليد والعادات الموروثة.

وحين وجهت كلامي إلى ذلك الزميل وخاطبته باسـمه، كمـا أحـب أن يخاطبنـي الناس باسـمي أو كنيتي، فـإذا به

ينفعل، ويقاطع مداخلتي مطالباً ألا أنطق اسمه إلا مصحوباً بمصطلح (سعادة الدكتور)!!

وعدتُ بالذاكرة إلى القصة التراثية التي تُحكى عن الرجل الذي دخل على السُّلطان، فخاطبه باسمه ولم يكنِّه! فأنكر السلطان عليه ذلك، وتغير له؛ فقال له الرجل: إن الله كرم النبي ﷺ وهو يذكره باسمه، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، وتوعد أبا لهب بالهلاك وهو يذكره بكنيته، وقال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

وأحمد الله أنني سيطرت على مشاعري ولم أرِ هذه القصة!! وقد انتبهت الأنظار وارتقب زملائي في اللجنة مسيرة هذا المشهد وكيف ستكون نهايته؛ ولكني اعتذرت إليه، وأعدت مخاطبته بالصورة التي يحبها، ثم طلبت منه أن يخاطبني باسمي دون أي لقب. وظللت وذلك الزميل إخوة يحترم بعضنا بعضاً، ولم يؤثر ذلك الموقف العابر على علاقتنا.

وكثيراً ما كنا في اللجان المتخصصة أو في لقاءاتنا الجانبية أو الخاصة نتحدث عن طموحاتنا وتطلعاتنا نحو أداء المجلس، وكيف نفعّله، وكيف نشارك في تطويره،

وأذكـر أنـه من الآراء البنـاءة التي كنا نناقشـها جانبياً هي رفع كفـاءة أداء اللجان، وذلك برفع كفـاءة مديري أعمالها واختيارهم من أسـاتذة الجامعات أو من الأعضاء السابقين الذين انتهت عضويتهم ولديهم الكفاءة العلمية والقدرة على البحـث والإعداد، وأن يكون لكل لجنة أمين عام أو مدير عام بمرتبـة عالية تجْذِبُ خيرةَ الكفـاءات الوطنية، ويكون في كل لجنة مجموعة من المستشـارين برتب عالية يقومون بالبحث والإعداد، ويسـمعون أفكار الأعضاء في كل لجنة، ويحولونها إلى برامج عمل ومشـاريع تعرضها اللجان للمجلس وتقدمها مـن خلال المادة (٢٣) أو عبر دراسـة التقارير، ولعدم توافر تلـك الكفاءات العلميـة والفكرية؛ فإن المبـادرات الفعلية في المجلس محدودة.

هـذا؛ وإن المجلس سـيكون دون طموح خـادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- فلن يتحقق توجيهه الكريم الذي ورد في كلمتـه التي ألقاها أمام الأعضـاء في حفـل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة حين قال: «نتوقع من المجلس أن يستمر في عطائه، وأن يقترح من الأنظمة واللوائح ابتكاراً وتعديلاً ما يرى فيه مواكبة للمستجدات العصرية ومصلحة

راجحة لهذه الأمة التي تتطلع إلى المجلس على أنه عضد قوي للدولة بجميع أجهزتها المختلفة».

إن ابتكار الأنظمة واللوائح المواكبة لمستجدات العصر ومصلحة الأمة لن تتحقق في ظل عمل اللجان الحالية - فيما أرى-، وعلى المجلس أن يتحرك سريعاً لتطوير عمل اللجان، وتوفير الكفاءات اللوذعية، فلديه صلاحيات مالية وإدارية مرنة وعليه أن يستخدمها؛ ولهذا فإن المبادرات التي قدمها المجلس حتى انتهاء عضويتي كانت محدودة ودون الطموح ومرهونة بالأعضاء ذاتهم وبتفاعلهم مع العمل وبقدراتهم الذاتية. وأذكر أن من أولئك الأعضاء المبادرين المهندس الزميل محمد القويحص. لقد كان صاحب مبادرات - أجزل الله له الأجر، يجهد نفسه ويكتب الأفكار ويصوغها في مشروعات يتقدم بها، ومن ذلك موضوع المهندسين وكيف تعاني المملكة من نقصهم، واقتراحه إصدار لائحة للوظائف الهندسية «كادر المهندسين»، وحين تقدم بهذه الفكرة التي بلورها وبذل جهده في إبرازها للمجلس، وطرحت للنقاش في المجلس شاطرته الرأي، فأنا أتفق مع الرأي القائل: إن خيار المملكة هو الصناعة والصناعة بحاجة للمئات من المهندسين.

يقـول بول كندي[1]: «في السـتينيات من القرن الماضـي كان يبلغ مسـتوى دخل الفرد في كوريا الجنوبية (٢٣٠) دولاراً في العـام، وهو نفس الدخل الفردي في غانا، أما اليوم فإن دخل الفرد في كوريا صار عشرة أضعاف أو ثلاثة عشر ضعفاً منه في غانا.

فكيف تطورت كوريا، أحسب أن السبب المهم هو اختيارها المسار الصناعي، والصناعة مرهونة بالتعليم؛ فهناك يتخرج من الطلاب المهندسـين من الجامعات الكورية عددٌ يسـاوي عـددَ من يتخرج من الجامعات في بريطانيا وألمانيا والسـويد معـاً. فهذه الدولـة اختارت الصـناعة واهتمت بالمهندسـين فحلقت وتألقت. ودول أخرى كذلك مثل ماليزيا وسنغافورة.

وقد خضـع مشـروع الأخ القويحص للنقاش وأيَّده من أيده وعارضـه مـن عارضـه. وكان لأحد الزمـلاء رأي آخر حول ضـعف الأداء لدى المهندسـين؛ يقول في قصاصة بعثها إليّ بعد أن تَحَدَّثْتُ وباركت مقترح الزميل القويحص: أخي عبـد العزيز؛ أُقَدِّرُ لك حماسـتك للموضـوع، لكن من المؤكد

(١) الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، بول كيندي، ص٢٤٩.

أن المهندسين الذين تمتلئ بهم بعض الأجهزة الحكومية مثل البلديات هم ضعيفو الكفاءة بدرجة مخزية، فالإشكال ليس في الرواتب وإنما في عدم وجود الاهتمام ولا الرغبة في اكتساب المهارات، وعدم وجود أخلاقيات مهنية، فالإشكال أكبر من الرواتب، إنه معضلة ثقافية وطريقة تفكير. ولك احترامي».

وأياً ما كان فهذا أحد الآراء المطروحة في المجلس، وأتفق معه في المشكلة الثقافية وطريقة التفكير، وهذا ما تعاني منه الكثير من الأجهزة الحكومية، وليست مشكلة خاصة بالمهندسين، ومعالجة هذه المعضلة لا يتعارض مع المقترح، ولا مع الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى.

هذا وبعد الحوار والنقاش في المجلس تحول مقترح الزميل القويحص إلى توصية وافق المجلس على رفعها ضمن تقرير وزارة الخدمة المدنية ونصها: «يقوم مجلس الخدمة المدنية بإعداد لائحة للوظائف الهندسية». وذلك بقرار المجلس رقم ١٤/١٩ بتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٢هـ.

وأذكر أن الموضوعات التي تقدم بها الزميل القويحص وحظيت بالقبول قرابة ثمانية موضوعات، وهذا يؤكد أن

المجلس يتفاعل بتفاعل أعضائه النشطين، ويقدم الجديد لولاة الأمر وللوطن بصفة عامة.

ويوجد زملاء آخرون يبذلون الجهد والوقت للتفكير والحوار مع زملائهم حول مشروعات جديدة وأفكار مبتكرة؛ فمثلاً الحديث عن المعلمين والمعلمات، وحتمية تطويرهم كثيراً ما يستحوذ على أحاديث رجال التعليم. لقد كانت المشكلة الجوهرية في التعليم وغيره من الأجهزة الحكومية الأخرى هو نظام (الخدمة المدنية) الذي بادر عدد من أعضاء المجلس بالتقدم بطلب تعديله، وقد أحيل الموضوع إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض، وأرجو أن يكون من أولويات المجلس في دورته الخامسة.

المهم أن مشكلة النظام القائم هو أنه تتساوى فيه رواتب الموظفين الجاد والمتراخي، ومن دخل النظام حماه النظام ولو كان كسولاً خاملاً. وإن كانت هذه مشكلة عالمية، فحتى على مستوى أمريكا يقول لوجيرستنر، رئيس مجلس إدارة آي بي إم السابق ومؤسس لجنة التعليم[1]: جوهر المشكلة

(١) عصر الاضطراب «مغامرات في عالم جديد»، آلان جرينسبان، ص٤٨٨.

هو تلك الطريقة الغامضة التي نوظف بها المعلمين ونُعِدُّهُم، إلى جانب جدول الرواتب الموحد على نحو شديد التقارب للمعلمين جميعاً، بغض النظر عن موضوع تخصصهم، دون الأخذ في الاعتبار مدى شدة حاجة المجتمع إلى مجموعة مهارات بعينها، ودون الالتفات إلى مدى جودة أداء المعلم داخل الفصل. وهذا غير معقول، إلا أنه لا يزال هو المعيار في مهنة التدريس».

ووضعت مؤسسة الرياضيات من أجل أمريكا برنامج زمالة يعطي راتباً مرتفعاً لتوظيف وتدريب مدرسي الرياضيات في المدارس الثانوية، وتبنى السناتور تشاك شومر من نيويورك عام ٢٠٠٦ هذه المبادرة وتقدم بتشريع لتعزيزها[١].

وقد تبنى هذه الأفكار الزميل الدكتور أحمد آل مفرح الذي جاء من وزارة التربية والتعليم، فقد كان يشغل مركزاً مهماً في الوزارة هو الجهاز المباشر لتقويم المعلمين، ولشعوره بأهمية معالجة إشكالية تساوي الرواتب واستمرار المعلم في

(١) السابق ص ٤٨٩.

مهنته دون تقويم وتجديد له، فقد تقدم بمشروع نظام مزاولة مهنة التعليم، وكتب مسودة المشروع ومواده ووزعه على بعض الأعضاء لمعرفة آرائهم، تقدم به بعد ذلك إلى اللجنة، التي بارك أعضاؤها تلك الفكرة، ورأوا عرض الموضوع على المجلس الذي باركه، ومن ثم تم تحويله لبيت خبرة لمنحه المزيد من البحث ودراسة تجارب الآخرين وإعداده بشكله النهائي، ومن ثم عرضه على اللجنة ثم المجلس. وأرجو أن يكون هذا الأمر من منجزات المجلس في دورته الخامسة.

هذا؛ وهناك العديد من الإخوة الزملاء الذين تقدموا بمقترحات جديدة، منها ما أقرّ، ومنها ما عُدّل، ومنها ما رُفض، غير أنها تدل على أن تفاعل الأعضاء كان يؤتي ثماره، وإذا كُنْتُ عرضتُ لجهود بعض الزملاء فذلك مما استرعى اهتمامي وحضر ذاكرتي لحظة تدويني لتجربتي في المجلس، ولهذا أعتذر لمن غاب ذكره في هذا المجال، ولعلَّ زملائي الآخرين الذين أرجو أن يدونوا تجاربهم يعرضون بالتفصيل لجميع المجهودات التي بذلت في هذا السياق.

وكانت جلسة الاستراحة اليومية -ومدتها ساعة لأداء الصلاة وتناول وجبة خفيفة- فرصة للحوارات الجانبية، وبيئة خصبة لنقاشات أخوية في الأمور العامة من التعليم إلى الاقتصاد إلى زيارة مسؤول... إلخ.

وكثيراً ما يحدث في جلسة الاستراحة تلك نقاش وحوار جانبي مع ضيوف المجلس من الوزراء والمسؤولين. أذكر ذات مرة زار الدكتور إبراهيم العساف (وزير المالية) المجلسَ، وتحدث الوزير في قضايا اقتصادية متعددة وتطرق إلى مسألة التضخم... وفي جلسة الاستراحة استثمر بعض الأعضاء مروره مع الرئيس لأداء الصلاة فاستوقفوه، وبدؤوا في مداعبته ومشاكسته عن طريق إبداء الرأي الناقد وتحفظهم في عدد من القضايا الاقتصادية؛ كان من بينها -على ما أذكر- مسألة ربط الريال بالدولار؛ ولكن الوزير فند تلك الآراء في هذه الجلسة الجانبية في ذلك الوقت القصير... ثم انصرف الوزير مع الرئيس لأداء الصلاة والنقاش مستمر والقضية مطروحة بين مؤيد ومعارض، هذا يدلي بحجته وهذا يفندها ويعارضه.

وقـد تطـرح في جلسـات المجلـس العامة موضـوعات لا تجد لها كبير جاذبية عند غير من يهتم لها من الموضـوعات المتخصصة، مثل موضوع (حليب الأم)، فينأى بعض الأعضاء دقائق إلى خارج الجلسة، للترويح عن ذلك الموضوع بحديث في الشـأن العام، أو التعليق على خبر ظريف، أو التشـاور في موضـوع مطروح علـى جدول الأعمـال، وفي تلك الجلسـات الترويحيـة تجد التفاوت بـين الأعضـاء في الجاذبية وإثراء النقاش.

الرأي الآخر

قال صاحبي: حدثنا عن مجلس الشورى... وكيف كان موقفك من الآراء التي تخالف وجهة نظرك؟ وكيف تتعاملون في المجلس مع بعض الآراء التي تختلفون مع أصحابها في الفكر والمنهج؟ وهل تقبلون رأيهم وتتحملون قولهم؟ وهل استثارك أي من زملائك سواء في الجلسات العامة للمجلس أو في الجلسات الخاصة؟

ابتسمت، وتعجب صاحبي من ابتسامتي وتعجبي، ولكن سارعت إليه بإزالة حيرته، وتنوير بصيرته، وقلت له: إن المجلس علّمنا قبول الرأي الآخر، وسماع الفكر المخالف، والأصل أن تسمع كل الآراء، وألا تحجز نفسك في هذا الرأي أو ذلك القول، وألا تظن سوءاً بأخيك... فالحكمة ضالة المؤمن، وفي المجلس نسمع آراء متعارضة، ونتحاور في هذا الأمر ونناقش ذاك الموضوع... إنه اتفاق بيننا لمعرفة الحقيقة والوصول إليها... ولئن قسا زميل في القول وخانه التعبير، فالدفع بالتي هي أحسن منهج تعلمناه من ديننا. ثم إن ثقة بعضنا في بعض فوق كل اعتبار، واحترام بعضنا بعضاً

أســاس أخلاقيات المجلس... ويا صــاحبي ما أجمل احترام الآخر، وسماع المخالف.

يقــول الإمام الشــافعي: «مــا حاججت أحــداً إلا تمنيت أن يظهر الله الحق على لســانه»... فالقضــايا الكبرى ليست شخصية، ولا ينبغي أن تكون كذلك.

لقد تعلمنا في المجلس أن القواسم المشتركة بين الأعضاء وعوامل الالتقاء من أقوى الروابط، أو ينبغي أن تكون كذلك، وهي الروابط التي تجعــل من الوحدة الوطنية منطلقاً للعمل الدؤوب والمتعاون، بحيث تكون الآراء المتباينة ظاهرة صحية تنضج ثمارها لتقطفها المملكة وينعم بها أبناؤها.

إن ممــا يســعى إليــه الأعداء هــو تفريق الأمــة وتمزيق وحدتها وتفكيك ترابطها وتجهيل علمائها وتســفيه مفكريها؛ فيتيه الشباب، ويتمزق الوطن. والأصل هو سماع الآراء والثقة في الآخرين، فرب رأي من شخص تذمه، أنفع وأجدى من رأي شخص آخر توده وتذود عنه. إن مما يغلط فيه البعض القسوة في عرض رأيه، وهذا مما يوجــد رد فعل عنيف عند الطرف الآخر؛ ولهذا رفقاً في القول ورفقاً في العرض، وهذا هو الأدب الرباني: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1].

(١) طه: ٢٠.

وما أجمل قـول ابن الجوزي رحمه الله[1]: «اعلم يا بني أنه مما أفادتني تجارب الزمان أنه لا ينبغي لأحد أن يظاهر بالعداوة أحداً ما اسـتطاع، فإنه ربما يحتاج إليه مهما كانت منزلته، وإن الإنسـان ربما لا يظن الحاجة إلى مثله يوماً ما، كمـا لا يحتـاج إلى عويد منبـوذ لا يلتفت إليـه، لكن كم من محتقر احتيج إليه، فإذا لم تقع الحاجة إلى ذلك الشـخص في جلب نفع وقعت الحاجة في دفع ضر».

ليسـ مجتمعنا بدعاً من جميع المجتمعـات، فهو يحتوي على تيارين رئيسـين يظهر تباينهمـا: أولهما التيار المحافظ الذي تنطلق مبادؤه من ضرورة العودة إلى الأصول والتمسك بالثوابـت والـذود عن القيـم الموروثة. وثانيهمـا التيار الذي يرى ضرورة الاستفادة من تقدم الغرب ومنجزاته على شتى الأصعدة، وفي كل من التيارين تطرف واعتدال، وليس في كل ما يقوله الأولون صواب لا ريب فيه، ولا كل ما يقوله الآخرون خطأ لا ريب فيه. والحكمة ضـالة المؤمن، والحوار والشـورى هما وسيلتا الوصول إلى الحكمة المنشودة.

إن مبدأ الحـوار الهادئ الذي يحسـن الظن بالآخر هو طريق النجاة، وأساس من أسس الوحدة والتماسك، ووسيلة

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي، ص٤٧١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٥م.

الالتقاء، ولبنة البناء الأولى لأي صرح... به تغرس بذور الحب في المجتمع والأسرة والمؤسسة، وبمائه تسقى المشروعات والأفكار والرؤى، ومن أشجاره تقطف الثمار... وبهذا أدّب الله -عز وجل- نبيه ﷺ وربَّاه؛ فنصره الله وأعزّه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾.

يقول خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة: «نحن جميعاً إخوة متحابون في وطن واحد يتمسك بعرى عقيدته، ويفتديها بحياته، ويتمسك بوحدة الوطن، لا يسمع نداءات الجاهلية، سواء لبست ثياب التطرف المذهبي أو الإقليمي أو القبلي... إن فترة الفوضى والشتات التي قضى عليها الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود -رحمه الله- قد ذهبت بلا عودة، ولن تكون بعون الله إلا ذكرى ترسخ فينا مفاهيم الفضيلة والانتماء لهذا الوطن، انتماء يقدر الصعوبات ويحيلها إلى تصميم وإرادة وتغيير».

(١) آل عمران:١٥٩.

إن الاجماع أمرٌ نادر، فإذا كانت لديك قناعات فإن لغيرك قناعات أخرى، حتى إن مصطلح الإجماع عند الأصوليين لم يسلم من النقد، وقد روي عن الإمام أحمد قوله: من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريك؟! لعلهم اختلفوا!

وقد تعلمنا في الشورى تحمل الرأي الآخر، وقبول ما سيقرره قانون المجلس ونظامه في آخر المطاف! حتى لو كانت تتملكنا الحيرة من الآراء الأخرى وتعلو وجوهنا الدهشة من مصير آرائنا التي ظنناها ستحظى بالقبول!

كنا ذات مرة نصوت على توصيات اللجنة الإسلامية حول تقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حين جاءت اللجنة بأربع توصيات؛ نصت التوصية الأولى منها على «إدخال خدمة الاتصال اللاسلكي في مجال عمل الرئاسة الميداني للقضاء على الإشكالات التي قد تحدث في أثناء تأدية العمل الميداني». وقد حظيت هذه التوصية برضا الأغلبية، حين صوت لها بالموافقة (٩٣) عضواً، في حين عارضها (١٨) عضواً.

ونصَّت التوصية الثانية على: «إعطاء الرئاسة الأولوية في تدريب منسوبيها لدى جهات التدريب الحكومية وإتاحة الفرصة لها بتدريبهم لدى جهات القطاع الخاص في المجالات التي لا تتوافر لدى جهات التدريب الحكومية ودعم البند المخصص لذلك في ميزانية الرئاسة».

وحظيت هذه التوصية كذلك بأصوات الأغلبية حين حصلت على(٩٢) صوتاً موافقاً أمام(٢٣) صوتاً معارضاً.

وبدهي أن نقرأ من نتائج التصويت لهاتين التوصيتين السابقتين الرغبة العارمة في تطوير هذا الجهاز، خاصة وقد كثر اللغط والجدل حول تعامل رجاله مع المجتمع.

لكن الحيرة جاءت مع نتائج التصويت للتوصيتين الأخيرتين، فالتوصية الثالثة التي نصت على: «افتتاح مراكز هيئة جديدة في الأماكن المحتاجة إلى ذلك في جميع مناطق المملكة، وأن يتم ذلك على سبيل التدرج بافتتاح عشرين مركزاً في كل عام إلى أن يتم تسديد الاحتياج».

فقد انحسر مؤيدوها من الأعضاء إلى(٧٣) صوتاً، في حين وصل المعارضون إلى(٣٨) صوتاً، وكان لابد من(ثلاثة) أصوات فقط لتحظى هذه التوصية بالقبول مثل سابقتيها.

وقد دعتني هذه النتيجة للتساؤل: لماذا يعارض الأعضاء توسيع نشاط ذلك الجهاز؟! أهي الصورة القاتمة التي يعرضها الإعلام عن تجاوزاته ومؤهلاته؟! وكيف وصل هذا التأثير إلى العقول النيرة في المجلس؟! إنها تساؤلات تقتضي المراجعة عند كل الأطراف؛ جهاز الهيئات ذاته، والإعلام، وأعضاء المجلس الكرام.

ثم جاءت نتيجة التصويت على التوصية الرابعة لتثير تساؤلات أخرى، فقد نصت التوصية على: «أن يصرف للعاملين الميدانيين بدل ميدان ٢٠٪ من الراتب وفقاً للفقرة (٥) من المادة ١٧/٢٧ من نظام الخدمة المدنية أسوة بنظرائهم العاملين في الميدان في الجهات الحكومية الأخرى».

وكانت النتيجة (٦٥) صوتاً مؤيداً و(٥٠) صوتاً معارضاً... ولا أدري لماذا زادت نسبة المعارضين؟! أهو للحفاظ على المال العام؟! أم عدم تصور عمل رجال الهيئات الميداني؟! أم أن عملهم الميداني مريح ولا يتطلب جهداً؟!

وقد وردت على المجلس توصيتان إضافيتان من أعضاء آخرين تتعلقان بالهيئة[1]، تقول أولاهما: «الإسراع في الانتهاء من دراسة إمكانية توظيف نساء مؤهلات للعمل بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وبعد النقاش وسماع الآراء المؤيدة والمعارضة كانت النتيجة متقاربة (٥٧) يؤيدون و(٥٦) يعارضون. وكان المطلوب لنجاحها (٧٦) صوتاً من العدد الأصلي للأعضاء (١٥٠). فكان مصيرها الرفض.

وأحسب أن الأصوات المؤيدة كانت ترى أهمية مشاركة المرأة في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنها الأقدر على محادثة النساء، والأقرب لهن، وهي التي سوف تخالطهن في الأسواق والمقاهي وفي مواقع السياحة والترفيه.

(١) حين ترد توصيات إضافية لم توافق عليها اللجنة، ولم يسحبها صاحبها؛ تطرح للمناقشة، والقول الفصل يكون للمجلس في الجلسة العامة، ولهذا طرح رئيس المجلس الموضوع للمناقشة والإجراء النظامي في هذا الأمر أن يتحدث مقدم التوصية، ويوضح فكرته، ثم يعرض رئيس اللجنة موقف اللجنة من تلك التوصيات، ويبين لماذا رفضتها؟ ثم تطرح مسألة مناقشتها للمجلس؛ فإن رأت أغلب الأصوات المناقشة نُوقشت؛ وقد رأت الأغلبية مناقشة هاتين التوصيتين؛ ولهذا تسابق الأعضاء بطلب الحديث، وسمح الرئيس بالحديث لخمسة مؤيدين وخمسة معارضين.

كما أن من المعارضين من يرون أن الحسبة مسؤولية رجالية، ومنهم من له موقف سلبي من الجهاز ذاته؛ فكيف يصوت لانضمام النساء إليه؟!

إنها رؤى متباعدة، وربما متناقضة، ولذا فإنه لابد من الهدوء والتروي، ووزن الأمور بميزان العقل، ومراعاة الواقع والحال.

وجاءت التوصية الأخيرة وقد نصت على: «يلتزم منسوبو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء ممارستهم لمهماتهم الميدانية بارتداء زي رسمي تختاره الهيئات حسبما يتناسب مع مهماتها الرسمية».

واتخذت الإجراءات التي صارت مع التوصية السابقة، ثم حان وقت التصويت، وكانت النتيجة من النوادر، فقد تعادل المؤيدون والمعارضون (٥٩) مؤيداً و(٥٩) معارضاً، وسقطت التوصية مثل أخواتها السابقات!!

إن تعادل الآراء يستوجب على كل فريق احترام الفريق الآخر، وأن لا يسفه أحد أحداً، وألا يتطاول هذا على ذاك؛ فلا يوصف المتعاطفون مع الهيئات بالتشدد والتزمت، ولا المعارضون بالتحلل والانحراف.

إنها معادلة صعبة تحكي طرفاً من واقع المجتمع، وتؤكد أهمية الشورى وسماع الآراء المتباينة، ثم العزيمة والتوكل واتخاذ القرار.

طموحات وتجاوبات

جَهِلَ النَّاسُ روحَهُ وأَغانيها فَسَامُوا شُعُورَهُ سوْمَ بَخْسِ
فهُوَ في مذهَبِ الحَيَاةِ نبيٌّ وهُوَ في شعبِهِ مُصابٌ بمسِّ

لعل قول أبي القاسم الشابي هذا ينطبق على هؤلاء الرجال الذين يحملون في قلوبهم طموحات كبيرة وآمال عظيمة للبلاد والعباد، كلما قدموا آمالهم ورسموا سيرة مستقبل بلادهم، قام المثبطون يتضحاكون منهم كلما مروا بهم، ويشيعون عنهم أنهم خياليون ينتمون إلى الرومانتيكية حين يطالبون بالمستحيل، وهم يحاولون أن يتسلقوا أسوار الصلاحيات وحواجز الأنظمة الصارمة، ويسيروا بروح القوانين لا بسيفها، وإذا أخفقت محاولاتهم مرةً اتهموا بالضعف وقلة الحيلة.

وهذا أمر واقع في كل برلمانات العالم، وعن هذا يقول الزميل الدكتور زياد السديري[1]: وما تراه طائفة في مجلس

(١) زاملته في الدورة الثالثة لمجلس الشورى. انظر ما كتبه في «مجلس الشورى قراءة في تجربة تحديثه»، ص ١٣٦-١٣٧.

الشـورى السـعودي: «المجتمـع ينظر إلى المجلـس نظرة غير مطمئنة في أحسـن تقدير، وهذه مسـألة غير مسـتغربة على وجـه العموم، وهي ربما ظاهرة تـلازم كثيراً من المجالس في الدول الأخرى، فأحد استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى أن الراضين عن أداء الكونجرس الأمريكي في وقـت هـذه الكتابـة لا يمثلـون إلا ١٥٪ من أفراد الشـعب الأمريكـي، ومع الفارق الكبير بـين دور الكونجرس الأمريكي وبين مجلس الشورى السعودي، واختلاف الأسباب والظروف المؤثرة على هذا أو ذاك، إلا أن تواتر هذه الظاهرة يشير إلى أنها مسألة طبيعية إلى حد بعيد؛ فالمجتمع عادة يتوقع الكثير من القائمين على مصالحه، كما أنه ليلقي باللائمة عليهم في كل ما لا يرضيه، سواء استحقوا ذلك أو لم يستحقوه».

وأقول: إنه لا شك أن متطلبات المجتمع كبيرة ومتنامية، حتى مع أكبر وضع للصلاحيات، ويقوم الإعلام أحياناً بدور سلبي في تنمية الإحساس بقصور المجلس وعجزه عن التفاعل مع قضاياه.

وبصـفة خاصـة؛ كانت طموحاتي عندما دخلت المجلس في حـدود المتـاح وفي إطار المعقـول، فلو ترك الإنسـان الأمر

لخيالاتـه الجامعة وفؤاده الخفَّاق لطار بعيداً وحلق في أجواء غير الأجواء.

لكن الحقيقة التي ينبغي أن تقال هي: إن المجلس خلال مسـيرته ودوراته المتوالية يشـهد -وإن كان ببطء- خطوات تدفعـه إلى الأمـام، وتعطي مصـداقية للشـعور بـأن الدولة تريـد أن ترتقي بأجهزتها الفاعلة على نحو يخدم الحاضـر والمسـتقبل، وإذا كان رجـال الشـورى لا يزالـون يحملون في قلوبهم طموحات كبيرة، وآمال عظيمة للبلاد والعباد، فإنها إن لم تتحقـق اليوم، سـتتحقق - وأكثر منها- غداً بإذن الله، مع تطور العمل البرلماني في المملكة.

فعلى صعيد التمثيل لمجلس الشورى في ذروة القيادة وفي الجهـاز التنفيذي الذي يرأسـه خادم الحرمين الشـريفين، وهـو مجلس الوزراء، حدث تطور كبير للمجلس؛ إذ تم تعيين وزير دولة لشـؤون مجلس الشـورى في مجلس الوزراء، يتولى المتابعة والإيضـاح والشـرح للمقام السـامي الكريم، فخلال الـدورة الثالثة للمجلس تم اختيار أحد أعضـاء المجلس لهذا المركز المهم، هو معالي الأخ الدكتور سعود المتحمي.

كمـا أنه على مسـتوى الأنظمة واللوائح ودراسـة تقارير الأجهزة الحكومية؛ اسـتطاع المجلسـ أن يتخلص من بعض القيـود؛ التي جعلت منه أكثر فاعلية، فقد كان المجلس يطرح الأسئلة ويناقش الضيوف وحظي مع الوقت بشيء من المهابة والاعتبار عند أغلب المسؤولين، إلى أن حظي بثقة ولي الأمر، ولهذا وسّع من صلاحياته.

وعلى سبيل المثال؛ كان نص المادة السابعة عشرة يقول: «ترفـع قرارات مجلس الشـورى إلى رئيس مجلسـ الوزراء، ويحيلهـا إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسـين صـدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه».

وعدلـت هذه المـادة بالأمر الملكـي رقـم أ/١٩٨ وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٢هـ إلى النصـ الآتـي: «ترفع قـرارات مجلس الشورى إلى الملك، ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء.

- إذا اتفقـت وجهات نظر مجلسـي الوزراء والشـورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها.
- إذا تباينت وجهات نظر المجلسـين يعاد الموضوع إلى مجلس الشـورى ليبدي مـا يراه بشـأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه».

وتتبدى أهمية هذا التعديل في حصول مجلس الشورى على الصلاحية في مناقشة رأي مجلس الوزراء إمّا بتعديل رأيه أو تفنيد رأي مجلس الوزراء وإجلاء الأمر للملك قبل البت في الأمر.

وكان نص المادة الثالثة والعشرين يقول: «لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى، حق اقتراح مشروع نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ، وعرضه على رئيس مجلس الشورى، وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك».

وعدلت المادة بالأمر الملكي رقم أ/١٩٨ وتاريخ ٢/١٠/ ١٤٢٤هـ إلى: «لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك».

وبعد هذا التعديل أصبح من صلاحيات المجلس المباشرة إعداد الأنظمة أو تعديلها ورفعها للملك وليس مجرد الاقتراح.

وعلى صعيد التجاوب الخارجي؛ فإن مشاركة مجلس الشورى المجتمع في قضاياه ومصالحه قد أحدثت شيئاً من الانتباه عند كثير من المواطنين لدوره ورسالته، يتجلى ذلك في كم المقترحات والطلبات التي يرسلها المواطنون إلى المجلس، وفي بعض الأحيان يتجاوز الأمر الصعيد المحلي إلى الصعيد الدولي؛ فالمملكة هي قلب الإسلام، ومحط أنظار العالم الإسلامي وشعوبه.

وعلى سبيل المثال: في أثناء مناقشة تقرير الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي؛ طَرَحْتُ موضوعَ ترجمة خطبة الحرمين الشريفين ترجمةً فورية للمصلين؛ فأغلبهم لا يعرفون اللغة العربية، لاسيما وقد توافرت التقنية، والحرمان الشريفان أهم من جميع المتاحف العالمية التي تتوافر فيها الترجمة بعدة لغات. وقد تناول الإعلام هذا الموضوع الذي طرحته في المجلس، وأشارت إليه صحيفة «عرب نيوز»، ولهذا وصلتني عدة تعليقات لأشخاص من داخل المملكة وخارجها، وكلهم يشيدون بهذا الطرح أو يقدمون اقتراحاتهم؛ فالمملكة دولة الإسلام وحامية المقدسات، ورسالة الإسلام للمسلمين عامة وليست للعرب وحدهم، والعالم الإسلامي هو البعد الإستراتيجي للمملكة.

فهذا (محمد وسيم) من باكستان يرسل رسالة يقول فيها: بالإشارة إلى تعليقكم في جريدة عرب نيوز بشأن «اقتراح ترجمة خطب مكة». أفيدكم بأنني قمت خلال السنوات القليلة الماضية على دراسة هذه الاقتراحات، ووجدت أنه من الأفضل عمل الآتي:-

١ - توزيع نسخ مترجمة للخطب ولخطبة عرفات السنوية بجميع اللغات وإعطاء الحجاج نسخة منها مطبوعة أو مسموعة أو مصورة كل بلغة بلده.

٢ - اقترح عمل قنوات راديو FM للحجاج بمختلف اللغات: (عربي - إنجليزي - أوردو - تركي - بنغالي - هندي - اندونيسي - فرنسي).

ووصلت رسالة أخرى من الهند (أرشد جامت) يقول فيها: «نعم، إنها حقاً فكرة ممتازة؛ لأن غالبية المسلمين في أنحاء العالم لا يتحدثون العربية، ويواجهون عائقاً كبيراً من عدم فهمهم لمعاني صلواتهم».

وفي رسالة لـ (ديسكفر إسلام) يقول: «إنها فكرة جيدة جداً وإن شاء الله سوف نستطيع تنفيذها».

أمـا «فاتيموله» -مـن أمريكا- فتقول في رسـالتها: «كل التأييـد والمسـاندة لمجهوداتـك ولكـن مـا هي خطـة العمل المقترحة للتنفيذ؟»... وغيرهم آخرون!

وفي رسالة من مسـلم بريطاني يقول: «نحن في ذمتكم، ليت هذا الرأي يؤخذ به. نحن نجلس في المسجد الحرام وفي المسجد النبوي ونسمع الخطيب، ولا نفهم ما يقول. أرجوكم. أرجوكم. ادفعوا بهذا الرأي لعله يرى النور قريباً».

لقـد لمسـت هذه القضـية مصـالح قوم ليسـوا من أهل المملكة، فتفاعلوا معها، كما تفاعل مع قضايا المجلس الأخرى كثير من المواطنين، وهذا يعني أن المجلس وأعضـاءه يعبرون عن تطلعات وآمال المواطنين وغيرهم.

هـذا وقد أصـبحت المملكة في قلـب الأحـداث العالمية، وصار لها ثقلها السياسي ومكانتها الاقتصادية في الكثير من المحافـل الدولية، ومـع هذا التطور والحراك السياسـي كان لمجلس الشـورى نصـيبه من ذلك الحراك، فازداد تواصـله مـع البرلمانات الدولية، وكـثر زوار المجلس من أنحاء العالم، وأصـبح المجلس محط اهتمام ضـيوف المملكة السياسـيين؛

فها هم رؤساء الدول يزورون المجلس ويلقون كلماتهم أمام الأعضاء، وقام المجلس بالتواصل مع الاتحادات البرلمانية الدولية، وانضم لأحد عشر اتحاداً، وكان من أهمها وأصعبها «الاتحاد البرلماني الدولي»، الذي تَمَنَّعَ في البداية، ولكن بعد جهود وزيارات وحوارات وتساؤلات، اقتنع؛ وصوَّت أعضاؤه لانضمام المملكة إليه، وأصبح مجلس الشورى السعودي عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من شهر صفر ١٤٢٤هـ.

من دروس المجلس

كيف العمل في المجلس؟ وكيف تدرس الأنظمة؟ إن لذلك قصة طويلة، وجهداً كبيراً، ونجاح الأمم واستقرار الأوطان يتأتى بنضج أنظمتها وعدالة قوانينها وحكمة قادتها. وسوف أعرض لبعض الأمثلة التي تحكي مسيرة دراسة الأنظمة وآلية مراجعتها في مجلس الشورى، والنقاش المستفيض حول تلك الأنظمة،وكيف يتحاور الأعضاء حول المقترحات الجديدة...

كنت ذات عام عضواً في اللجنة الإسلامية بالمجلس؛ وورد إلينا نظام حملات الحج الداخلية لدراسته...

فقد كان حجاج الداخل - فيما مضى -يذهبون للحج وفق رغباتهم؛ فينطلقون كيفما اتفق، فينصبون خيامهم في منىً... وهكذا. ومع ازدياد الحجاج وتطور الحياة الاجتماعية بدأت حملات داخلية ترعى الحجاج من البداية وحتى النهاية. وكان لابد من نظام يحفظ حقوق الأطراف ويحدد المسؤوليات والجزاءات والغرامات؛ فأعدت وزارة الحج مسودة النظام وشاركتها في الدراسة بعض القطاعات

الحكومية الأخرى، ورُفِعَ النِّظَامُ إلى المقام السامي لاتخاذ الإجراءات النظامية لاعتماده وصدوره

وتنص آلية الدولة أن هذه الأنظمة إذا وردت للحكومة توزع على جميع الوزراء بصفتهم السياسية وعضويتهم في مجلس الوزراء الذي يقر الأنظمة، ويقوم كلُّ وَزِيرٍ بِدراسة النظام ويرفع رأيه مكتوباً للمقام السامي، وتحال كامل الأوراق لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، وتقوم الهيئة بالمزيد من الدراسة والتوسع في الاستقصاء، ونظام الحج الذي نحن بصدده له ارتباط بوزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن، ووزارة التجارة المختصة بالتموين والغذاء للحجاج، ووزارة الصحة المسؤولة عن الجانب الصحي، ووزارة الشؤون الإسلامية حيث الإرشاد والتوجيه، ووزارة العدل في جانب المحاكم والفصل في المنازعات.

وهيئة الخبراء في مجلس الوزراء تطلب مندوبين من تلك الجهات لإعادة الدراسة وإبداء الرأي وإخراج النظام في صورة أخرى، وبعد الانتهاء من ذلك البحث والنقاش المستفيض؛ يحال الأمر إلى مجلس الشورى، مما يعني أن جميع الأنظمة يشترك في دراستها وتحمل مسؤوليتها مجلسا الشورى والوزراء.

وعندما أحيل نظام الحج إلينا في اللجنة الإسلامية؛ بدأنا في قراءة مواده مادة مادة، بدقة وروية، وبدأت المناقشات، ودوَّنا الملاحظات واستدعينا مندوبين من وزارة الحج، ومن وزارة التجارة، ومن وزارة الداخلية لمناقشتهم في بعض المواد والإجابة عن الاستفسارات المطروحة. ولما فرغت اللجنة من دراستها وخرجت برؤيتها النهائية؛ طلبت عرض النظام على المستفيدين منه، ومن سيطبق عليهم؛ ولهذا كتب رئيس اللجنة لرئيس المجلس بطلب مخاطبة الغرف التجارية لاختيار مجموعة من أصحاب الحملات تمثل عدداً من مناطق المملكة، وبعد أيام كان اللقاء بمجموعة منهم؛ كانوا قرابة عشرة أشخاص من الرياض ومكة والشرقية والمدينة والجنوبية، وقرؤوا النظام المقترح وأبدوا بعض الملاحظات وتناقشنا معهم، ثم اجتمعت اللجنة ولخصت ما انتهت إليه ورفعته للمجلس.

إن تلك الخطوات توضح أن الأنظمة تبدأ من جهات الاختصاص، وتعد وفق الاحتياج، ويشارك في إعدادها المختصون في تلك الأجهزة، ويكتبونها وهم يستشعرون أن وراءهم آخرين سوف يحاورونهم في كل كلمة ويناقشونهم في

كل فقرة، ولهذا يستعدون للعقول التي سوف تراجع معهم ما توصلوا إليه.

إن جميع الوزراء يقرؤون ويتحملون المسؤولية، وهيئة الخبراء وما فيها من كفاءات قانونية سوف تدقق وتراجع، ومندوبو الجهات الحكومية الأخرى سوف يُثرون النقاش ويثيرون أموراً قد تكون خافية على من قام بإعداد النظام، ثم مجلس الشورى بأعضائه المائة والخمسين سوف يصوتون عليه مادة مادة، بعد دراسة عميقة واستشارة لأطراف متعددة ذات علاقة بالنظام. ومن هنا تتضح الجهود التي تُبذل لإصدار الأنظمة التي تحكم الوطن وتحدد مساراته. إن هذه الإجراءات -وإن كانت طويلة- لكنها توضح أن كل نظام يشارك في بنائه العديد من الأطراف ويتحمل مسؤوليته مجموعة من المختصين. فلا تسرع ولا ارتجال، ولا عجلة ولا أهواء. آراء جماعية، وعقول متعددة، وتخصصات متنوعة.

وذات مرة كنت عضواً في اللجنة التعليمية؛ وحين بدأت اللجنة في الرد على ملاحظات الأعضاء والتصويت على مواد نظام التعليم العالي والجامعات انتشرت هَمْهَمَةٌ بين بعض الأعضاء حول بعض المواد مثل المادة العاشرة ونصها: «اللغة

العربيــة هي لغة التعليم في كافة مــواده وجميع مراحله إلا ما اقتضــت الضــرورة تعليمه بلغة أخرى». فهذه المادة الجديدة أضــافتها اللجنة التعليمية، ولم تكن واردة في أصــل المشــروع حــين أحيل إليها من الوزارة، وكان قد صــار حولها نقاش بين مؤيد ومعارض، ولكن اللجنة التعليمية أصــرت على إضافتها وإثباتها حين اقتنعت بأهميتها، ولهذا تعلقت الأنظار بشاشات العرضــ في المجلســ بعد التصــويت لمعرفة النتيجــة؛ وكانت النتيجة على النحو الآتي:

نعم	٩٩	صوتًا
لا	٢٠	صوتًا
لم يصوت	١٢	صوتًا

وفــازت المادة وأقرها المجلس في النظام، وبعد الجلســة صــار حديث بين الأعضاء حول هذه المادة، وعلمت أن معالي الدكتــور أحمــد الضــبيب مدير جامعة الملك ســعود ســابقاً عارضــها، وهو من أنصــار اللغة العربيــة، لكنه عارض هذه التوصية لوجود الاستثناء في عبارة. « إلّا ما اقتضت الضرورة تعليمــه بلغة أخــرى». وقد كان هذا الــرأي مطروحاً في أثناء النقاشــ، وهــو ألاَّ يكــون هناك اســتثناء، وأن يكــون التعليم باللغة العربية مطلقاً، ويأتي التعريب لما يتطلبه ذلك.

وكثيراً ما كان التدقيق والمراجعة والاستماع النزيه إلى الآراء الأخرى داعياً لأن يتحول العضو عن رأيه إلى الرأي الذي كان يعارضه من قبل، ومن أمثلة ذلك أنه طرحت ذات مرة مسألة تشكيل مجلس الأمناء في الجامعات، وهو اقتراح استحدثته اللجنة التعليمية لم يكن وارداً في مشروع الحكومة حين أحيل إلى اللجنة، وحول هذه المادة طال النقاش، وبلغ عدد المداخلات أربعين مداخلة بين مؤيد ومعارض، إلاّ أن اللجنة رأت أن هذه المادة مهمة بإيجاد أعضاء من خارج الجامعة يعملون على مراقبة أداء الجهاز التنفيذي للجامعة الذي يرأسه مدير الجامعة، وعادت اللجنة برأيها للتصويت، ولكن عدداً من الأعضاء المعارضين أخذوا يتحدثون عن سلبيات هذه المادة في جلسة الاستراحة بين الجلستين، ولكن عند سماع رد رئيس اللجنة وإعادتي للقراءة مرة أخرى غيّرت رأيي المعارض وصوَّت لصالح هذه المادة، وعندها اشرأبت الأعناق لرؤية نتيجة التصويت؛ فالمعارضون يرون أن مجلس الجامعة يكفي، وأنه يقوم بأعمال مجلس الأمناء، ولا ضرورة للمزيد من المجالس، لكن اللجنة رأت بهذا المجلس إيجاد رقابة خارجية، وأسندت له ترشيح مدير الجامعة

وليس وزارة التعليم العالي، وكان التصويت وكانت النتيجة كالآتي:

نعم	٥٩	صوتًا
لا	٥٦	صوتًا
لم يصوت	١٠	أصوات
المجموع	١٢٥	صوتًا

وبعد النتيجة التفت بعض الأعضاء إلى بعضهم وتهامس المتجاورون المعارضون والمؤيدون، كل يذكر أسباب معارضته أو تأييده. وسقط هذا الرأي، إذ لم يتحصل له العدد المطلوب من الأصوات لنجاحه وهو ٧٦ صوتاً.

وذات مرة قدم الزميل يوسف بن عبد الستار الميمني توصية في أثناء مناقشة تقرير وزارة الحج ونصها «أن تسارع وزارة الداخلية باعتماد بصمة اليد الإلكترونية وبصمة العين عند دخول كافة القادمين للمملكة(زائرين - حجاج - معتمرين - قادمين للعمل - خدم المنازل - السائقين - ترانزيت)».

ولكن اللجنة عندما جاءت للمجلس بالتقرير في صورته النهائية لم تقبل تلك التوصية؛ ولهذا احتكم مقدم التوصية

واللجنة إلى المجلس ليقرر ما يراه، ولهذا عرض الزميل يوسف رأيه وشرح وجهة نظره، ولكن اللجنة أبدت رأيها وأن هذا الأمر من اختصاص وزارة الداخلية. والإجراء النظامي أنه بعد سماع الرأيين يطرح رئيس المجلس الموضوع للتصويت هل يفتح الموضوع للمناقشة أم لا يفتح؟ وعلى ضوء النتيجة يتقرر النقاش من عدمه.

وكُنت من المعارضين الذين يرون أن الموضوع من اختصاص وزارة الداخلية ولا داعي للمناقشة، ولكن كانت نتيجة التصويت خلاف ما رأيت فقد صوت (٦٣) بالموافقة على المناقشة و(٤٧) عارضوا، وعلى ضوء هذه النتيجة طرح الرئيس الموضوع للنقاش وسماع خمسة مؤيدين وخمسة معارضين.

وحين استمع المجلس للآراء طُلب من الأخ يوسف الميمني قراءة توصيته، وعند ذلك صوت المجلس عليها بعد أن استمع للآراء المؤيدة والمعارضة.

وحين استمعت للآراء عُدت مؤيداً وخالفت رأيي السابق، فقد أقنعني المؤيدون للتوصية، ولهذا صوت بنعم وحين أعلنت نتائج التصويت فازت التوصية فقد أيدها (٨٣)

وعارضـها (٢٤). إن هذه الحالـة تحكي واقع المجلس وهو أن المصـلحة الوطنية أسـاس العمل، فلا حزبيـة ولا إقليمية ولا أهواء، إنما هو الوطن والمصلحة العامة.

إنه نقاش رائع، تَبَيَّنَتْ من خلاله آراء بنَّاءة، حين تفتقت العقـول النيرة عن حجج منطقية، فتولدت قناعات مسـؤولة لدى كل فريق، في جو من الاحترام والتقدير، حتى إن الإنسان في بعض الأحيان يتحير بعد تلك المداولات ومقارعة الحجج، كيف يصوت ومع من يصوت؟!

وفي النهاية يحسـم التصـويت الموقف فيقـر المجلس ما ذهبـت إليه الأغلبيـة، لينتقل المجلس بعده إلى مناقشـة أمرٍ آخر من أمور المجتمع... وهكذا!

رجل الدولة أم رجل المجتمع؟

فِعْلُ جسّاسٍ على وَجْدي بهِ قاطعٌ ظهري ومُدْنٍ أجَلِي
خصَّني قتلُ كُلَيبٍ بلظىً مِنْ ورائِي ولظى مُستقبلِي
فَـأَنـا قـاتِـلَـةٌ مـقـتُـولـةٌ ولـعـلَّ اللهَ أنْ ينظرَ لي

كأني بك يا (جليلة بنت مرة) وقد قتل أخوك (جساسٌ) بعلَك (كُليباً)، فممن تطلبين الثأر؟! ولمن؟!

ويكأن هذا حالي حينما يتهمني في رأيي وموقفي من يجهل نظام الشورى، ولا يعرف شخصية الأعضاء واستشعارهم عظمة القسم، وعبء الأمانة التي أشفقت منها الجبال...

نعم... ليس أصعب على الإنسان من أن يتهم في إخلاصه ومروءته، ولا أدري كم من زملائي أعضاء الشورى أحسّ بما أحسستُ به من مرارة الكلمات التي تُكالُ إلى أعضاء الشورى من الاتهامات الجارحة؛ وفي مقدمتها اتهام عضو مجلس الشورى بأنه رجل الحكومة لا رجل الشعب؛ لأنه من اختيار الحكومة لا من اختيار الشعب! وكأن الشعب والحكومة

عدوان لا تستقيم مصالح أحدهما إلا بالقضاء على مصالح الآخر!!

فهل يكون من نافلة القول: إنه ليست ثمة خصومة بين الحكومة والشعب حتى يكون هناك رجل دولة ورجل شعب، أو أغلبية ومعارضة؛ فالواقع الذي عايشته خلال دورتين برلمانيتين كان يحكي لوحة رائعة في حب هذا الوطن، حين تطرح القضية ويتدارسها جميع الأعضاء بحيادية؛ وكثيراً ما تسفر الحوارات والمناقشات عن تحولات في وجهات النظر، فإذا بجميع أعضاء المجلس أغلبية حين يكون القرار في صالح الأمة، وإذا بجميعهم معارضة، عندما يستشعرون خطأ قد يضر بصالح الوطن، أو خللاً قد يصل أثره إلى المواطن.

والمعارضة المرفوضة هي التي تريد المخالفة لأجل الهوى، أو تلك التي تريد أن تقتلع الأمة من ثوابتها، أو تلك التي تعمل على اجتثاث مخالفيها من جذورهم إذا استطاعت!! أما المنهج الإسلامي فقد عرف العفو والمناصحة، وأي دولة في الدنيا هي التي قامت بما قامت به المملكة من احتضان أبنائها الذين انحرفوا عن جادة الطريق، وقدمت لهم المناصحة وأصدرت أحكام العفو عنهم.

وشـهدت زيارتين قام بهما صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الـوزراء ووزير الداخلية للمجلس، وفي إحـدى هاتين المرتين سـبقه وفـد أمني شـرح للمجلس واقع الإرهـاب والإرهابيـين، وأهدافهم وخططهـم، وما قامت به المملكـة لمكافحتهم، واسـتمع المجلس للجهـود العظيمة التي بذلهـا رجال الأمن لحماية الوطـن والمواطن، ومكافحة ذلك البـلاء والداء، وكشـف عن عـدد العمليـات التـي أُحْبِطَتْ، والمواقع التي كانوا يُخططون للنيل منها، وما جرى ضبطه من أسلحة ووسائل تدمير، والوصول إلى أفكارهم التي قد يعجز الشـيطان عن اقتراحها؛ من تقسـيم الوطن أقساماً لتنظيم عملياتهـم التخريبية، ومن إسـتراتيجياتهم التي تهدف إلى مهاجمة العلماء ورجـال الأمن، كما اطلع المجلس يومها على أعـداد الشـهداء والمصـابين من رجـال الأمـن والمواطنين، وأعـداد القتلـى والمعتقلين من الفئة الضـالة... كما كشـفوا للمجلـس عن أمور تتعلق بالأمن القومي، لا سـبيل للكشـف عنها في هذا الكتاب.

وعندما تحدث سـمو الأمير وزير الداخلية، كان الأسـى يبدو على محياه؛ فكيف غُرِّرَ بأبناء الوطن؟! وكيف اسـتطاع

الأعداء تسخير أولئك السفهاء وخديعتهم؟! وبَيّن ما قام به الرجال المخلصون من جهود وتضحيات في سبيل ملاحقة تلك الخلايا، والقضاء عليها... كما كشف عن جهود الدولة في المعالجة والمناصحة؛ وثمار تلك الجهود.

وحين فتح الحوار والنقاش كان سمو الأمير واضحاً في جوابه مستوعباً لمسؤوليته. وقد اطمأن المجلسُ وأعضاؤه أنَّ الملفَ الأمني ترعاه يد حازمة، ويدبر أمره عقل بعيد النظر؛ صقلته التجربة، وربَّته الوَطنيّة والولاء.

ومن هنا قلت: إن مجلس الشورى الذي أقره الإسلام، لا يعرف المعارضة، لكنه يعرف (المعاضدة). ولهذا لن أكلّ ولن أملّ من المطالبة والنصيحة بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات والاختصاصات، ففي ذلك تثبيت لأركان الأمة، وتدعيم لخطواتها نحو التنمية.

إنَّ الشورى التي أقرها الإسلام لا تعرف المداهنة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[1]، فلن

(١) المائدة: ٨.

تمنع عضو الشورى مكانة الحكومة ولا شنآن المسؤول ولا هوى العامة أن يقول الحق، ولو على نفسه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[1].

ومن هنا تصبح أي مداهنة من عضو المجلس للعامة أو الحكومة أو المسؤولين خيانةً للدين الذي يؤمن به، وللوطن الذي تغافلَ عن مصالحه، وللمليك الذي أقسم على مناصحته...

وبعد ذلك يأتي مَنْ يرمي على أرصفة جهله وغفلته اتهاماً بأن عضو الشورى -الذي أقسم على خدمته- رجل الحكومة وعميلها... فهل تستشعرون الآن مثلي آلام (جليلة بنت مرة)؟!

وعلى أي حال، فلا غرو، فالعامة جبلت على نقد قادتها؛ روى الخطيب البغدادي أن الخليفة العباسي المهدي قعد يوماً للناس فدخل رجل وفي يده نعل في منديل، فقال: يا أمير المؤمنين هذه نعل رسول الله ﷺ، قد أهديتها لك. فقال: هاتها، فدفعها إليه، فقبل باطنها ووضعها على عينيه،

(١) النساء:١٣٥.

وأمر للرجل بعشرة آلاف درهم. فلما أخذها وانصرف قال لجلسائه: أترون أني لم أعلم أن رسول الله ﷺ لم ير النعل هذه، فضلاً عن أن يكون لبسها؟ ولو كذبناه. قال للناس: أتيت أمير المؤمنين بنعل رسول الله ﷺ فردها علي. وكان من يصدقه أكثر ممن يدفع خبره، إذ كان من شأن العامة الميل إلى أشكالها، والنصرة للضعيف على القوي وإن كان ظالماً، فاشترينا لسانه وقبلنا هديته، وصدقنا قوله، ورأينا الذي فعلناه أنجح وأرجح[1].

والاتهام الجارح شيءٌ والنقد البناء شيء ثانٍ، أما الجهل فهو شيء آخر... وإذا كان على عضو الشورى قول الحق والمناصحة، فإن كل فرد من أفراد الأمة عليه قول الحق والمناصحة...

وهنا يجب أن ينظر بعين الاعتبار لما يراه بعض المثقفين والعامة وربما بعض الساسة من أفكار تطويرية مثل ضرورة أن يكون الاختيار في مجلس الشورى عن طريق الانتخاب

(١) تاريخ بغداد (٣٩١/٥).

الشـعبي المباشـر. وأن يتدخل الشـورى أكثَر وأكثر في الأمور التي تهم الوطن والمواطن، وأن تطال يده القضايا التي تحفظ للمملكة وحدتها وأمنها ورخاءها.

وليس ثمة عيب في المطالبة بالتطوير والتغيير، فهذه سنة الحياة، وقد أكون واحداً من أولئك؛ ولكن في ظل شروط بعينها تضـمن للشـورى أن لا يكون مظهراً خادعاً، فلا يستظلُّ تحت قبته غير أهل الحل والعقد، ومن توفرت فيه الأهلية المطلوبة.

وهنا لا بد من استيضاح عدة أمور، حتى لا ينجرف النقد إلى جلـد الـذات، أو الاسـتغراق في معاتبة الواقـع أو ظلمه، دون النظـر إلى طبيعـة الأدوار التاريخيـة في التدرج بالعمل السياسـي والتطوير في آلية الحكم، والكشـف عن إيجابيات الشـورى المتزايدة لولي الأمر، وطمأنته لأهل الرأي والخبرة في ظـل تنامي النهضـة التعليمية، وتوافر الكفـاءات العلمية التي تثـير الحراك السياسـي والاجتماعي والاقتصـادي في المشـهد التنموي للأمة، ثمّ دور الإنسـان المتحضر في تشكيل ملامح هذا الواقع، وتحريك عجلة التنمية!

للنخب الحاكمة في دول العالم حيلها في تفصيل الدساتير على مقاس مصالحها الخاصة، وتشكيل البرلمانات التي تخدم أهواءها، لكن هذه الحيل تتكسر همتها على عتبات الحكومة المسلمة، وعلى صدى صوت ذلك القسم العظيم النابع من الإيمان بالله والإسلام الذي هو مصدر التشريع في المملكة.

فبعض الأنظمة الحاكمة في الدول ذات الشعوب المسلمة تصنع أحزاباً صورية لا تمثل تلك الشعوب ألبتة، ثم تحصر التمثيل البرلماني فيها، وتمنع أن يكون للإسلام فيها دور أو تشم له رائحة.

أما مجلس الشورى في المملكة فقد تحمل منذ تأسيسه المسؤولية والأمانة؛ فلم يشأ الملك عبد العزيز -رحمه الله- أن ينشئ برلماناً مزيفاً لا يمثل الأمة ولا يستطيع المشاركة في البناء؛ وكان يقول وهو يدعو إلى تشكيل مجلس الشورى[1]: «... تجدون بعض الحكومات تجعل لها مجالس للاستشارة، ولكن كثيراً من تلك المجالس تكون وهمية أكثر منها حقيقية، تشكل ليقال إن هناك مجالس وهيئات، ويكون العمل بيد

(١) مجلة أم القرى، العدد ٣، ١٣٤٣/٥/٢٩هـ، ص٢.

شخص واحد، وينسب العمل للمجموع. أما أنا فلا أريد من هذا المجلس الذي أدعوكم لانتخابه أشكالاً وهمية، وإنما أريد شكلاً حقيقياً يجتمع فيه رجال حقيقيون، يعملون جهدهم في تحري المصلحة. لا أريد أوهاماً، وإنما أريد حقائق، أريد رجالاً يعملون...».

كانت هذه هي المرحلة الأولى التي تدرجت إلى المرحلة الحاضرة التي قال فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله- في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى: إن من حق كل مواطن عليه -أيّده الله- أن يضرب بالعدل هامة الجور والظلم، وأن يسعى إلى التصدي لدوره مع المسؤولية تجاه الدين والوطن، وتجاه المواطنين، وأن يدفع بكل قدرة يمده بها الخالق كل أمر فيه مساس بسيادة الوطن ووحدته وأمنه واضعاً نصب عينيه الأمانة التي حمّله إياها العزيز القدير.

إن الوعي والواقع التاريخي والإخلاص للأمة والأمانة التي تحمَّلها الجميع بداية من رأس الدولة مروراً بكل مواطن في حواضرها وبواديها، هي الأسس التي شُيِّدَ بناء مجلس الشورى عليها، وهي الدعائم التي ما كان لأحد أن يزايد عليها، ولا لأحد -كائناً ما كان- أن يحيد عنها.

ومن هنا لم يكن ثمة مجال للحيل التي عن طريقها تتلاعب الأنظمة الضالة بشعوبها... وكانت تسير فيها سيرة القائل:

وراعِي الشَّاةَ يحمِي الذِّئبَ عنْها
فكيفَ إذا الرعاةُ لهَا الذِّئابُ

ويرى كثيرون أن نظام اختيار مجلس الشورى القائم حالياً نظام مقبول ومتوافق مع هذه المرحلة في عمر الشورى وتطورها في المملكة، وذلك من حيث (المبدأ) الذي يرى ضرورة أن يكون الأعضاء ممثلين لجميع شرائح المجتمع ومناطقه الجغرافية وتشعباته المهنية، كما يرى هؤلاء أن يكون أهل الحل والعقد من ذوي الكفاءات العلمية والعملية، أولئك الذين أثقلتهم المعارف وصقلتهم التجربة...

وهم يدافعون دفاعاً مطلقاً عن الطريقة التي يختار بها الأعضاء، وحجتهم في ذلك الحفاظ على التركيبة المثقفة العاقلة التي تستطيع الأخذ بيد الدولة ومشاورتها بنصح، وأن البديل الحتمي -من وجهة نظرهم- إذا اعْتُمِدَ الاختيار الشعبي المباشر، لن يزيد على أن يأتي بشخصيات غير مؤهلة لخدمة الوطن، استطاعت أن تغري الناخبين بوعود زائفة

أحياناً، أو إغراءات كاذبة، أو وفق تطلعات قبلية محدودة... دون النظر إلى كفاءة حقيقية...

وإن إيماننا بمبدأ الكفاءة اللازمة لأعضاء الشورى، لا يمنع أن تكون لدينا تطلعات في طريقة اختيارهم، فمن الممكن أن توضع الشروط المناسبة التي تحصر أهل الحل والعقد والمؤهلين لمجلس الشورى في صفات بعينها، تحصر الترشيح في أهل الكفاءات المطلوبة دون تحديد أسماء بعينها، ومن ثم لن نجد في مجلسنا أمياً كما في بعض البلدان الأخرى التي تعتمد نظام الاقتراع الشعبي المباشر.

وقد كانت انتخابات البلديات الأخيرة تجربة ناجحة من ناحية الانتخاب وطريقته، وهي على الرغم من ذلك قابلة للتطوير؛ فالطموح لا يقف عند حد، وعلى الرغم من أن هناك أعضاء بلديات منتخبين وأعضاء مختارين من قبل الدولة؛ فإن أحداً لم يشعر بالفرق ولا يستطيع التمييز بينهما؛ لأن أهل الحل والعقد في المملكة لا تزال تربطهم بالوطن والمجتمع والقيادة رابطة أكبر بكثير من أي روابط أخرى... وهي رابطة الإسلام بما يحمله من قيم الإخلاص والصدق وتحمل الأمانة.

ومـا المانع مـن النظر في الاقـتراح بأن يتحول أعضـاء المجالـس البلديـة المنتخبـين في مرحلـة مقبلـة إلى مجلس الشـورى، وقـد صـقلتهم التجربـة مـن خلال ممارسـاتهم الوطنية، وأصبحوا ذوي خبرة مؤهلين قبيل انضمامهم إليه، فيكون الشورى بهذا قد جمع بين الانتخاب والاختيار.

ولقد مرت طريقة اختيار أعضـاء الشورى بمراحل عدة منذ تأسيسه الأول تراوحت بين الانتخاب والاختيار أو الجمع بينهما. والتطور هو سـنة الحياة، ولا اعتبـار لقول قائل: إنه ليس في الإمكان أبدع مما هو كائن.

سؤالات العامة

قال الوزير أبو عبد الله العارض لأبي حيان التوحيدي[1]:

قد والله ضاق صدري بالغيظ لما يبلغني عن العامة من خوضها في حديثنا، وذكرها أمورنا، وتتبعها لأسرارنا، وتنقيرها عن مكنون أحوالنا، ومكتوم شأننا، وما أدري ما أصنع بها، وإني لأهم في الوقت بعد الوقت بقطع ألسنةٍ وأيدٍ وأرجلٍ وتنكيلٍ شديدٍ، لعل ذلك يطرح الهيبة ويحسم المادة، ويقطع هذه العادة، لحاهم الله، ما لهم لا يقبلون على شؤونهم المهمة، ومعايشهم النافعة، وفرائضهم الواجبة؟ ولِمَ ينقبون عما ليس لهم، ويرجفون بما لا يجدي عليهم، ولو حققوا ما يقولون ما كان لهم فيه عائدةٌ ولا فائدة؛ وإني لأعجب من لهجهم وشغفهم بهذا الخلق حتى كأنه من الفرائض المحتومة، والوظائف الملزومة؛ وقد تكرر منا الزجر، وشاع الوعيد، وفشا الإنكار بين الصغار والكبار، ولقد تعايى عليّ هذا الأمر وأغلق دوني بابه، وتكاثف علي حجابه، والله المستعان.

---

(١) انظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ٣/٨٥-٩٧.

فقال أبو حيان: أيها الوزير، عندي في هذا جوابان: أحدهما ما سمعتُ من شيخنا أبي سليمان، وهو من تفوّق في الفضل والحكمة والتجربة ومحبة هذه الدولة والشفقة عليها من كل هبة ودبة؛ والآخر مما سمعته من شيخ صوفٍ، وفي الجوابين فائدتان عظيمتان، ولكن الجملة خشناء، وفيها بعض الغلظة، والحق مرّ، ومن توخى الحق احتمل مرارته. قال: فاذكر الجوابين وإن كانا غليظين، فليس ينتفع بالدواء إلا بالصبر على بشاعته، وصدود الطبع عن كراهته...

وقبل أن نقرأ كلام أبي حيان، ونقف على حكمة القدماء وعظة البلغاء لا بد أن نشير إلى أن ما قيل في ذلك الزمان هو ما يقال في هذا اليوم مما يقع من كلام العامة والخاصة، وهو كثيرٌ، وأمر واقع في كل عصر ومصر...

وما أكثر الآراء الناقدة والأسئلة الهازئة التي كنت أسمعها عندما كنت في مجلس الشورى وبعد أن خرجت منه!!

فما يمر بي منتدى عام أو لقاء خاص إلا تكثر فيه التساؤلات وتتنوع فيه الاستفسارات، فتخرج من بين ثناياها

روائـح اللوم وأحياناً السـخرية، وذلك ممـا يؤلمني؛ فالمملكة عيناي أذب عنها بيدي ولسـاني وكل جوارحي. لكن ذلك لن يمنـع أن من بين تلـك التسـاؤلات المازحة أو الهازئة أسـئلة جـادة، وخلف تلك الآراء الناقدة مـبررات قد تكون منطقية واعية. إنهم يقولون:

- أين المجلس من السياسـة الخارجية للدولة؟! ما دوره في توجيهها ورسمها؟!
- وما فائدة البرلمان وهو لا يتدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية... وغيرها؟!
- وأيـن هو من ميزانية الدولة ومناقشـتها واعتمادها، وكيـف حـال الرقابـة علـى أداء الجهـات الحكومية والشفافية في المساءلة؟!

وهل للمجلس دور في اختيار المسؤولين أو حتى مساءلتهم ومحاسبتهم؟!

وهي أسـئلة تدور في مجملها حول الواقع الذي ينبغي أن يكون، وترتكز على الجهل بطبيعة مجلس الشـورى في المملكة واختصاصـاته، وعـدم متابعة أنشـطته، وهو جهل وقصـور

إعلامي في إبراز الدور الذي يقوم به المجلس؛ فتُرِكَتْ لخيالات الناس وانطباعاتهم الفرصة في تشكيل الصور الخاطئة والانطباعات المغلوطة؛ ومن ثم يسخر بعضهم من المجلس ويهزؤون منه، وينعتون أعضاءه ببذيء الأوصاف، ويتندرون بهم بسيل النكات... وها هم أولاء يقهقهون على بعض الموضوعات التي يبحثها المجلس مما له علاقة ببعض الاتفاقيات الدولية، أو بعض الموضوعات التي يجهلون بعدها الوطني والاجتماعي.

وفي كل مرة كنت أتأمل في تلك الأسئلة، وأدعو الله لولاة الأمر بالعون والصبر وسعة الصدر، وعدت للتاريخ أسأله كيف العامة مع قادتها؟ وكيف الساسة مع شعوبها؟

وقال التاريخ: إن لكل أمة خصائصها ولكل حضارة ميزاتها، وإن المملكة اتخذت الإسلام منهجاً وتوحدت على قيادة ارتضتها منذ قرابة ثلاثمائة سنة، قيادة عمرها ضارب في جذور التاريخ، ومرتوٍ بمنهج سارت بموجبه أجيالٌ إثر أجيال، ولكن سنة التطور تقتضي التجديد في كل شيء... ولهذا تطورت الشورى في المملكة... وأصبحت الآن تضم نخبة من أهل الرأي والمشورة الذين تتوافر فيهم

التجربة والسن والعلم والخبرة، فأغلبهم من حملة شهادات علمية عليا، وممن مارسوا الأعمال الحكومية والخاصة ومن مختلف مناطق المملكة.

والتساؤلات التي أشرت إليها آنفاً وغيرها لا تدخل في اختصاص المجلس ولا صلاحياته، فالمجلس مقيد بصلاحيات واختصاصات أصدرها ولي الأمر؛ ولهذا فإن تلك الأسئلة المطروحة جاءت بناء على ما في الغرب من أنظمة برلمانية، وما تمارسه من اختصاصات قانونية... وهؤلاء المتسائلون يسقطون صلاحيات تلك البرلمانات على مجلس الشورى واختصاصاته، بينما الوضع لدينا مغاير، ونظام الحكم مختلف، ومجتمعنا له صفات أخرى، وصلاحيات المجلس معلنة وواضحة، وقد نصت المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس على أنه: يبدي الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يأتي:

أ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.

ب - دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.

ج - تفسير الأنظمة.

د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها».

ويتحرك المجلس في ضوء هذه المادة، ومع ذلك كله فإن المجلس يتطور رويداً رويداً وتتوسع صلاحياته شيئاً فشيئاً، وتنمو اختصاصاته خطوة خطوة، وسوف يصل لتلك التطلعات مع مرور الوقت، وقد أصبح أعضاؤه يناقشون كثيراً من القضايا المهمة التي يغلب على ظني أن ولاة الأمر لن يمنعوهم من نقاشها، وسوف يُسَرُّون بمشورة المجلس فيها ورأي أعضائه تجاهها؛ مثل: مستقبل المملكة خلال الخمسين عاماً القادمة، وخطورة اعتماد الاقتصاد على البترول فقط، والذي سينضب يوماً ما، وكيف العمل وما البدائل وما الخطط الإستراتيجية للمستقبل السياسي والاجتماعي والتعليمي والاقتصادي. وكيف التعامل مع النمو السكاني الكبير. أذكر أن الزميل إبراهيم البليهي قدم مقترحاً في ٥٦ صفحة يضم هذا المقترح مجموعة من الآراء النيرة، والأفكار العملية التي تسهم في رفع أداء المجلس وإثراء العمل البرلماني، وأرجو أن يتبنَّى المجلس تلك الآراء التي قدمها الزميل البليهي أو التي قدمها زملاء آخرون.

إن الدراسات الاستشرافية المستقبلية تنادي بل وتستنجد بأهل الحل والعقد حتى يدققوا فيها النظر، ويَخْلُصوا منه إلى حسن الرأي. وإن في المجلس كفاءات شرعية واقتصادية وسياسية وأمنية وتربوية واجتماعية وطبية تتوثب حماسة وتتوهج وطنية وتتحرق شوقاً لخدمة دينها ومجتمعها وقادتها. وحريّ بالدولة أن تستثمر تلك العقول خير استثمار.

ولكن جهل العامة قد يدفعها إلى النقد الجارح والقول الهازيء أحياناً، والحكمة تقتضي أن يأخذ من بيده الأمر أو من اعتلى صهوة المسؤولية بيد المنتقد فيفهمه، ويزيل عنه غشاوة الجهل بطبيعة الشورى في المملكة، حتى يكون النقد في محله والنصح في موضعه...

فمثلاً؛ كثر الحديث عن مشكلة الأسهم بعد أن أصابت الفأسُ كلّ الرؤوس، وصار الناس يلومون مجلس الشورى والدولة، مع أنّ الناس أحرار في أموالهم يتصرفون كيف يشاؤون، ولا يمكن الحجر عليهم في أموالهم، وقضية الأسهم قديمة تجتاح الدول وتعصف بالمجتمعات.

أذكـر ما كتبـه إدموند ديمولاند قبل أكـثر من مائة عام يحذر قومه الفرنسـيين يقول[1]: « لسنا في حاجة إلى سرد ما تحدثه الأسواق المالية كل يوم من التخريب والتدمير؛ لأن علمه حاصل لكل واحد منا، وإنما الذي نريد توجيه الأفكار إليه هو أن الخسارة المالية قد تشتد في بعض الأحيان، فتصيب أناساً كثيرين حتـى تكون داهية كبرى، وتشـبه البنـاء إذا تداعى. هنـاك يصـيح القوم بأصـوات الفـزع وينطـق كل واحد بما تمليه عليه منافعه فيتسـابقون في تعنيف الماليين ورميهم بمر الملام وسـم الكلام، وقد يكون اللائم نفسـه مستحقاً للزجر والتعنيف. ومن الغريب أن كل مساهم يستعد لاقتضاء الأرباح ولكنه يكره تحمل الخسـارة، والواقـع أن كليهما نتيجة لازمة لطبيعة العمل الواحد؛ فالأوراق المالية تربح وتخسر، أي تثمر التقلب كما يثمر الكرم عنباً وشجرة التفاح تفاحاً.

ويقـول: الأمم التـي تمكنـت من مفـاداة الضـرر الذي ينجـم عادة من الاشـتغال بالأوراق المالية هـي التي اتخذت سـبيلاً واحداً؛ ذلك أنهم لم يضـعوا جميـع أموالهم في تلك

(١) سـر تقدم الإنجليز السكسـونيين، تأليف إدموند ديمولانـد، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشـا، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ص ١٤٥- ١٤٦-١٤٩. صدر الكتاب لأول مرة باللغة العربية سنة ١٨٩٩م.

الأوراق، بل فرقوا بين رأس المال وما اقتصدوا من غلته، واشتغلوا في الأوراق بالثاني دون الأول. أما الفرنساويون فقد فرطوا في الكل، وأسلموا إلى الأسواق المالية أصل الثروة وما اقتصدوه... ا.هـ

ولو رأى إدمون هؤلاء اللائمين لمجلس الشورى والدولة وقد أخذوا رأس المال وما اقتصدوه واستدانوا فوق ذلك... ماذا سيقول لهم؟!

ويضيف إدمون: وكأنه يتحدث عن المجتمع السعودي هذه الأيام، فيقول: منتهى كل فرنساوي أن يلتحق بوظيفة في الإدارة أو الجيش. وله راتب يقبضه ويقتصد من راتبه ما زاد على حاجته، ولا شك أنه لا يميل إلى استعمال ما اقتصد في الزراعة أو الصناعة أو التجارة، وإنما يستغل ذلك المال لشراء الأوراق المالية، فهو الباب الوحيد الذي يمكن الدخول منه، وإليه يميل كل ذي مال لا يريد أن يشتغل لاستغلاله وإنمائه أو غير قادر على ذلك.

كما يقول محضير محمد عن مشكلة الأسهم في ماليزيا[1]: لقد انخفضت أسعار السهم انخفاضاً مروعاً

(١) موسوعة محضير محمد، ٥/ ١٧٤-١٧٥.

وقضت على ٦٠٪ من رأس المال بمقدار يصل لحوالي ١٠٠ بليون دولار أمريكي، وتواجه البنوك مشاكل سيولة، حيث إن العملاء لم يقوموا بسداد طلبات الدفع الحدية، وعليها أن تدفع الضمانات الإضافية بأسعار زهيدة للغاية.

والآن نعود إلى أبي حيان، ورده على الوزير أبي عبد الله العارض...

العودة إلى أبي حيان

... فقال أبو حيان: أما شيخنا أبو سليمان، فإنه قال: ليس ينبغي لمن كان الله عز وجل جعله سائس الناس: عامتهم وخاصتهم، أن يضجر مما يبلغه عنهم أو عن واحد منهم لأسباب كثيرة، منها: أنهم جُعلوا تحت قدرته، ليقوم بحق الله تعالى فيهم، ويصبر على جهل جاهلهم، ويكون عماد حاله معهم الرفق بهم، والقيام بمصالحهم، ومنها أن العلاقة التي بين السلطان أوشج من الرحم التي تكون بين الوالد والولد، والملك والدٌ كبير، كما أن الوالد ملكٌ صغير، وما يجب على الوالد في سياسة ولده من الرفق به، والحنو عليه، واجتلاب المنفعة إليه، أكثر مما يجب على الولد في طاعة والده؛ وذلك أن الولد غرٌ، وقريب العهد بالكون، وجاهلٌ بالحال، وعارٍ من التجربة، كذلك الرعية الشبيهة بالولد، وكذلك الملك الشبيه بالوالد.

قال أبو حيان: وحُكِيَ لنا في عرض هذا الكلام أنه رفع إلى الخليفة المعتضد[1] أن طائفةً من الناس يجتمعون بباب

(١) المعتضد بالله خليفة عباسي توفي سنة ٢٨٩ هـ.

الطاق ويجلسون في دكان شيخ تبان، ويخوضون في الفضول والأراجيف وفنونٍ من الأحاديث، وفيهم قومٌ سراة وتِناء[1] وأهل بيوتاتٍ سوى من يسترق السمع منهم من خاصة الناس، فلما عرف الخليفة ذلك ضاق ذرعاً، وحرج صدراً، وامتلأ غيظاً، ودعا بعبيد الله بن سليمان، ورمى بالرفيعة إليه، وقال: انظر فيها وتفهمها.

ففعل، قال: قد فهمت يا أمير المؤمنين. قال: فما الدواء؟ قال: تتقدم بأخذهم وصلب بعضهم وإحراق بعضهم وتغريق بعضهم، فإن العقوبة إذا اختلفت، كان الهول أشد، والهيبة أفشا، والزجر أنجع، والعامة أخوف.

فقال المعتضد -وكان أعقل من الوزير -: والله لقد برَّدت لهيب غضبي بفورتك هذه، ونقلتني إلى اللين بعد الغلظة، وحططت علي الرفق، من حيث أشرت بالخرق، وما علمتُ أنّك تستجيز هذا في دينك وهديك ومروءتك، ولو أمرتُك ببعض ما رأيتَ بعقلك وحزمك لكان من حسن المؤازرة ومبذول النصيحة والنظر للرعية الضعيفة الجاهلة

(١) تناء البلد: المقيمين فيها.

أن تسألني الكف عن الجهل، وتبعثني على الحلم، وتحبب إلي الصفح، وترغبني في فضلٍ الإغضاء على هذه الأشياء. وقد ساءني جهلك بحدود العقاب وبما تقابل به هذه الجرائر، وبما يكون كفأً للذنوب، ولقد عصيت الله بهذا الرأي، ودللت على قسوة القلب وقلة الرحمة ورقة الديانة... أما تعلم أن الرعية وديعة الله عند سلطانها؟ وأن الله يسائله عنها كيف سُسْتَها؟ ولعله لا يسألُها عَنه، وإن سألها فليؤكد الحجة عليه منها؛ ألا تدري أن أحداً من الرعية لا يقول ما يقول إلا لظلم لحقَهُ أو لحق جاره، وداهيةٍ نالتْهُ أو نالت صاحباً له؟ وكيف نقول لهم: كونوا صالحين أتقياء مقبلين على معايشكم، غير خائضين في حديثنا، ولا سائلين عن أمرنا، والعرب تقول في كلامها: غلبنا السلطان فلبس فروتنا، وأكل خضرتنا، وحنقُ المملُوكِ على المالك معروف، أتظن أن العمل بالجهل ينفع، والعذر به يسع، لا والله ما الرأي ما رأيت، ولا الصواب ما ذكرت، وجه صاحبك وليكن ذا خبرةٍ ورفق، ومعروفاً بخيرٍ وصدقٍ، حتى يعرف حال هذه الطائفة، ويقف على شأن كل واحدٍ منها في معاشه، وقدر ما هو متقلبٌ فيه ومنقلبٌ إليه، فمن كان منهم يصلح للعمل فعلقه به، ومن كان سيئ الحال فصله من بيت المال بما يعيد نضرة حاله، ويفيده طمأنينة باله؛ ومن

لم يكن من هذا الرهـط، وهو غنيٌّ مكفيٌّ، وإنما يخرجه إلى دكان هذا التبان البطر والزهو، فادع به، وانصحه، ولاطفه، وقل له: إن لفظك مسـموع، وكلامك مرفوع؛ ومتى وقف أمير المؤمنين على كنه ذلك منك لم تجدك إلا في عرضـة المقابر، فاستأنف لنفسك سيرةً تسلم بها من سلطانك، وتحمد عليها عند إخوانك، وإياك أن تجعل نفسك عظةً لغيرك بعدما كان غيرك عظـةً لك؛ ولـولا أن الأخذ بالجريـرة الأولى مخالفٌ للسـيرة المثلى، لكان هذا الذي تسـمعه ما تراه، وما تراه تود أنك لو سمعته قبل أن تراه. فإنك يا عبيد الله إذا فعلت ذلك فقـد بالغت في العقوبة، وملكت طرفي المصـلحة، وقمت على سواء السياسة، ونجوت من الحوب والمأثم في العاقبة.

وفـارق الوزير حضـرة الخليفة، وعمل بمـا أمر به على الوجـه اللطيـف، فعـادت الحـال تـرف بالسـلامة العامة، والعافية التامة؛ فتقدم إلى الشيخ التبان برفع حال من يقعد عنده حتى يواسى إن كان محتاجاً، ويصرف إن كان متعطلاً، وينصح إن كان متعقلاً.

فقـال الوزير: ما سـمعت مثـل هذا قط، ومـا ظننت أن الخطـب في مثل هـذا يبلغ هذا القدر. فهـات الجواب الآخر الذي حفظته عن الصوفي.

فقلت: حدثني شيخ من الصوفية في هذه الأيام قال: كنت بنيسابور، وقد اشتعلت خراسان بالفتنة، واهتمت لها الخاصة والعامة، وكنا جماعةً غرباء نأوي إلى دويرة الصوفية لا نبرحها، فتارةً نقرأ، وتارةً نصلي، وتارةً ننام، وتارةً نهذي، والجوع يعمل عمله، ويخوض في حديث آل سامان، والوارد من جهتهم إلى هذا المكان، ولا قدرة لنا على السياحة لانسداد الطرق، وتخطف الناس للناس، وشمول الخوف، وغلبة الرعب، وكان البلد يتقد ناراً بالسؤال والتعرف والإرجاف بالصدق والكذب، وما يقال بالهوى والعصبية؛ فضاقت صدورنا، وخبثت سرائرنا، واستولى علينا الوسواس، وقلنا ليلةً: ما ترون يا صحابنا ما دفعنا إليه من هذه الأحوال الكريهة، كأنا والله أصحاب نعمٍ وأرباب ضياعٍ نخاف عليها الغارة والنهب، وما علينا من ولاية زيدٍ وعزل عمرو، وهلاك بكر، ونجاة بِشر، نحن قوم قد رضينا في هذه الدنيا العسيرة، ولهذه الحياة القصيرة، بكسرةٍ يابسة، وخرقةٍ بالية، وزاويةٍ من المسجد مع العافية من بلايا طلاب الدنيا.

فما هذا الذي يعترينا من هذه الأحاديث التي ليس لنا فيها ناقةٌ ولا جمل، ولا حظٌ ولا أمل، قوموا بنا غداً حتى نزور

أبـا زكريـا الزاهد، ونظل نهارنا عنده لاهـين عما نحن فيه، ساكنين معه، مقتدين به؛ فاتفق رأينا على ذلك، فغدونا إلى أبـي زكريا الزاهد، فلما دخلنا رحب بنا، وقال: ما أشـوقني إليكم! الحمد لله الذي جمعني وإياكم في مقامٍ واحد، حدثوني مـاذا بلغكـم من حديـث النـاس، وأمر هؤلاء والسـلاطين؟ فرجوا عني؛ وقولوا لي ما عندكم، فلا تكتموني شيئاً، فمالي والله مرعـىً في هـذه الأيام إلا ما اتصـل بحديثهم، واقترن بخبرهـم، فلمـا ورد علينا من هـذا الزاهد العابـد ما ورد، دهشـنا واستوحشنا، وقلنا في أنفسـنا: انظروا من أي شيء هربنـا، وبأي شـيء علقنا، قال: فخففنا الحديث وانسـللنا، فلمـا خرجنا قلنا: أرأيتـم ما بلينا به، وما وقعنـا عليه؟ «إن هـذا لهو البـلاء المبين». ميلوا بنا إلى أبـي عمرو الزاهد فله فضـلٌ وعبادة وعلمٌ وتفردٌ في صـومعته حتـى نقيم عنده إلى آخر النهار، فمشـينا إلى أبي عمرو الزاهد واسـتأذنا، فأذن لنا، ووصـلنا إليه فسر بحضـورنا، وهش لرؤيتنا، ثم قال: يا أصحابنا ما عندكم من حديث الناس؟ فقد والله طال عطشي إلى شيء أسمعه، ولم يدخل علي اليوم أحدٌ فأستخبره، فهاتوا ما معكم وما عندكم، وقصـوا علي القصـة بفصها ونصها،

ودعوا التورية والكناية، واذكروا الغث والثمين، فإن الحديث هكذا يطيب، ولولا العظم ما طاب اللحم، ولولا النوى ما حلا التمر، ولولا القشر لم يوجد اللب، فعجبنا من هذا الزاهد الثاني أكثر من عجبنا من الزاهد الأول، وخاطفناه الحديث، وودعناه، وخرجنا، وأقبل بعضنا على بعضٍ يقول: أرأيتم أظرف من أمرنا وأغرب من شأننا؟ انظروا من أي شيء كان تعريجنا «إن هذا لشيءٌ عجاب» وتلددنا وتبلدنا وقلنا يا أصحابنا: انطلقوا إلى أبي الحسن الضرير، وإن كان مضربه بعيداً فإنا لا نجد سكوننا إلا معه، ولا نظفر بضالتنا إلا عنده، لزهده وعبادته وتوحده وشغله بنفسه؛ وطوينا الأرض إليه، ودخلنا عليه، وجلسنا حواليه في مسجده، ولما سمع بنا أقبل على كل واحد منا يلمسه بيده ويرحب به، فلما انتهى أقبل علينا وقال: أمن السماء نزلتم علي؟ واللّه لكأني قد وجدت بكم مأمولي، وأحرزت غاية سولي، قولوا لي غير محتشمين: ما عندكم من أحاديث الناس؟ وما عزم عليه هذا الوارد؟ وما يقال في أمر ذلك الهارب إلى قايين، وما الشائع من الأخبار؟ وما الذي يتهامس به ناس دون ناس؟ وما يقع في هواجسكم ويستبق إلى نفوسكم؟ فإنكم برد الآفاق، وجوالة

الأرض، ولقاطة الكلام، ويتساقط إليكم من الأقطار ما يتعذر على عظماء الملوك وكبراء الناس: فورد علينا من هذا الإنسان ما أنسى الأول والثاني، ومما زاد في عجبنا أنا كنا نعده في طبقةٍ فوق طبقات جميع الناس فخففنا الحديث معه، وودعناه، وطفقنا نتلاوم على زيارتنا لهؤلاء القوم لما رأينا منهم، وظهر لنا من حالهم، وازدريناهم، وانقلبنا متوجهين إلى دويرتنا التي غدونا منها، فلقينا في الطريق شيخاً من الحكماء يقال له أبو الحسن العامري، فقال لنا: من أين درجتم؛ ومن قصدتم.

فأجلسناه في مسجد، وعصبنا حوله، وقصصنا عليه قصتنا من أولها إلى آخرها، ولم نحذف منها حرفاً. فقال لنا: في طي هذه الحال الطارئة غيبٌ لا تقفون عليه، وسرٌ لا تهتدون إليه، وإنما غركم ظنكم بالزهاد، وقلتم لا ينبغي أن يكون الخبر عنهم كالخبر عن العامة، لأنهم الخاصة، ومن الخاصة خاصة الخاصة. قلنا له: فإن رأيت يا معلم الخير أن تكشف عنها هذا الغطاء، وترفع هذا الستر.. فقال: نعم، أما العامة فإنها تلهج بحديث كبرائها لما ترجو من رخاء العيش وطيب الحياة وسعة المال؛ فأما هذه الطائفة العارفة بالله،

فإنها مولعةٌ أيضاً بحديث الأمراء، والجبابرة العظماء، لتقف على تصاريف قدرة الله فيهم، وجريان أحكامه عليهم، ونفوذ مشيئته في محابهم ومكارههم، فلا تنظروا من كل شيء إلى ظاهره إلا بعد أن تصلوا بنظركم إلى باطنه.

فلما سمع الوزير هذا عجب وقال: لا أدري: أكلام أبي سليمان في ذلك الاحتجاج أبلغ؟! أم الحكاية عن المعتضد أشفى؟! أم رواية الشيخ الصوفي أطرف؟!

إن هذه الحكايات والمواقف التاريخية تكاد تتكرر، فالشعوب متعلقة بحكامها ومسيرتهم في الحياة.

نحن والوزراء

اقتضت طبيعة البشر أن تعتمل في نفس كلِّ إنسان رغبة عارمة في الوصول بطموحاتهم إلى أبعد حد، مهما كانت إمكاناتهم التي منحها الله لهم، والمسؤولون ليسوا بدعاً من البشر، فهم يرغبون في أن يصلوا بجهاتهم إلى درجة الكمال وفي صورة الجمال، وقديمًا قال أبو الطيب:

كُلُّ غادٍ لِحاجَةٍ يَتَمَنّى أَن يَكونَ الغَضَنفَرَ الرِّئْبالا

إنّ كل واحد من أولئك الوزراء والقياديين الذين يحملون أمانة الدولة، ليرجو أن يكون موفقًا في عمله ناجحاً في جهازه، والمجتمع يثق إلى حدٍّ ما في حسن اختيار هؤلاء المسؤولين، ويعرف قدرهم وكفاءتهم... ولكن هذا لم يكن يعني أن يتغافل المجتمع عن طموحاته الوثابة ورغباته الجامحة على جانب آخر، كما لا تعني الثقة في نزاهة المسؤولين أن يتنازل المجتمع عن حقه في متابعة سياساتهم ومراقبة أدائهم... وهذا هو العامل الأكبر في اهتمام الناس بمجلس الشورى الذي بدأ يقوم بما يأمل فيه الشارع السعودي من متابعة الأداء الحكومي... وقد بلغ الحال في بعض الأحيان أن يطالب أحد

الأعضاء، مثل الزميل الدكتور عبد الله الطويرقي بإقالة أحد الوزراء.

وقد أصبحت الدواوين والصالونات تتحدث عن الشورى ومجلس الوزراء، فيشارك أفراد المجتمع في النقد والتعبير عن الواقع السياسي في البلاد. وأسهم في تنامي التفاعل الشعبي مع الدولة وأجهزتها، ذلك التطور الإعلامي الكبير والفضاء المفتوح، فلم تعد أجهزة الإعلام ملكاً محصوراً على الدول والأنظمة، تتحدث فيه عن إيجابياتها وتُجمِّلُ من صُورتها أمام الشعوب، بل أصبحت الدولُ والأنظمةُ في بعض الأحيان تقف موقف الدفاع عن أدائها أمام الهجمات الفضائية الشرسة على سياساتها وأدائها.

وفي ظل هذا الواقع الإعلامي الجديد لم تعد الأخطاء خافية، ولا الأخطاء غائبة، وأصبح المسؤولون يهرعون إلى تقديم تفسيراتهم عن أي ملاحظات يتناولها الناس، فلم يعد هناك مجال لأن يختبئ المسؤول خلف مكتبه، ويتجاهل أي انتقادات... وهذا جانب من واقع الحياة السياسية اليوم.

وعلى صعيد مجلس الشورى، فإنه ما إن يرد موضوع معين، ويتناوله الإعلام بإثارته وتعليقاته، ويبدأ المجلس في

مناقشته، إلا ويتبادر إلى الذهن دعوة هذا المسؤول أو ذاك، ومناقشته، وحين يطلب المجلس حضور الوزير، ويرد التوجيه السامي بالموافقة، يتهيأ المجلس لاستجلاء شؤون وزارته.

وحين يصل الوزير للقاعة الكبرى؛ يرحب به رئيس المجلس، ثم يلقي الوزير كلمته بما فيها من إنجازات تحققت وصعوبات تعترض طريق المزيد من الإنجازات. ويتفاوت الوزراء بين مقل في الحديث ومطنب، ثم يفتتح الرئيس باب النقاش، فتدلي اللجنة المختصة بدلوها أولاً، ثم يفتح النقاش بعد ذلك للجميع. يطرح الأعضاء تساؤلاتهم وتساؤلات المجتمع؛ ويبدأ نقاش المعاضدة لا المعارضة، وحوار المكاشفة لا المجاملة... فالجميع يرغب في الوصول إلى ما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

وفي تلك الحالات كان الناس ينظرون إلى أعضاء المجلس على أنهم المعبرون عنهم، حين كانوا يعرضون اقتراحاتهم واستفساراتهم. لقد أصبح المجلس منبرهم الصادق وصوتهم الصادح.

وإبـان الدورتين اللتين قضـيتهما في المجلس توافد عدد من الوزراء للمجلس من بينهم صـاحب السمو الملكي النائب الثـاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبـد العزيز، ووزير الخارجية صـاحب السـمو الملكي الأمير سـعود الفيصل، وصاحب السـمو الملكي رئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، وصـاحب السـمو الملكي الرئيسـ العام لرعاية الشـباب الأمير سـلطان بن فهد، كما اسـتقبل المجلسـ وزراء الماليـة، والعمـل، والتعليـم العالي، والزراعة، والتجارة والصناعة والكهرباء... وآخرين.

وكانـت السـمة العامة والسـائدة في تلـك اللقاءات هي الصـراحة والوضوح، والمكاشفة والإبانة، بعضهم كان يسلب لب الأعضـاء وتعاطفهم عندما يحسـن التعبير عما تواجهه وزارته من صعوبات تعوقه عن عدد من الإنجازات؛ مثل قول الدكتـور غازي القصـيبي وهـو يتحدث عن وزارته: ماسـاة وزارة العمـل أنهـا توظف من لا يرغب في الوظيفة عند من لا يرغـب في التوظيف. وقوله وهو يتحدث عن مشـكلة الأجور: لو سـألنا خمسة من أعضـاء المجلس الآن حول الحد الأدنى للأجور لاختلفوا.

وأذكر تأكيد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، وكيف طمأن المجلس إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية بأن البنوك السعودية تخضع لرقابة الدولة، ولن يحدث في المملكة مثل ما حدث في بريطانيا، حين اصطف الناس طوابير أمام أحد البنوك، عندما اهتزّ ذلك البنك، وبيّن كيف دخلت دُوَلٌ في كساد وعانت من مشكلات اقتصادية لضعف الرقابة على البنوك!

ويعرض الوزراء واقع الحال، ولهذا نعذرهم في كثير من الأمور، فليس من رأى كمن سمع، ويرى الحاضر ما لا يرى الغائب، ومثال ذلك ما فعله وزير المياه والكهرباء عندما أوضح للمجلس أبعاد مشكلة المياه، مشيراً إلى أن المؤسسات العالمية تؤكد أن استهلاك الفرد من الماء يقدر بـ ٨٠ لتراً يومياً، بينما معدل استهلاكنا في المملكة ٢٥٠ لتراً. كما ذكر أن متوسط تكلفة فاتورة المياه للمنزل في الشهر في حدود خمسة ريالات فقط، وهي بهذا المعدل لا تكاد تقابل مصاريف قراءة العداد، وإصدار الفاتورة وجبايتها، حتى وإن بلغ متوسط استهلاك الفرد في المنزل (٥٠٠) لتر في اليوم، فإن مبلغ الفاتورة للمنزل في الشهر سيكون في حدود اثني عشر ريالاً فقط. وأضاف قائلاً: إن تدني التعريفة كما

سلف نتج عنه مشكلتان أساسيتان: الأولى اعتماد مرفق المياه والصرف الصحي على اعتمادات الميزانية العامة، وما يعنيه ذلك من تأخر في تنفيذ مشروعاتها في حالة انخفاض الاعتماد. الثانية التأثير العكسي لجهود الترشيد في استخدام المياء، ووضح ذلك بارتفاع معدل الاستهلاك في المملكة. مقارنة بالكثير من الدول، فهو يبلغ على سبيل المثال ضعف استهلاك الفرد في الاتحاد الأوروبي!

وتحدث وزير البترول والثروة المعدنية للمجلس أكثر من مرة عن البترول واستثمارات الغاز. وأذكر أنه زار المجلس يوم الأحد ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، وألقى كلمة طويلة في ٢٦ صفحة، تحدث فيها للمجلس باستفاضة عن الاستثمار في مجال الغاز والمفاوضات مع الشركات العالمية واستمع لاستفسارات الأعضاء، وأجاب عن تساؤلاتهم، ووضع المجلس في الصورة الكاملة عن الوضع، وشارك مجلس الشورى في تحمل المسؤولية وإبداء الرأي حول مصير الثروة الوطنية، وتعاضد المجلسان (الشورى والوزراء) في تحمل المسؤولية التاريخية حول اتفاقيات الغاز مع الشركات العالمية، وفي زيارة أخرى يوم الأحد ١٤٢٨/١١/١٥هـ تناول معاليه قانون «نو أوبك»

الـذي يدور في الدوائر التشـريعية الأمريكية وخلفية القانون التاريخيـة وأهدافـه المتمثلة في الضـغط على أعضـاء أوبك لرفع الإنتاج وخفض الأسـعار، وبيَّن موقف المملكة وجهودها نحو القرار المقترح ووضع المجلس في الصورة الكاملة.

وكان التعليـم موضـع اهتمـام المجلـس وكثـيراً ما كان المجلس يُثير إشـكالية القبول في الجامعات، ولهذا جاء وزير التعليـم العالي للمجلس يوم الأحد ١٤٢٨/١/١٦ هـ، وتحدث باستفاضـة في ٢٧ صـفحة عـن التعليـم العـالي وبرامجه، وبيَّن أن الميزانيات السـنوية للتعليم العالي تضاعفت خلال مدة قصـيرة، فقـد بلغ إجمـالي التكاليف ٥٦ مليـار ريال في ميزانيـة عـام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ مرتفعة مـن ٢٠ مليار عام ١٤٢٤/١٤٢٥هـ. وذكـر أنه اعتمـد سـتة آلاف وظيفة معيد جديـد في الجامعـات خلال ثلاث سـنوات، وهـي تمثل نحو ضـعف وظائف المعيديـن المعتمدة حاليًـا في الجامعات، وأن الأقسـام والكليات الجديـدة في الجامعات منذ عام ١٤١٩هـ إلى الآن، مقتصـرة علـى التخصصـات المرتبطـة بسـوق العمـل، فجميع الكليـات الجديدة التي وافـق مجلس التعليم العـالي على إنشـائها خلال المدة من عـام ١٤٢٤هـ إلى عام

١٤٢٧هـ وعددها (١١٠ كلية) هي في تخصصات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والعلوم الصحية والتطبيقية، والتمريض، والهندسة، والحاسب الآلي، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإدارية.

وفي لقاء آخر باللجنة التعليمية حضره وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور عبدالله الموسى، وتحدث عن مشروع الملك عبد الله للابتعاث، وأن الأعداد وصلت قرابة ٥٠ألف طالب وطالبة في مختلف دول العالم.

إن هذه الحقائق والمعلومات التي تطرح على مائدة المجلس، وفي ظل مناقشات الأعضاء واستفساراتهم تطمئن المجتمع على مدى اهتمام الدولة بكافة مستويات مسؤوليها بالتنمية والبحث عن مستقبل أفضل لأبنائه.

وزار صاحب السمو الملكي وزير الخارجية المجلس أكثر من مرة وتحدث عن السياسة الخارجية للمملكة وموقفها من عدد من الأحداث وتناقش مع الأعضاء واستمع لآرائهم واقتراحاتهم، وأجاب عن الكثير من التساؤلات. وكان آخر الضيوف الذين زاروا المجلس إبّان عملي هو صاحب السمو

الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز رئيس الاستخبارات العامة، حيث تحدث للمجلس عن الكثير من الأمور الاستخباراتية والسياسية، وأجاب عن التساؤلات التي طرحها الأعضاء.

وكثيراً ما كان يعلق بعض الأعضاء على أسئلة زملائهم، وتعليقات المسؤولين عليها، وذات مرة طرحت سؤالاً على مسؤول رأيته يحلق بعيداً، ويعد بوعود نحسبها خيالية؛ فأرسل إليّ أحد الزملاء معلقاً: أبا تركي، سؤالك قدم من الأجوبة أكثر مما أجاب به، وجوابه أثار من الأسئلة أكثر مما سألت عنه! والله المستعان».

ولكنَّ آخر أعجبه السؤال والجواب وأرسل يقول: «كالعادة كانت مداخلتكم على تقرير...، وما وجهتموه لمعاليه كان رائعاً، وما أجاب به الضيف كان شافياً ومن دون مداخلتكم ما كنا نعرف عن ذلك شيئاً. زادكم الله توفيقاً».

إلا أن الدكتور فلاح السبيعي سخر من الجواب وأرسل يقول: «أبا تركي، صباح الخير، أهنئك على هذا الاستفسار الجيد، وأبارك لك سماع هذه الإجابة الشافية الواضحة الصريحة الدقيقة التي بعدها ستقدم الرد على أي سؤال يوجه لك في هذا الخصوص. ولك احترامي»!

واقترحت على المجلس ذات مرة بعد لقائنا بأحد الوزراء أن تقوم اللجنة المختصة بمراجعة إجابات الوزير، ودراسة ما قدمه، والرفع بعد ذلك لولي الأمر برأي المجلس حول تلك المقابلة. وقد أيّدَ هذا الرأي عدد من الزملاء، منهم الزميل الدكتور علي الحكمي الذي بعث إلي بقصاصة فيها: «شكراً لكم على مقترحكم حول إجابات الوزير وضرورة تفريغها وعرضها على اللجنة؛ لتبدي رأيها حولها، ثم تعرض على المجلس مرة أخرى ليرى رأيه، وبذلك يكون للقاء المسؤولين بالمجلس ثمرة، ويحسبون حسابهم عند كل لقاء».

المرأة والمجلس

اختلفت الآراء وتباينت الأفكار حول مشاركة المرأة في مجلس الشورى السعودي، وأسقط بعضهم ما جرى في الغرب من خيره وشره على الوضع في المملكة، فصورت المرأة في المملكة على أنها مظلومة بائسة، وأن المجتمع يهينها ويزدريها، وخرجت أصوات إعلامية من بني جلدتنا يرددون ما ينعق به أولئك؛ وكأنهم صدى لأصواتهم التي لا تريد لنا الخير.

ونسي أولئك أن المملكة دولة مسلمة تحكم بشرع الله ومنهجه، وأن للشعب السعودي عاداته وتقاليده، وأنه لا يمكن تجاوز هذين الأمرين. وليست تلك الأصوات التي تطالب بمثل هذه المطالب إلا أصواتًا محدودة لا تعبر إلا عن رأيها، فيظهر الأمر في الإعلام، وكأنه رأي المجتمع كله.

وعلى سبيل المثال: «لا يمنع الشرع قيادة المرأة السعودية للسيارة، لكن هذا أمر يعود للمجتمع، فمتى قبل ذلك وأقره، فليس هناك مانع من ذلك».

وهذا ما أكده صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية،

حينما ثار اللغط حول هذه المسألة في مجلس الشورى، وأثارها الإعلام بشكل مثير. وتلقتها وسائل الإعلام الغربية بشيء من الترصد، فوسمت المملكة بالرجعية، والعودة لعصور الظلام واتهمتها بسلب حقوق المرأة!

إن مشكلة حقوق المرأة السياسية والاجتماعية مشكلة غربية بعرضها وجوهرها، فما لنا ولهم؟! وهل اشتكت المرأة المسلمة من هضم حقوقها المالية لصالح الرجل؟! حتى نعيد لها ما سُلب منها[1]؟!

إن الحديث عن المرأة وحقوقها المسلوبة ومكانتها الراقية مقارنة بالمرأة الغربية قد يطول، وهو حديث ذو شجون، وأي مقارنة عادلة سوف تكون لصالح المرأة في بلادنا...

(١) في إحصائية المكتب الوطني البلجيكي للإحصاء في بروكسل إن أجر المرأة في دول الاتحاد الأوروبي لا يزيد عن ٨٤٪ من قيمة ما يتقاضاه الرجل الأوروبي عن نفس العمل. (الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٣٠). وقد تساءلت في نفسي-حين كنت مشاركاً في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي الذي عقد قبيل عيد الأضحى عام ١٤٢٩هـ في القاهرة -، عندما عرض الفنلنديون تجربتهم التعليمية، واعترفوا بأن أجر المعلمة عندهم أقل من أجر الرجل دون مبرر غير التميز الجنسي: ماذا لو كان هذا هو حال المعلمة عندنا في المملكة؟ وكيف ستكون الاتهامات بانتهاكات حقوقها وعدم مساواتها؟!

كأن المرأة السعودية -المظلومة !!-قد كشفت رأسها وخلعت نقابها، وتركت مسؤولياتها في المجتمع، وقادت المظاهرات في(الهايد بارك) لتطالب بحقها في التمثيل البرلماني!!

ما لكم كيف تحكمون؟! هل اشتكت لكم المرأة السعودية، وطلبت منكم أن تحلوا لها مشكلاتها؟ أم هل لاحظتم -بعيونكم الغربية والمستغربة-حقوقها المسلوبة، فتطوعتم واحتسبتم أن تستردوا لها حقوقها؟!

إن المرأة السعودية الآن، وقد بلغت ما بلغت من التعليم والتأهيل ما لا يقل عن الرجل، تستطيع الحديث عن نفسها... وتستطيع أن تستشعر مشكلاتها -إذا حدثت- وأجزم -أن المرأة السعودية الشجاعة- تستطيع كذلك أن تحل مشكلاتها الخاصة، بل وتسهم مع الرجل في حل مشكلات الوطن عموماً... فهي عنصر فاعل حقيقة لا شعاراً، لا تمثل نصف المجتمع فحسب، بل هي المجتمع كله، حين تنجب النصف الآخر، وتربيه على يدها الطاهرة، وفق دين الله الخالص، وعاداتنا الأصيلة وأخلاقنا الطيبة.

في أثناء حضورنا لأحد لقاءات مؤتمر الفكر العربي في بيروت، وفي الجلسة الختامية التي عادة ما يحضرها جميع الضيوف، وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، كانت وزيرة الثقافة الموريتانية ترأس الجلسة؛ وحين بدأت المداخلات فوجئ الحضور بامرأة عربية الأصول كندية الجنسية تتحدث ببجاحة وتطاول على تعليم المرأة في المملكة، وتصفه بالظلم والجور والتحجر والتخلف وتخاطب الأمير خالد وتقول: أخاطبك بصفتك من الأسرة المالكة، وأرجو أن تتدخل لدى صناع القرار في المملكة لرفع الظلم عن المرأة، والسماح لها بالحصول على فرصة التعليم العالي، وقد اخْتَلَقَتْ قصةً؛ قالت فيها: إن فتاة سعودية جلست بجوارها في الطائرة القادمة من كندا، واشتكت إليها من سوء حالة الفتاة السعودية ومنعها من التعليم العالي، الذي أغلق في وجهها.

وقد ثارت ثائرة عدد غير قليل من الحضور، وطلبتُ الكلمة كما طلبها غيري من عدد من الحضور كان من بينهم، معالي الدكتور محمد الرشيد وزير التربية والتعليم، ومن حسن الحظ أن رئيسة الجلسة لم تسمح لأحد ممن طلب الكلمة بالمداخلة، حتى جاء دور إحدى المداخلات

فتقدمت سيدة تتحدث بكل ثبات ووضوح؛ قائلة: أنا الدكتورة ... الجازي أستاذة في جامعة الملك سعود، وأشرف على عدد من طالبات الدراسات العليا، وحضرت للمؤتمر ومعي أخوات من جامعة الملك عبد العزيز وجامعات أخرى، فنحن سعوديات وعضوات في هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وقد ناقشنا هذه المتحدثة عما ذكرته لكم من قبل، حيث سبق أن ذكرت لنا هذا الزعم في جلسة جانبية، وأعلمناها أن تلك المزاعم غير صحيحة، غير أنها أبت إلا أن تعيد إسطوانة التشويه المتعمد لواقع تعليم المرأة السعودية وموقفه المزعوم من الفتاة .

هذا وإن مشاركة المرأة بعضوية كاملة في المجلس لا بد أن تكون نابعة من حاجة مجتمعية حقيقية لمشاركة المرأة السعودية برلمانياً، ومن تصور وطني خالص، وبطريقة سعودية خالصة، فإذا اقتضت المصلحة العليا للمملكة وفق طبيعة المرحلة القائمة أن المرأة لا بد أن تحصل على عضوية كاملة؛ فالأمر يكون كذلك، لا أن يكون مجرد تمثيل صوري خشية الاتهام بالتخلف وعدم مواكبة البرلمانات المتطورة!

إن تجربتنا الشورية في المملكة لا تزال تجربة تحتاج إلى تطوير في جوانب عدة، من بينها مشاركة المرأة التي أصبحت تشارك الرجل بقوة في جميع مناحي الحياة، وأصبح من حق المجتمع -لا حقها هي فحسب، فالمسألة ليست خاصة بالمرأة- أن تقدم المرأة السعودية له ما تملك من مساندة فاعلة في تنميته ورُقيّه والتخطيط لمستقبله، وفق تطلعات الوطن وقيمه وتقاليده الراسخة. وها هو ذا مجلس الشورى يستأنس بآراء المرأة السعودية المثقفة، ويدعوها إلى المشاركة في بعض اللجان؛ لتشارك في الموضوعات التي يؤمن أن لرأيها فيه أهمية كبرى. فليس ثمة موقف متعنت من المرأة السعودية، ومشاركتها في البرلمان، كما يظن المغيّبون، أو كما يزعم المقلدون!

وقد ارتأى الوطن من قبل أن تكون المرأة أستاذة في الجامعة، ومعلمة في المدرسة، وطبيبة في المشفى، وكاتبة وأديبة تتناقل آراءها الصحف السيارة، فإذا ارتأى الوطن في يوم من الأيام أن تكون المرأة عضوة في مجلس الشورى، فلن يكون لها خيار أمام هذا التكليف، ولن يكون لها مفر من تحمل الأمانة وعبء المسؤولية!

ويتوافد من دول العالم أولئك البرلمانيون والسياسيون والصحفيون على مجلس الشورى، ويطرحون تساؤلاتهم، ويجدون أمامهم الشخصيات الواعية والعقول النيرة، وقد يتطاول بعضهم، وحينها يلقون الرد الحازم والجواب المناسب!

وهؤلاء الوافدون أصناف وأشكال، ولكل منهم أسلوبه، منهم من يفهم طبيعة المجتمع الذي يخاطبه ويعي حدوده، فيعرف ماذا يقول ومتى؟! ومنهم من لا يفهم إلا بعد فوات الأوان!!

أما عن أعضاء الشورى فإنهم يعلمون جيداً أنه ليس من شيم العقلاء أن يردوا النصيحة وأن يكرهوا الناصحين، كما أن من شيم الأحرار ألا يقبلوا الوصاية الفكرية، أو الفجاجة اللفظية!

وتظل مشكلة المرأة ومجلس الشورى تمثل حساسية لجميع البرلمانيين والدبلوماسيين الغربيين الذين يزورون المملكة، فلماذا يغض بعضهم الطرف -مثلاً- عن زيارة وفد نسائي سعودي للبرلمان البلجيكي، ومقابلاتهن لقيادات

مختلفة، ويومها أعلن رئيس البرلمان البلجيكي هيرمان دي كرو سعادته ومفاجأته بهذه الزيارة، وبيَّن كيف كن سفراء فوق العادة للمرأة السعودية وأظهر حقيقة وضعها وتطورها في المملكة؟ كان الرجل يسأل، والمرأة السعودية تجيب بنفسها... والأهم من ذلك أنه لم يطالب بإعطاء المرأة السعودية حقوقاً؛ لأنه وجدها في أبهى صورة، وإنما بدأ يشرح لهم جهاد المرأة البلجيكية وتطورها!

ومن الزيارات الغربية المسؤولة، كانت زيارة رئيس اتحاد البرلمان الدولي سيرجيو باييز فيرد، حين جاء للمجلس وعرض رأيه في صورة مهذبة، وصدَّر كلمته بدبلوماسية متحفظة، حين قال: إن مشاركة المرأة السعودية متروكة لمجلس الشورى السعودي الذي يمكنه أن يقرر متى انضمام المرأة للمجلس، موضحاً في ذات الوقت أن الاتحاد لا يُجْبِرُ بتنفيذ المقترحات أو اختيار الأعضاء، ولا يمكن أن يتدخل في القوانين والأوضاع القائمة في أنظمة الشورى السعودي أو غيره من الأنظمة البرلمانية، فدورهم يقتصر على إبداء الملاحظات والتوجيهات والنصائح.

ويومها ناقش سيرجو بعض المسؤولين في مسألة انضمام المرأة للمجلس التي يؤيدها الاتحاد، وأشاد بالمرأة السعودية التي تؤدي مهام كثيرة، وتشارك في جميع الأصعدة، منها التجارية والصحية والاقتصادية بشكل فاعل يخوّل لها أن تكون ذات رأي قويم في مشاركاتها لهموم المجتمع وتقديم بعض الحلول وإبداء الاقتراحات السديدة، مما يرفع من الرغبة في التطلع بمشاركتها قريبًا.

كانت المناقشة مهذَّبة ومثمرة، حيث كان مُتفهماً لطبيعة المملكة، ومقدراً لآلية المجلس، ومستشعراً مكانة الأعضاء.

ومضت الأيام، وإذا بوزير التعليم العالي البريطاني -أيام حكومة توني بلير- في زيارة إلى المملكة فيتنقل بين عدد من الجامعات، ويرغب في الاجتماع باللجنة التعليمية في المجلس، وعلى الرغم من وقته الذي كان مكتظاً بالمواعيد؛ فقد أصر على الزيارة والمقابلة، فالتقينا به، وكان برفقته وفد من مديري الجامعات البريطانية.

وحين بدأ الاجتماع عرَّفناه بالمجلس وآلية تكوينه وأسلوب العمل، فسأل عن المجلس وكفاءة الأعضاء، وتساءل: هل يمثلون مناطق المملكة وشرائح المجتمع؟ وكان الجواب من خلال تعريف الأعضاء الموجودين بأنفسهم ومناطقهم ومؤهلاتهم العلمية وتخصصاتهم، فرئيس اللجنة والأعضاء جميعاً يحملون درجة الدكتوراه في تخصصات مختلفة، ومن مناطق متعددة من شمال المملكة وجنوبها وغربها وشرقها ووسطها، وكان هذا التعريف جواباً عن سؤاله!

ثم إذا به يتطرق إلى المرأة ويركز عليها، ويتساءل: أين هي من مجلس الشورى وإلى أين وصلت أحوالها وتعليمها؟ فأخبرناه بأن المرأة موجودة في المجلس مستشارة، تستضاف في اللجان المتخصصة لشرح رأيها في الأمور التي تخصها، وأن تعليم الإناث كالذكور تماماً؛ لكنه منفصل فللمملكة دينها وتقاليدها وخصوصيتها.

وفي لقاءاته برجال التربية والتعليم في الجامعات والمجلس كان تركيزه وتساؤلاته تدور حول مناشط التربية والتعليم في المملكة والتعليم العالي والجامعات، ويحاول بطريقة ما انتقاد نظام التعليم في المملكة، وأنه قائم على فصل الطلاب

عـن الطالبـات، وأن المملكة تعيش عزلة حضـارية وثقافية وسياسـية... وفي أحد اللقاءات ختم حديثه بسـؤال مستفز، حين قال: متى سـوف يأتـي اليوم الذي تصـطف البنات مع الأولاد في قاعات المدارس العامة والجامعات في بلدكم، وهل تتوقعونه قريباً؟ وهل تعملون على ذلك؟

وهنـا... ثار الدم في وجوه الحاضـرين، وتغيرت ملامح عـدد منهـم، وكان من بين الحضـور معالي الدكتـور عدنان الـوزان -مديـر جامعـة أم القـرى- الـذي ردّ عليه بشـيء مـن السـخرية والحـزم والجديـة، قائـلاً: فصـل الطلاب عن الطالبـات في التعليم أسـاس من ثوابـت المملكة وقيمها وأخلاقها، وأنا درست الأدب الإنجليزي في بريطانيا بجامعة أدنبره، وأعرف أن لشعبكم قيمه وتقاليده، وأعلم أن عدداً من الشـعوب تشكو الأمرين من مفاسد الانحدار الأخلاقي، وإذا كان معاليكم يتسـاءل عن موعد دمـج الطلاب مع الطالبات في المدارس؛ فإن ذلك سيكون يوم يحتفل المسلمون جميعاً في بريطانيا بأداء صلاة العيد في قصر برمنجهام وكافة أنحاء بريطانيـا. وقال الوزير: ولكننا في بريطانيا مسـيحيون. ورد عليه: ونحن مسلمون لنا ديننا وقيمنا.

وأدرك الضيف أنه أخطأ في سؤاله وعاد المسؤل الكبير في السفارة بعد انتهاء اللقاء يعتذر عن هذا السؤال الفج، وعن عدم الدبلوماسية في أسلوبه.

نعم... إنّ في المملكة وفي الجامعات وفي مجلس الشورى رجالاً يذبّون عن دينهم، ويحسنون الحوار، ويجيدون الرد، ويعتزون بثوابت الوطن، ويفتخرون بمكتسباته.

وعدت بالذاكرة إلى فيكتور هيجو - ذلك المصلح الفرنسي- وروايته (البؤساء) وهو يشيد بـ (الأب مادلين) -بطل الرواية- الذي أنشأ في قريته الفرنسية مدرسةً وأقام مصنعاً، وفصل فيهما بين الذكور عن الإناث في عمل أخلاقي يحسب له!

فأدركت أن الأخلاق لا حدود لها، فهي نزعة فطرية زرعت في النفوس السوية.

الشيخان الجليلان

شاء الله -عز وجل- أن أعاصر رئيسين للمجلس، لكل منهما سماته الخاصة التي أسهمت في تسيير عجلة المجلس على نحو جيد، هما: ابن جبير -رحمه الله- وابن حميد -حفظه الله-.

وعلى الرغم من أن المدة التي عايشت فيها الشيخ محمد ابن جبير لم تتجاوز السبعة أشهر؛ فإنها تركت أثراً كبيراً في نفسي، فهو أول رئيس لي في هذه التجربة البرلمانية، بل أول رئيس للتجربة التحديثية لمجلس الشورى بصفة عامة، وكان وقاره وعلمه وهدوؤه قد أعطى المجلس في بدايته دفعة كبيرة.

أما من الناحية الإدارية، فكان ذا شخصية قوية رائدة، وكان له سعي دؤوب لتطبيق الأنظمة والتعليمات وله قدرة فائقة على تحمل المسؤوليات، وكان أكثر ما يميزه أنه جمع العلم الشرعي والقدرة على استيعاب الأفكار الوافدة دون إخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، إلي جانب تواضعه وتدينه.

وإذا كنت قد تحدثتُ عن ثقل مهمة رئيس اللجنة المتخصصة في المجلس، فحدث ولا حرج عن ثقل المسؤولية التي ألقيت على عاتق ذلك الشيخ الجليل، وهو يقود سفينة

الشـورى في أول رحلة لها، وعلى متنها ستون عضوًا من ذوي التأهيـل العلمي والتجربة العملية إلى بر الأمان. ثم إذا بعدد الأعضـاء يرتفع في الدورة الثانية إلى تسـعين عضواً، ثم إلى مئة وعشرين عضوًا في دورتها الثالثة.

كنا -نحن الأعضـاء- أمام ذلك الشـيخ الحازم الجليل على الرغم من علاقاتنا الوطيدة وصـداقاتنا الحميمة نتفق حيناً ونختلف أحياناً، نتحاور بهدوء يوماً ويشتد الجدال بيننا أياماً، نتناقش بحدة وتنقسـم الآراء... وتمضي الأيام ونحن نطالب في كل يوم بمزيد من الصـلاحيات لمجلس الشـورى، فسـياج الأنظمة يمنع كثيراً من طموحاتنـا في تنفيذ ما تراه هذه النخبة من خير للبلاد والعباد...

وكان ذلـك الشـيخ الوقـور -غفـر الله له- الـذي يرأس الجلسـات بنبرة الوقـار والهدوء والالتزام والانضـباط أقرب للمحافظـة منه إلى التجديد؛ إذ يرى أن التجربة الشـورية في المملكة لا تزال في بدايتها، والوليد لايزال غضاً طرياً، لا يتحمل أن نقسو عليه في الطرح، وكنا نستشعر أنه يقول لنا بابتساماته ووقـاره: هوِّنـوا على أنفسـكم قد يأتي اليوم وتنضـج التجربة ويشتد عود الوليد، وحينها سيكون لكم معه شأن آخر!

ومن هنا جاء حرص الشيخ على نجاح المجلس من الناحية الشكلية، حتى يستقر وضعه ضمن المؤسسات الرسمية للدولة. وقد نجح في تأصيل صورة الانضباط والانتظام للمجلس، فتواصلت نفوسنا وجهودنا مع الشيخ وطبيعته، إلا أن ذلك لم يمنع تشوقنا إلى المزيد من الصلاحيات، وتشوفنا إلى الغيث الذي سيسفر عنه تفعيل الشورى وتطويره في المراحل القادمة بإعطائه مزيداً من هذه الصلاحيات، ولم يكن ذلك يمنعنا من أن نستشعر أن المرحلة التي كان يقودها الشيخ محمد بن جبير -رحمه الله- هي القطرة التي تمثل (أول الغيث).

ومع ذلك كانت لابن جبير مبادئ ثابتة تعزز حرية النقاش على أوسع نطاق؛ فلا يستثني أحدًا من الإدلاء برأيه، ولا يقاطع متحدثاً إلا عند التنبيه لانقضاء الوقت المسموح به. وذات يوم اختزل أحد رؤساء اللجان رده على الأعضاء، فانتقض الشيخ وعاتب رئيس اللجنة بحزم، وأكد على ضرورة الاهتمام بمداخلات الأعضاء، ووجوب الرد على جميع الآراء بعناية تامة. وحين حاول رئيس تلك اللجنة تبرير موقفه؛ ازداد حزم الشيخ، حين قال له: إذا كنت لا ترغب في بسط الرد أو استيفائه؛ فلك أن تترك رئاسة اللجنة لزميل آخر...

وكانت مـن أقواله التي كان يرددهـا ويحفظها المقربون إليه قوله: «إنَّ فهم الآخر لن يتم إلا اذا تقبلنا الآخر بصدق».

ويعني ذلك أنه لم يكن مجرد منظم للجلسات بما يوافق طبيعة تلك المرحلة، فقد كان لرأيه الحاسـم غير مرة القول الفصـل في التصويت على القضايا التي تساوت فيها أصوات المعارضـين والموافقين. وأحياناً كان يطلب من عضـو صامت أن يدلي برأيه ربما لإيمانه بأنه في مقدوره أن يضيف جديداً. وإذا كان ذلك الشـيخ الجليـل لم يكن يعلق برأيـه إلا نادراً، فإن مداخلاته المعدودة كانت ترشـد عادة إلى حلول مناسبة في الموضوع المعروض على المجلس. كما كان يتدخل في النقاش حين يدرك أن هناك قوى خـارج المجلس تريد أن توجه قرار المجلس على نحو لا يحقق المصلحة العامة، ويكون رأيه معبراً أبلغ تعبير عن ثوابت هذا الرجل الشرعية والوطنية.

وكانت صلاحيات رئيس المجلس وسماته في تلك المرحلة قد أثرت على طبيعته شـيئاً مـا، ومِنْ نتائج ذلك ما قد يكون محوراً للخلاف، مثل ترشيد ظهور المجلس في الإعلام! ومنها ما يتفق مع رؤيتنا الخاصة مثل الاهتمام بتبادل الزيارات مع المجالس البرلمانية الدولية، واشـتراك المجلس في الاتحادات

البرلمانيــة الدولية المختلفة، وهو ما يدعو إلى تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين.

وانطوت الأيام، وبعد بضعة أشهر من بدء الدورة فوجئنا يوم الخميــس ١٤٢٢/١١/١٠هـ بخبر وفــاة رئيس المجلس الشــيخ محمد بن جبــير، فقد عاجله الأجل إثــر أزمة قلبية، وتلك هي أقدار الله. ففي بداية الأســبوع كان يرأس المجلس وفي آخره دخل المستشفى، وفاضت روحه إلى بارئها، فرحمة الله عليه!

وفي الأســبوع التــالي صــدر الأمر الملكي بتعيين فضــيلة الشــيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيساً للمجلس، وباشــر الرئيــس الجديد عملــه، ودارت عجلة الشــورى مرة أخــرى، وهذه هي سُــنَّةُ الحياة. وهو الرئيس الذي قضــيت معظــم تجربتــي البرلمانية معــه في مرحلة جديــدة من عمر الشورى في المملكة.

وهذه المرحلة شهدت تطوراً كبيراً، إذ تأكدت من خلالها في أذهان المتابعين للمجلس وأنشطته ملامح نضجه، فهو الآن

يتجـاوز مرحلة الاقتصـار على تقديم المشـورة المجردة لولي الأمر، ويقتنص بعض القوة عن طريق دراسة الأنظمة واللوائح والاتفاقات، وتحليل تقرير الأداء الحكومي، ومناقشـة خطط الدولة واتخاذ القرارات المتكاملة المستوفاة على نحو ما يجري في البرلمانات الدولية المتطورة من ممارسات نيابية...

لقد تحققت طموحات كبيرة في عهد الشيخ ابن حميد، ولكن الطريق لايزال طويلاً أمام الشورى وأعضائه للاستمرار في الحصول على أكبر قدر من الصلاحيات النيابية لتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية.

وكان الشيخ صالح قد تتلمذ على يد ابن جبير -رحمه الله- في حسـن إدارة المجلس، وتنظيم الحوار، والإيمان بضـرورة بـذل الجهـد للحفاظ علـى التجربة الشـورية مـن مخاطر التهميش، وعدم التفريط في أي مكسـب تحصـل له، وعدم الرجـوع عن أي خطوة تقدم بها المجلس إلى الأمام. وكانت أخلاقه الرفيعة وأدبه الجمّ قد اسـتحوذ على قلوب الأعضاء وعواطفهم، وكان موقعه السـابق عضـوًا بينهم عاملاً فاعلاً في تفهـم رغباتهم في الارتقاء بالمجلس وتنمية تأثيره، وكانت رغبته في ذلك لا تقل عنهم.

اتسمت رئاسته للجلسات بالمهارة الشديدة والاحترام المتبادل، والحزم الواضح مع لين الجانب والرفق في التوجيه، فهو إذ يدير منتدى الرأي، وميدان الفكر، يتعامل مع فرسان الكلمة، وصفوة العقول، حيث هناك مدارس متنوعة، ومشارب مختلفة وربما متعارضة، وكان مدركاً أنه في قيادته كسائس الخيول في الحكمة والصبر، فيرْبِتُ على كتف هذا ويهدئه، ويرشد ذاك مع الرفق، وربما يشتد حزمه مع أحدهم، في حين تراه كأنه يهادن الآخر ويفوّتُ فرصة التوتر، وكثيراً يفض الاشتباكات المعتادة في الرأي بين الأعضاء، فتنصرف الجياد عزيزة كريمة.

وهو يرجع إلى المستشارين القانونيين، حين تلتبس الأمور، ويحسم كثيراً من القضايا التي تتساوى فيها الأصوات وتتأرجح حولها الأفكار، ونادراً ما يكشف عن رأيه في القضايا المختلفة، ثم يترك للمجلس حرية النقاش، وبعد ذلك يكون التصويت.

ولم أسمع طيلة عضويتي في المجلس تذمراً أو شكوى من أي عضو أياً كانت منطلقاته الفكرية، ومهما اختلفَ مع الشيخ صالح في الرأي؛ فقد كان يحترم الجميع وجميعهم يقدرونه، عادلاً في إدارته... يعطي كل ذي حق حقه، وكان

في سبيل ذلك صبوراً رقيقاً، وكم أرسلت إليه (قُصاصات) - تعليقاً على بعض المداخلات المزعجة- أدعو له فيها بالصبر على سماع القول الثقيل، أو الاستطراد الطويل من بعض الأعضاء؛ فيردُّ بابتسامة رقيقة، وأحياناً يجيبني -كتابة- بأن زميلك المتحدث له الحق في قول ما يشاء، وعلينا أن نتحمل، فالمجلس للجميع!

كان يرى تجاوزاً، فلا يزيد على التنبيه الهادئ والتعليق الرقيق، وكم من مرة رأينا فيها جنوحاً من بعض الأعضاء وتجاوزاً للحدِّ في النقد، فإذا به يتدخل في الوقت المناسب ويحاول التهدئة، ويدعو إلى الموضوعية، ويفسر الوضعَ بأن هذا الرأي يمثل وجهة نظر العضو، لا رأي المجلس.

وكثيرة هي القضايا المثيرة للجدل التي اختلف عليها الأعضاء وانقسموا حولها بين محافظين ومجددين، فإذا به تارة يحاول التوفيق إن لمح اختلافاً في الألفاظ وتقاربًا في الجوهر، وتارة يفتح باب المجلس للإعلام ووسائله لرصد المناقشات المثارة، فيجلي للرأي العام حقيقة أن المجلس لا يقبع داخل أسوار عالية تفصله عن الناس، بل هو يعيش هموم المجتمع، ويمثل مدارسه الفكرية، التي تطرح كل منها وجهة نظرها في قضايا الوطن ومستقبله.

وقد أدرك فضيلته أهمية الإعلام، وأثره في الرقابة على الأجهـزة الحكومية ودوره في التأثـير على تلك الجهات، كما أدرك أهميته في تجسـير التواصـل بين الأعضاء والمواطنين، الذيـن مرَّ عليهم زمـان، وهم لا يعرفون مـاذا يحدث داخل أروقة هذا المجلس!

حينئـذٍ خطا بالمجلس خطوة واسـعة جريئة، حين تحمل مسؤولية فتح أبواب المجلس للمرة الأولى أمام وسائل الإعلام، فرأينا التلفزيون يعرض كل أسبوع جانباً من جلسات المجلس، وتنامـى الانفتـاح الإعلامي، فإذا بالمصـورين والصـحفيين يشـاركون الأعضاء حضور الجلسـات ويرصدون مناقشاتهم ويبثون مداخلاتهم الرسمية وتعليقاتهم الجانبية، ويعرضون في صـحفهم جانبـاً مـن الإثـارة التـي لا يبثهـا التلفزيـون الرسمي... وها هو ذا يغض الطرف عما تثيره تلك الصحف، وما تتداوله القنوات الإعلامية المختلفة، وكأنه يقول: «لم آمر بها ولم تسـؤني». فقـد كان يريد لهذا المجلـس أكبر قدر من التفاعل والتأثير والتأثر من خلال ذلك الوهج الإعلامي.

وأذكر أنني تقدمت بمداخلة مطولة في إحدى الجلسات التي كان يحضـرها وزير الثقافـة والإعلام، وبثها التلفزيون

السعودي، وكان ذلك بعد أحداث (٩/١١)؛ حيث ناقشتُ الوزيرَ في الجهود الإعلامية في الدفاع عن ثوابت الأمة وقيمها؛ وتطرقت إلى السؤال الاستنكاري عن كيفية أن تنبري قناة فضائية محدودة الإمكانات -هي المستقلة- للذود عن فكر الأمة وأعلامها، وتخصيص حلقات منهجية عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- على الرغم من أن التلفزيون السعودي الرسمي أولى بذلك وأقدر عليه!!

وقد أزعج الوزير المسؤول -آنذاك- ما قام به التلفزيون من بث المداخلة، وألقى باللوم على المسؤولين الذين سمحوا بإذاعة الآراء التي تنتقد الوزارة؛ لكنهم فاجؤوه بأن تلك هي رغبة مجلس الشورى، فهو الذي يعدّ بمعرفته دون تدخل من أحد (المادة الإعلامية) التي تذاع تلفزيونياً على مسؤوليته!

هكذا أراد الشيخ ابن حميد أن يوظف الإعلام لخدمة القضايا التي يناقشها؛ فيزرع المهابة من المجلس وقضاياه في نفوس المسؤولين.

وفي خطوة أخرى لا تقل عن خطوة الإعلام أهمية، استُحدِثَتْ آليةٌ جديدة على نظام المجلس مع دورته الرابعة،

باركها الشيخ ابن حميد ودعمها؛ هذه الآلية بدأت تلمع تحت قبة المجلس بين الحين والحين، لكنها على يده صارت منهجاً ومساراً للمجلس، حين كان يتطرق الأعضاء إلى الحديث عن الشأن العام في بداية كل جلسة، فيدلون بآرائهم وطموحاتهم فيما يخص المجتمع، ويقدمون الاقتراحات والحلول، وصارت بعض الموضوعات لأهميتها تشكل لها اللجان التي تتدارسها، وتقدم تقاريرها؛ تلك التقارير التي صار المجلس يرفعها لولي الأمر، بصفتها مشورة ورأياً، أو تتحول إلى مشروع نظام من خلال المادة الثالثة والعشرين التي نصت على أن: «لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك».

وهكذا تقدم الشورى خطوة ثانية إلى الأمام؛ فبعد أن كان دوره يقتصر على مناقشة ما يأتي من موضوعات من ولي الأمر، أصبحت هناك من الموضوعات ما تناقش أولاً في المجلس، ثم ترفع إلى ولي الأمر.

ومما لا شك فيه أن الإنجازات التي تحققت في عهد ابن حميد ترجع -إضافة إلى حسه الوطني- إلى ما يتمتع به

من تواصل اجتماعي رفيع؛ ففي المسجد الحرام هو الخطيب والإمام، وفي حلقات الدرس هو المعلم والمحاضر، وهو يشارك المجتمع والناس في مناسباتهم، ويدرك همومهم وتطلعاتهم، ويتصل بالقيادة السياسية ويعي ما تصبو إليه، وربما اشترك في لجان خاصة عند ولي الأمر، فها هو ذا يقف في موقف وسط؛ ليمثل جسراً بين الدولة والمجتمع، وهو يسمع الكثير من آراء الناس في الشورى، وما يرجونه منه ويشاطرهم الرأي، ويعرف حدود الشورى وظروف الدولة ويشاطرها المسؤولية؛ ومن ثم كان ابن حميد يعرف متى يقتنص الفرصة لصالح الشورى وكيف يقتنص الصلاحيات؟!

وقد صحبته في رحلتين لأذربيجان وإيران في المدة ما بين ٥/٤ إلى ١٣/٤/١٤٢٤هـ، والأسفار تزيد القربى وتكشف معادن الرجال، وقد قيل: السفر ميزان الأخلاق. ولذلك قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للرجل الذي مَدَحَ عنده آخر:... أو سافرت معه؟ قال لا. قال: فإنك لم تعرفه.

وحين سافرنا مع الدكتور صالح بن حميد؛ وجدناه شيخاً في الأسفار، وسيدًا في الترحال، ومنذ إقلاع الطائرة من الرياض إلى باكو، وخلال الساعات الثلاث التي استغرقتها الرحلة، كان الشيخ نديـاً في القول مرحاً في التعامل، وطوال

الرحلة كان حسن الصحبة كريم المعشر، نلتقي في جناحه باستمرار، فنسمع جواهر القول وطيب الحديث، ننهل من علمه ونخجل من تواضعه.

وكما قال الزميل الدكتور عائض الردادي عن رحلته التي صحب فيها الشيخ إلى إيسلندا: «كانت صحبة الشيخ الرئيس د.صالح بن حميد مميزة، كما يتحدث زملاء سابقون صحبوه في زيارات سابقة، يفتح الشيخ جناحه في السكن مجلساً يجتمع فيه مع مرافقيه، ولا تغيب عنه القهوة العربية ورفيقاها التمر والشاي السعودي بنوعيه الأحمر والأخضر، وكان الشيخ حفيًّا بمرافقيه، ويدعوهم للحضور في أي وقت عدا النوم، وكان يجلس في المجلس وحوله بعض الكتب التي اصطحبها، وفيه كنا نؤدي الصلوات جماعة، ولا يغيب عن الشيخ لطفه وحفاوته المعتادة»[1].

وكنت أزوره في مكتبه وأبادله الرأي حول بعض القضايا، وأجد منه حسن التفاعل، وألمس في جانبه غيرته الدينية والوطنية على الاهتمام بالمجلس وشؤونه.

(١) رحلة ٣ أيام في إيسلندا (عجائب طبيعة وطبائع بشر) د. عائض الردادي.

لقد كان الشيخ صالح -حفظه الله- امتداداً طبيعياً لوالده الشيخ عبد الله بن حميد -رحمه الله- فهو من العلماء الربانيين، صفاءَ نفسٍ، وصدقَ حديثٍ، ووضوحَ رأيٍ. ومع أنَّ الشورى ترتبطُ بالسياسةِ، وتتطلب دهاءَ الساسةِ ومراوغاتهم؛ فإنه اجتاز الموقف بنجاح، واستطاع أن يثبت أن العلماء يستطيعون التعامل مع الحياة وفق فقه الواقع، لا فقه التنازلات.

إدارة المجلس العليا

نائب الرئيس. مساعد الرئيس. الأمين العام للمجلس.

تتابعت على هذه المراكز القياديَّة شخصياتٌ تركت في نفسي انطباعات كبيرة. لقد كان المجلس يدار بكفاءة عالية، واقتدار جعل الحياة النيابية طيلة تلك السنوات التي قضيتها في المجلس تسير بانسيابية ويسر، فقد وقع الاختيار على تلك العناصر التي تولت تلك المهام وفق سمات إدارية مميزة، استطاعت أن تدير كفة المجلس في هذه المرحلة المبكرة بمعاونة رئيس المجلس على أكمل وجه.

ويتمثل دور نائب رئيس المجلس في رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس لمهمة خارجية أو ظرف عارض، فهو موجود باستمرار، يمارس دوره كباقي الأعضاء؛ فإذا تغيب الرئيس قام بدوره.

وقد كنت آمل، وأنا في المجلس أن تكون صلاحيات نائب الرئيس أو المساعد أكثر من وضعهما القائم، فهناك الأدوار الحيوية الكثيرة التي يمكن أن يقوم بها هذان المنصبان بما يدفع المجلس للمزيد من العطاء، كرصد الأعضاء النشطين،

والاهتمام باقتراحاتهم ودعمها، وتوفير الإمكانات للوصول بالاقتراحات إلى أفضل صورة ممكنة. وكثير من الأعضاء قدم أفكاراً بناءة، وكم كنت أتمنى لو التقطتها الإدارة العليا وفعلتها ونَحَتْ بالمجلس إلى اللامركزية، وفوضت الكثير من الصلاحيات، وراجعت وطورت لوائحه الداخلية، وأرجو ألا تظل تلك اللوائح جامدة تقيّد قيادات المجلس، وتحدّ من طموحها. كما تمنيت لو تنامى الصوت الإعلامي للمجلس، فمن بين الأعضاء عدد من الإعلاميين الذين نطمح أن تخدم قدراتهم ومؤهلاتهم الجانب الإعلامي للمجلس. كالتعليق على الموضوعات المطروحة والمعروضة إعلامياً، وتحليل الممارسات البرلمانية، وتوعية المجتمع وإتاحة الفرصة له بالمشاركة والتعليق والنقاش. فليست تلك الموضوعات أقل شأناً من الفعاليات الرياضية.

أما عن النواب الذين عاصرتهم؛ ففي الدورة الثالثة؛ إذ كان معالي الدكتور بكري شطا هو نائب الرئيس، وهو رجل ذو سماحة وبشاشة، وعلى الرغم من أنه رأسَ المجلس في جلسات معدودة؛ نظراً لندرة غياب الرئيس عن الجلسات؛ فإنه حظي باحترام الجميع، وتقديرهم لشخصيته.

وجاءت الدورة الرابعة، وجاء معها نائب جديد هو معالي المهندس محمود طيبة -رحمة الله عليه- وهو الرجل الذي إذا نظرت إليه حسبت أنك تنظر إلى رجل من أهل الجنة، فقد ترك الدنيا ومغرياتها، عفيف القلب واليد واللسان؛ فحين كان الرجل الأول في المؤسسة العامة للكهرباء، أبى دينه وضميره أن يرضخ لشهوة المال، إذ عرضت عليه شركة أجنبية الملايين لتمرير تنفيذها مشروعات كهربائية لحسابها الخاص، فتجلت وطنيته حين أوقع بهذه الشركة وفضح جرمها، وكانت أمانته وإخلاصه حديث الرائح والغادي في المجتمع.

كنت أعرف معالي المهندس محمود طيبة عن قرب، فقد زكّى وقته ونذر نفسه لخدمة الأيتام، فكم من يتيم مسح دمعته، فعوضه -قدر جهده- الأبوة التي فقدها. وقد شاركته قبل أن يترشح نائباً للرئيس في اللجنة الإسلامية، فألفيته غيوراً على دينه، حريصًا على وقته، يسبقنا إلى اللجنة؛ ونحسبه يرى التطفيف في الوقت سرقة لا تجوز،وكم نغبطه حين نراه أول الساعين إلى الصلاة، وأحرصهم على نوافلها، جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وحين أصبح نائباً للرئيس رأسَ بعض الجلسات، وكان وقاره، وأدبه الجمّ، دافعاً لحب الأعضاء له، واحترامهم

لشخصيته وإجلالهم له، ومضت الأيام، وقد غلبه المرض، لكنه ظل يغالبه، ويحافظ على الجلسات، وذات مرة كان يرأس المجلس، وهو مريض، فأشفق عليه الأعضاء، وتهامسوا بأن يخففوا عنه، وتمنوا لو يركن هذا الرجل المثابر إلى الراحة؛ حتى يستعيد صحته ونشاطه، ولكن ما تلبث أن تأتي إرادة الله بأن تصعد روحه إلى بارئها، رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته.

وبعد رحيل معالي المهندس محمود طيبة رحمه الله، كان لا بد من اختيار نائب بديل له، فكان معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة الحجار ممن رأت الأغلبية جدارته بالمنصب، فقد زكَّاه معرفة الأعضاء بسداد رأيه وجدية طرحه وسعة اطلاعه، وهو من الأعضاء الذين إذا تحدثوا أنصتنا لقولهم، وأطرقنا لرأيهم،وهو دائمًا في طليعة القوم، وفي مقدمتهم. وحين صدر الأمر الملكي بتعيينه نائباً للرئيس اطمأنت نفوس الأعضاء على آلية القرارات التي تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وقد كان مع بشاشته حاضر الذهن، يضفي جديداً على محاورات المجلس ومناقشاته. فاحترمه الأعضاء، واستفادوا منه.

وقد يتساءل القارئ عن آلية عمل المجلس إذا تتابعت المهمات الخارجية واللجان الداخلية، وتطلب الأمر انقطاع الرئيس ونائبه عن المجلس، فهل تتوقف الجلسات العامة؟!

كان النظام يقضي بأن يرأس المجلس في حالة غياب الرئيس ونائبه معاً مَنْ يختاره الملك، ولكن لم يُمارس هذا الإجراء، إلا أنه استُحْدِثَ في الدورة الثالثة مركزٌ قيادي جديد هو: (مساعد رئيس المجلس)، واختير معالي الدكتور صالح بن سعود العلي، لتلك المهمة، ونعم الاختيار؛ فهو رجل علم شرعي، وله بصيرة ورزانة، أدار المجلس أكثر من مرة بمهارة ودراية، وكنت أعرفه من قبل وأعدّه من شيوخي وأساتذتي، فقد درّس أقراني في مرحلة الفتوة والشباب. وكنا نعرفه نابهاً موهوباً. وحين شاركته في اللجنة الإسلامية قبل أن يتولى هذا المنصب، ألفيته، سريع البديهة، دقيق الملاحظة، جمّ الأدب، عفيف اللسان، يُهدِّئ المتحمس، ويُروِّض الجموح.

وحين اختير في مركز رقابي قيادي، خارج المجلس، أسفنا لفراقِه، وباركنا اختياره، وهنأنا أنفسنا والوطن

بمنصبه الجديد رئيساً لهيئة الرقابة والتحقيق -وفقه الله وأعانه- وصارت في المجلس، من بعده، التكهنات، فمن يا ترى سيكون المساعد الجديد؟! واختلف الأعضاء على هويته، فشرّقوا وغرّبوا، ومال فريق منهم إلى أنه سيكون من الشيوخ كسابقه، وممن استغرقه العلم الشرعي علماً وعملاً؛ لأنهم ظنوا أن هذا قد يكون سمت المجلس، وأنه سيكون دأبه وديدنه، غير أن الأمر الملكي الكريم جاء بتعيين معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله البراك مساعداً للرئيس، وهو رجل أكاديمي، درس في الغرب، وتخصص في الإدارة العامة، وعمل قبل التحاقه بركب المجلس وكيلاً لجامعة الملك سعود، فكان تعيينه رداً على تلك التكهنات؛ فالدولة تبحث عن الرجل المناسب مهما كان تخصصه.

والأخ البراك صديق عزيز، عرفته في المجلس عن كثب، فكم تبادلنا الآراء ووجهات النظر، وكم تطارحنا هموم الوطن، وقد التقى قلبانا، واتحدت مشاعرنا في هذه السبيل، إذ كان من أولئك الرجال الذين امتلأت نفوسهم وطنيةً وولاءً. وحين رأس بعض الجلسات العامة المجلس كان بدهياً أن تتجلى مقدرته في الإدارة؛ فهو ابن الإدارة وأستاذها، وهو

ابن المجلس وتلميذه، وأحسبه من الكفاءات التي يزدان بها المجلس، ويزهو بها منسوبوه.

أما الأمانة العامة للمجلس ورجالها الذين تعاملوا مع الأعضاء، فإن ملكاتهم تتفاوت، وقدراتهم تتنوع، ولكنهم في كلمة أقولها للتاريخ: كانوا جميعاً ذوي عقل وعلم، يتعاملون مع الأعضاء بكل أدب واحترام.

فمعالي الدكتور حمود البدر الأمين العام الأول للمجلس كان وكيلاً لجامعة الملك سعود، وهو صاحب قلم وبيان، يعرفه القراء كاتباً نيّراً ووطنياً مخلصاً، وكانت علاقته بالأعضاء نَديّة، يتولى مع مساعديه التجهيز للمجلس من خلال الهيئة العامة التي يرأسها رئيس المجلس، ويشارك فيها النائب والمساعد ورؤساء اللجان، ومن خلال تلك الهيئة تأتي المعاملات للمجلس، لقد شاركت عاماً في تلك الهيئة، حين كنت رئيساً للجنة التعليمية. تجتمع تلك الهيئة كل سبت، وتعرض عليها المعاملات من اللجان، وتُقر الهيئة جدول الأعمال، وتُرتب الأولويات، ويتناقش الأعضاء مع الرئيس نقاشاً موضوعياً ودياً، وفي صالة صغيرة مغلقة

بعيدة عن الشكل الرسمي-هي صالة الإعداد النهائي للجلسات العامة-.

وتتولى الأمانة العامة مسؤولية التحضير والترتيب لتلك الهيئة، كما تقوم الهيئة العامة بالتحضير والرقابة غير المباشرة للأعضاء في الجلسات العامة، وذلك بإعداد جدول يوزع بين الحين والآخر بأسماء جميع الأعضاء ونسبة حضورهم واعتذارهم وغيابهم، وعقد مقارنات فيما بينهم. وكان الرئيس في كل جلسة يعلن في البداية الافتتاح، ثم يترك للأمين العام الحديث عن الأعضاء، فتارة يذكِّر الأمين العام بأسماء المعتذرين والمتأخرين، وأحياناً يكتفي بأسماء المعتذرين، ولهذا حين يتلو أسماء المتأخرين يتهامس الأعضاء فيما بينهم -وهم يتضاحكون-: إن الأمين العام هذا اليوم (حرّج وشهر بذاك الزميل). أسرعوا؛ كي لا يحرج عليكم معاليه.

وهكذا كانت الروح المرحة تتسرب بين الحين والآخر؛ لتضفي جوًا من الأريحية على هذه العلاقة الراقية بين الأعضاء. فقد كان مجلس الشورى كأنه محفل علمي وملتقى فكري، يتسابق رواده إليه، في احترام وتقدير لبعضهم بعضًا.

وبانتهاء الدورة الثالثة تولى معالي الدكتور صالح المالك -رحمه الله- منصب الأمين العام للمجلس خلفاً لمعالي الدكتور حمود البدر الذي أمضى ثلاث دورات متتالية في الأمانة العامة، ثم عاد إلى صفوف الأعضاء في الدورة الرابعة.

وكان أبو هشام -رحمه الله- خير من يندب لذلك العمل، فهو مفكر مثقف، إضافة إلى ذلك، فهو أديب وشاعر، جمع أوعية الفضل والعلم، وأدار العمل بهمة ونشاط، وكنا نتبادل معه الرسائل الإخوانية بالتعليق على بعض المداخلات، والإشادة ببعض الآراء، وكان يُبهرنا بجمال خطه، وروعة أسلوبه، وفصاحته وبلاغته، ولكن فاجأتنا الأقدار بإصابته بمرض قيَّده وحبسه في فراشه شهوراً، وكان صابراً محتسباً، ثم صعدت روحه إلى بارئها مرضياً عنه من زملائه. لقد خسر المجلس بفقده عقلاً نيراً، وصوتاً وطنياً، صقله العلم، وزكته الخبرة، وأعطاه الله مواهب القيادة، وملكات البيان -رحمه الله- وأسكنه فسيح جناته.

وجاء من بعده معالي الدكتور محمد بن عبد الله الغامدي، وهو من الرجال الذين تزدان بهم المراكز القيادية،

وبيني وبينه روابط مهنية، فتخصصه التربوي وعمله في حقل التعليم مدة سنوات، قَرَّب بيننا كثيراً، وقد شغل وكالة جامعة أم القرى، وقبل ترشيحه للأمانة العامة كان عضواً في اللجنة الثقافية التي كنت واحداً من أعضائها أكثر من دورة. لقد كان الرجل في اللجنة مؤثراً يثري النقاش بموضوعية آرائه، وجرأة طرحه، ويكبر الأعضاء طرحه، وحين تتداخل الآراء وتتعارض، نهفو لسماع صوته الجهوري الذي يحسم الأمر، ويحل المعضلات.

هؤلاء بعض الرجال الذين رافقتهم ثماني سنوات، وتعاملت معهم عن كثب، فقد كانوا في جملتهم مفخرة للوطن ولمجلس الشورى. رحم الله من رحل، ووفق الله الباقين إلى ما يحبه ويرضاه.

بين طهران وباكو

قال أبو تمام:

وإن مَقامَ المرءِ في الحيِّ مُخلقٌ

لديباجتيهِ، فاغتربْ تتجدّدِ

وينسب للإمام الشافعي:

تَغَرَّب عَنِ الأَوطانِ في طَلَبِ العُلا

وَسافِر فَفي الأَسفارِ خَمسُ فَوائِدِ

تَفَرُّجُ هَــمٍّ وَاِكتِــسابُ مَعيشَةٍ

وَعِــلــمٌ وَآدابٌ وَصُحــبَةُ ماجِــدِ

وقد شهدت الآداب العالمية، ومن بينها الأدب العربي رحلات، اهتم بها أصحابها وأولوها بالعناية والتدوين، حتى صارت إلينا تلك الأعمال الممتعة المفيدة التي تعرف بـ(أدب الرحلات).

وقد كانت أسفاري متنوعة، قطعت خلالها الأميال لبلدان شتى في أطراف العالم؛ بعضها للعلم وبعضها للعمل وبعضها للمتعة والترفيه، وكانت تبهرني معالم، وتهزني مواقف، وتجذبني ثقافات، لم يبقَ منها في الذاكرة إلا شتات متناثر، ومعظمها طحنها الدهر بمشاغله، ولو استقبلتُ من أمري ما

استدبرت، ما فوّت فرصة التدوين والتحليل، واستخراج الفوائد والعبر، فأحسن الذكريات الماضية ما تكون وقوداً للمستقبل.

وفي مجلس الشورى سنة حسنة، هي سنة التواصل مع البرلمانات العالمية، وهذا نوع من الرحلات يسر الله -عز وجل- لي أن أحظى بواحدة منها إلى (أذربيجان وإيران)[1]، ففي عام ١٤٢٤ هـ تلقى رئيس مجلس الشورى في المملكة دعوة من معالي رئيس البرلمان الأذربيجاني السيد (مرتز علي أصغروف)، ودعوة ثانية من رئيس البرلمان الإيراني السيد (مهدي كروبي) حيث كنت واحداً من الأعضاء الذين يشكلون مع الرئيس الوفد الممثل لمجلس الشورى في المملكة، فبدأنا بأذربيجان وثنينا بإيران. وأحمد الله -عز وجل- أن كنت أصحب القلمَ والورقة وأدون كل ما استرعى انتباهي من مواقف رسمية وشخصية، ولهذا أود أن أشير إلى بعض المواقف التي سجلتها حول تلك الرحلة، والتي لم يشملها التقرير الذي أعدته شعبة العلاقات

(١) تعود عدم مشاركتي في رحلات أخرى لمجلس الشورى إلى أن اللجان البرلمانية في المجلس هي المسؤولة عن عملية التواصل مع البرلمانات الأخرى، حيث يقدم أعضاؤها تقريرهم إلى المجلس عن نتائج هذه الزيارات، والمشاركة في هذه اللجان مرتبطة برغبة الأعضاء، وكنت من الأعضاء القلائل الذين آثروا عدم المشاركة في تلك اللجان في معظم مدة عضويتي؛ لانشغالي بارتباطات خاصة.

البرلمانية الذي جاء يحمل من المجاملات الرسمية والعبارات الدبلوماسية أكثر مما يحمل من روح الرحلة النابض الذي ترك في نفسي الكثير من الانطباعات التي لا تخلو منها الذاكرة ولا الوجدان.

لقد رسمت رحلتنا لباكو شعوراً مميزاً في نفوس الأعضاء، فقد استوقفتنا هناك مكانة المملكة لدى الشعب الأذربيجاني وتطلعهم إليها، وهذا ما وجدناه على مختلف المستويات الرسمية والشعبية.

فحينما أدى الوفد صلاة الجمعة يوم ١٤٢٤/٤/٦هـ، وعرف الحضور أننا من المملكة؛ بدت عليهم مظاهر الحفاوة والترحيب، ومشاعر المحبة والمودة، وأهدى أحد المصلين لأحد الزملاء خاتماً ثميناً في يده، وصار يتمسح به، وكاد يبكي، ولفت انتباهنا منظر رجل طاعن في السنّ تشبث بأحد أعضاء الوفد، وظل يتمسح به، وتحركت العواطف وأثر المشهد في الجميع...

وفي تلك اللحظات استحضرت المسؤولية؛ وقدَّرتُ كيف أن المسلمين الأوائل قد أدوا رسالتهم على ظهور الأبل، واستشعرت

القصور الذي ما بعده قصور في إكمالنا مسيرة أجدادنا الأوائل، وقد توفرت لدينا وسائل الاتصال والسرعة...

وذات يوم كنت أتجول مع الأخ الدكتور زيد الحسين في أحد أسواق باكو، فسمعنا صوت الحق من مسجد قريب ينادي (حي على الصلاة، حي على الفلاح)؛ فأسرعنا نبحث عن الصوت والمكان، ووجدناه مسجدًا صغيراً، نزلنا إليه بسلم يضم عشرين درجة، وأدينا الصلاة، وفي المسجد التقينا بمجموعة من الشباب، يدرسون في كليات الطب والاقتصاد، ويتلون كتاب الله، وعندما عرفوا أننا من المملكة هشوا وبشوا، ورحبوا وتمنوا أن يفدوا إلى المملكة؛ ليتفقهوا في دين الله وينهلوا من علوم الشريعة؛ ثم يعودون لأوطانهم دعاةً مؤهلين.

ورسمياً قال شيخ الإسلام شكر باشا زادة حين زرناه في منزله بباكو: إن للمملكة مكانة في نفوس المسلمين، ولها ارتباط معنوي بالشعب الأذربيجاني، ومثَّل ذلك بنسخ المصحف الشريف التي وصلت هدية من المملكة فور اسْتِقلالهم، مع أنَّ الدول الإسلامية المجاورة لم تفعل شيئاً -يقصد إيران- فعلى الرغم من المسافة البعيدة بين أذربيجان والمملكة فقد وصلت المصاحف، وكان لذلك أثره لدى المسلمين.

وفي جامعة باكو تحدث عميد كلية الإلهيات (الشريعة والعلوم الإسلامية)، وكان يتكلم العربية بطلاقة، قائلاً: أجدادكم وصلوا إلى أذربيجان في زمن عمر بن الخطاب، وقد أسلمت البلاد، وأنجبت الكثير من العلماء، أمثال الخطيب التبريزي وأبي موسى الأعمى وإسماعيل بن يسار... وغيرهم... وأضاف: كنت أقول: الدولة الملحدة لا حقّ لها في الوجود، ولهذا سقط الاتحاد السوفيتي، ونحن تحقق لنا الاستقلال وعدنا لتقاليدنا القديمة، وافتتحنا كلية الشريعة منذ عشر سنوات، ونشكر المملكة على دعمها.

والتقينا بوزير الخارجية الأذربيجاني الذي تحدث عن مكانة المملكة لدى المسلمين في أذربيجان؛ وكان من حديثه قوله: إننا نشارك في تقديس الأراضي المباركة، حيث مكة والمدينة وآلاف من سكاننا يزورون بلدهم الثاني المملكة، وقال: بعثة الرسول ﷺ في مكة تضع عليكم مسؤولية كبيرة، فالدول الإسلامية التي تتعرض للمشكلات تنظر إلى المملكة بنظرة تحمل الأمل، وأنتم أثبتم أن نظرة هؤلاء المسلمين كانت صائبة بموقفكم من كرباخ[1].

(١) كرباخ: إقليم متنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، يقع إقليميا داخل الأراضي الأذربيجانية.

وختم حديثه، قائلاً: علينا تقوية اللغة العربية، حيث كانت لدينا هي لغة العلم، حتى القرن التاسع عشر، وتمنى أن تساعد المملكة في تعليم العربية ونشرها في أذربيجان.

لقد تحدث معنا الأعضاء الأذربيجانيون؛ وأشادوا بالعلاقات مع المملكة أرض الحرمين الشريفين، ولذا فهم يفرحون باستقبال أي إنسان قادم من الأماكن المقدسة، وقالوا: إنه منذ أسلمت أذربيجان وانطلقت هذه العلاقات، والشعوب الإسلامية تتوجه إلى مكة، وحتى أيام السوفييت يوم كان الدين محرماً كان الشعب يؤدي الواجب الديني بشكل سري، وينقله من جيل إلى جيل، وإن استقلالهم فتح لهم آفاقا واسعة، وأتاح لهم حرية التدين، وحرية التعبير، كما زاد عدد الحجاج من سنة إلى أخرى.

واستوقفني حديث رئيس البرلمان الأذربيجاني، حين ذكر أن الأعضاء الذين استضافهم مجلس الشورى السعودي للحج في العام السابق سعداء بتلك الدعوة الكريمة وأثرها لا يزال باقياً في نفوسهم، وأشار إلى عضوٍ من بين الحاضرين كان من المفترض أن يؤدي الحج مع الوفد الأذربيجاني، ولكن تعذر عليه الأمر؛ ولذا فهم يتطلعون إلى استضافته

هـذا العام... وهو ما يدل على أن مثل هذه الاستضـافة التي سـنَّها مجلس الشـورى كان لها أثر كبـير في تقوية العلاقات البرلمانية الدولية.

ودعـا رئيـس البرلمـان الأذربيجـاني رجـال الأعمـال السعوديين إلى الاسـتثمار وخصوصاً في المجال السياحي في أذربيجـان التي تمتلك طبيعة خلابة، ومناخًا متنوعًا ورائعًا، إضافة إلى الاستثمار في مجال التعدين والبترول.

ومع رحلتنا الثانية لإيران، كانت لنا وقفات...

توجهنـا في إحـدى جولاتنا إلى متحـف المجوهرات في البنـك المركزي الإيـراني، واطلعنا على محتوياتـه الثمينة، منها: سـرير أحد الملـوك القاجانيين، وكله موشـى بالذهب والأحجـار الكريمـة، ولفت نظري قطعة ذهبيـة لامعة، يقال إنها تربط في ذيل حصان ذلك الملك، ومجوهرات من الزمرد الأزرق على شكل قلادة تربط فوق غرة الحصان؛ ليطرد بها الذبـاب عن وجهه، وأنواع متعددة من حلي الرجال والنسـاء وأدواتهـم المنزلية الموشـاة بمختلف أنـواع الأحجار الكريمة

والمجوهرات والألماس التي تفوق الخيال، وتدل على الترف، وتعطي العبرة لكل زائر أن البقاء لله، ومهما نال الإنسان في هذه الدنيا من نعيم فهو زائل.

وفي زيارتنا لآثار الملك عباس الصفوي رأينا قصره، ومسجداً عمره أربع مئة سنة، مكسو بالسيراميك الأزرق الذي لم تغيره السنون، كما يوجد مصلى للنساء موصول بالقصر بنفق تحت الأرض طوله ١٧٠ متراً، وبين القصر والمسجد ساحة جميلة طولها ٥٠٠ متر × ١٧٠ متراً، ومحاطة من جميع الجهات بمعارض للبيع، واسترعى انتباهنا في ذلك المسجد والقصر عدد من الأشياء، منها: ذلك الحجر الذي وضع في أحد الأركان لتحديد مواقيت الصلاة عن طريق حركة الظل... والمنبر الذي يتكون من قطعة من الرخام المنحوت الذي يزيد وزنه عن ٢٠٠٠ كيلو، ودقة وضعه، حيث يسمع صوت الخطيب من كل مكان في أرجاء المسجد... ثم تلك المعالجة الحسابية الدقيقة التي أجراها في ذلك العهد العالم بهاء الدين، بحيث إن المتحدث في نقطة معينة تحت القبة الرئيسة يسمعه الجميع، وكذلك ما هو معمول للصوت في مدخل القصر، فإنه إذا تحدث شخص ما في أحد الأركان الأربعة يسمعه فقط الذي في الركن المقابل.

وفي زيارتنا لرابطة الثقافة والاتصالات الإسلامية، كان في استقبالنا مجموعة من علماء الشيعة والسنة يتقدمهم الشيخ محمد علي تسخيري رئيس المجمع التقريبي؛ حيث صلى الجميع خلف الشيخ صالح بن حميد الذي صلى بنا الظهر والعصر جمعاً وقصراً، بينما صلى معنا الإيرانيون الظهر فقط وأتموا صلاتهم أربعاً. وبعد أن صلينا، ثم تناولنا الطعام، قام الشيخ تسخيري بإلقاء كلمة عن التقريب بين المذاهب، مشدداً على ضرورة التآلف والتعاون بين البلدين والشعبين؛ فأعداؤنا يتحدون وإن لم نتحد فالويل لنا.

وفي عصر أحد تلك الأيام، انسلخت أنا وزميلي الصديق الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين، وقد ألقينا الغُترة والعِقال وسرنا في شوارع طهران حاسريَ الرؤوس إلى أن أخذتنا أقدامنا إلى إحدى ضواحي طهران... كان المكان جبلياً خلاباً، يتخلله نهر جارٍ، زاده جمالاً ورقة وجذباً... وقد اخترنا أحد المقاهي المطلة على النهر، ودعونا النادل؛ وإذا به يتحدث اللغة العربية، وحين رأى هيئتنا وعرف أننا من المملكة العربية السعودية؛ رحب بنا، وفجأة سأل عن مذهبنا: أشيعة أم سنة؟ فقلت له، وقد انتبه من حولنا لحديثنا، وعلقت الأبصار بي وبصاحبي: اجلس حتى أخبرك بمذهبي.

فجلس الرجل، وجاء فريق من أصحابه، والتفوا من حولنا حتى يستمعوا الحوار؛ فرحبت بهم، وقلت: إنني أشهد الله وأشهدكم أنَّ سيدي الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو إمامي وقرة عيني وسلامي عليه مع آل البيت في كل صلاة.

وكذلك محبتي ودعائي ومودتي لسيديّ الإمامين الحسن والحسين سبطي رسول الله ﷺ، إنهما ملء قلبي ونور فؤادي. وكلما تذكرت مصرع سيدي الحسين أسبلت عيناي بالدموع ألماً وحزناً لما أصابه، ولو كنت في ذاك اليوم الحزين موجوداً لسللت سيفي، وبذلت روحي فداء له.

كما أقتدي وأتأسى بسيدي الإمام علي بن الحسين «زين العابدين» وبابنه سيدي الإمام محمد الباقر، وابنه سيدي روضة العلم ومرجع الفقهاء الإمام جعفر الصادق، ثم ابنه الحبيب الإمام موسى الكاظم وابنه علي الرضا... وأخذت أعدد باقي أئمة آل البيت الأطهار... ثم قلت: أما فاطمة الزهراء (رضي الله عنها) بنت النبي الكريم ﷺ فهي سيدتي وسيدتكم وعمتي وعمتكم لها حبنا ودعاؤنا، هي سيدة نساء أهل الجنة وبضعة من سيدنا رسول الله ﷺ.

ثم سكتُّ هنيهة آخذ نفساً لأكمل الحديث، فهش الحضور لحديثي وصفقوا طرباً، وقالوا: إذاً أنت شيعيٌّ المذهبِ، شيعيٌّ المعتقد...

فقلت: على رسلكم؛ أيها الأحباب، واربعوا على أنفسكم؛ فأنا لم أكمل حديثي بعد!

قالوا: وهل بقي ثمة شيء؟ قلت: نعم؛ فبقدر حبي ومودتي لأسيادي وأحبائي آل البيت، جعلني الله وأياكم معهم في جنة الخلد، فأنا كذلك أحب جميع أصحاب سيدي رسول الله ﷺ.

فكيف لا أحب الصديق أبا بكر رضي الله عنه الذي صدق النبي حين كذبه قومه، وآزره حين خذلوه، وإذا كان القرآن يتحدث عن النبي ﷺ مخبراً أنه ثاني اثنين في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؛ فإن الصديق أبا بكر هو الثاني المقصود في هذه الآية الكريمة.

أما الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه الإمام العادل، الذي ما رآه الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غيره، فإن

مكانته في الإسلام تدفعني إلى أن أذود عن تاريخه، وأذب عنه الافتراءات، ولا أرضى أن يتطاول عليه كائن من كان.

كذلك مودتي ومحبتي لأمير المؤمنين الشهيد عثمان بن عفان رضي الله عنه، مجهز جيش العسرة، وذو النورين الذي استأمنه النبي صلى الله عليه وسلم وزوجه ابنتيه رقية وأم كلثوم، أختي الزهراء، واستأمنته الأمة على خلافتها.

أما أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر (رضي الله عنها) فهي الزوجة الطاهرة، وأستاذة الأمة، وهي أمي وأمكم وسيدتي وسيدتكم وأستاذتي وأستاذتكم...

ومضيت أعدد، وأذكر من مناقب صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فأخذت الناس الحيرة، وغشاهم الوجوم، فأدبياتهم لا تعرف إلا أن من يحب هذا يعادي ذاك! وكنت أعرف ذلك، ووفقني الله في أن ألفت انتباه هؤلاء البسطاء، إلى أن الأمر ليس كما صوره لهم متعصبوهم وحاملو رايات الفتنة.

وقد تعجبوا وتساءلوا: يا رجل، كيف يكون هذا؟! قلت: أنا وأنتم يجب أن نكون كذلك... وقد رحلت عنهم، وما أجبتهم الإجابة التي توقعوها، وتركتهم في حيرتهم وعجبهم يترددون!

بل قلت لهم: أرجوكم ترحموا على بقية آل البيت الأطهار من أبناء سيدنا الإمام علي وإخوة الإمامين الحسن والحسين؛ ترحموا على أبي بكر بن علي بن أبي طالب، وعمر بن علي بن أبي طالب، وعثمان بن علي بن أبي طالب... ودعوتهم ورجوتهم أن يتساءلوا: لماذا سمى علي رضي الله عنه أبناءه على أسماء الصحابة الكرام والخلفاء العظام، أبي بكر وعمر وعثمان... أليس ذلك للمحبة التي بينهم؟! وهل يسمي الإنسان أبناءه إلا بأسماء أهل الحب والود؟!

ثم عدنا أدراجنا إلى مقر إقامتنا، وفي المساء كان السفير السعودي قد أقام لنا حفلة عشاء، وكان من بين الحضور مجموعة من الإيرانيين وبعض الشخصيات السياسية المعروفة، وجلست على طاولة الطعام مع زميلي الدكتور محمد المرزوقي «المستشار القانوني في المجلس»، وكان يجلس بيننا محمد سعيد نعماني، مستشار وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي للشؤون الدولية، وكان يتحدث لغات عدة، وفي أثناء تناولنا الطعام؛ سألنا: كيف انطباعكم عن إيران؟ وهل تسنى لكم الذهاب في جولة حرة؟

قلت: إيران جميلة، وقد التقيت أنا وزميلي الدكتور زيد الحسين عصر اليوم بمجموعة من الإيرانيين، ودار بيننا نقاش حول المذهب والمعتقد! حين سألوني عن مذهبي؟

فقال: وماذا دار بينكم؟ فقصصت عليه القصة وأعدت عليه الخبر؟ وحين أنهيت حديثي عن آل البيت وثنائي عليهم؛ صفق بحركة لا شعورية، فانتبه الحضور، وقال: إذًا سيقولون إنك شيعي؟ فأكملت له بقية الحوار وما صار. فإذا به يتكئ على مرفقه وصار ينظر إلي بشيء من التأمل والاستغراق! ثم قال: كلامك هذا يربك. من أنت؟ وماذا تعمل؟ فأجابه زميلي الدكتور محمد المرزوقي: إنني عضو في مجلس الشورى، ووكيل وزارة التربية والتعليم السابق.

والتقيت في اليوم التالي ببعض البرلمانيين، وكان بينهم رجل في الخمسين من عمره، ويتحدث العربية، ويذكر أنه أستاذ في كلية الشريعة بطهران، وحاولت أن أحاوره في مسألة التقريب، ورويت له قصة حواري مع العامة في مقهى طهران. واستغرب هذا الرجل الشرعي ذلك الحوار، وتساءل الرجل سؤالين عجبت منهما أشد العجب: أولهما حينما سألني مستغرباً، قائلاً: أوَعلماؤكم يقولون ويعتقدون بما تقوله، وأنهم

يحبـون آل البيت ويُجِلُّونَهم حقـاً؟! وكأن أستاذ (الشـريعة!) يعيش في كوكب آخر، وتسـاءلت في نفسي: ما الفرق بينه وبين العوام الذين شحنتهم البغضاء، وألقت العصبية على سمعهم وبصـرهم غشـاوة، أولا يعرفون أنه لا تمر صلاة لأهل السنة إلا وهم يُصـلُّون على آل البيت الأطهار في تشـهدهم؟! فكيف تسـربت فكرة البغضـاء إلى عقولهم وقلوبهم، وإذا جاز لنا - وهـو لا يجوز- أن نعـذر العوام بجهلهم لهـذه الحقيقة؛ فكيف يمكننا أن نعذر أستاذ الشريعة هذا بجهله؟!

ثـم كان سـؤاله الثاني وهو: ما هـو رأي علمائكم في يزيد بن معاوية؟! وكأن الرجل لم يقرأ في كتب التاريخ شـيئاً، وكأن التاريخ يعيد نفسـه بالأسئلة نفسـها، فكلما أجيب عن سؤال في يوم، يعاد طرح السؤال ذاته في الغد! فلا الإجابة تشفع ولا السائل ينصت!

فقلت له: أنت تتحدث اللغة العربية، وسـوف أدلك على علم من أعلام علماء السـنة، وهو شـيخ علمائنا في المملكة، وسـبق أن طُرحت عليه أسـئلتك قبل سـت مئة عام، وجوابه بالأمـس هو جـواب علمائنـا اليوم؛ إنه شـيخ الإسـلام ابن تيميـة... فقد قال[1] عن يزيد في جوابه: لا نسـبه ولا نحبه،

(١) بتصرف يسير، والحوار بتمامه في كتاب (مجموع فتاوى ابن تيمية)، ٤/٤٧٧-٤٨٧.

فإنه لم يكن رجلاً صالحًا فنحبه، ونحن لا نسب أحدًا من المسلمين بعينه... وقال ابن تيمية كذلك: أما من قتل الحسين أو أعان على قتله، أو رضي بذلك، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صَرْفًا ولا عَدْلاً... وقال ابن تيمية عن آل البيت -عليهم السلام-: محبة آل البيت عندنا فرض واجب يؤجر عليه... ومن أبغضهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً.

وقد أكبر غير واحد ممن تحدثت معهم، الطريقة التي اتبعناها في تناول المسألة، وكيف أنها الخطوة البدهية للتقريب الذي يدعيه كثيرون دون أن يصححوا الأخطاء الأولية في نظرة بعضنا إلى بعض.

لقد وقَفْتُ في هذا الحوار مع العامة في المقهى، ومع السياسي في السفارة، ومع رجل الدين في البرلمان؛ أقول: وَقَفْتُ على الدلالات والإيحاءات التي تشير إلى أن الساسة ورجال الدين المرتبطين بالعمل السياسي كثيرًا ما يستثمرون -لأهدافهم الخاصة- سذاجة العامة وسطحية معارفهم في تجييش مشاعرهم، وتمرير الأكاذيب بأنهم وحدهم من يجلَ آل البيت ويحترمهم، وأن غيرهم من المسلمين لا يعرف حبَّ

آلِ البيت، ويحترمهم، وأن غيرهم من المسلمين لا يعرف حبَّ آلِ البيت، ولا الصلاة عليهم. قاتل الله الأهواء، فكم تفرق ولا تجمع!

إن كثيراً من الرواسب النفسية التي تفصل بين المذاهب المختلفة، وخصوصاً بين العوام، تعود إلى عدم وضوح الصورة، فالعصبية الحارقة والمذهبية المقيتة غرست في نفوس الكثيرين معلومات خاطئة عن الآخر، وتكاسل أو تغافل أو تجاهل العارفون دورهم في التنبيه على هذه الأخطاء التي تضعف من وحدة المسلمين وقوتهم، وتجعل بأسهم بينهم شديدًا، حين تفتعل المعارك التي لا تعود بسبب إلى الحق.

وقد جلست أنا والدكتور زيد الحسين -في أثناء زيارتنا لرابطة الثقافة والاتصالات الإسلامية بطهران- مع شيخ سني، جاء من منطقة يسكنها السنة، وتحدث إلينا عن هموم أهل السنة ومشكلاتهم في إيران، وكان يتحدث بصوت خافت حيث يخشى أن يسمعه أحد، وكان يتحدث والخوف يملأ جوانحه، ويود أن يقول كلاماً كثيراً، ولكن المكان لا يسمح بذلك، والتقينا بشيخ سني آخر قال: إن المنطقة التي يعيشون فيها تقع في الشمال الشرقي لإيران، وهي منطقة سياحية

مشهورة بجمال الطبيعة، حيث الخضرة والأنهار، وفيها ثلاثة أشياء: السجادة الفاخرة والفرس الجميلة والبنت الأجمل.

وأعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية على قدر من الوعي والفهم لواقع الأدبيات التي تشكل عقلية المجتمع السعودي والإقليمي، بشرائحه البيئية والعقائدية، وما يتسبب به هذا التباين في كثير من الأحيان من سوء فهم، أو خلق فتن، قد تؤثر على التنمية الداخلية أو العلاقات الخارجية. مما يجعل المسؤولية تفوق عملية مناقشة الأنظمة والقوانين، وتتعداها إلى مناقشة الأفكار والآراء.

عندما صفق الأعضاء

لمجلس الشورى في المملكة سَمْتُه الخاص، وهدوؤه المميز، ووقاره اللافت، فهو يختلف عن تلك البرلمانات الصاخبة التي تعلو فيها الأصوات إلى حد الشجار، أو تتباين فيها المواقف إلى حد التشابك بالأيدي أو الضرب بالنعال، وهو ما نشاهده في بعض برلمانات العالم عبر الوسائل الإعلامية...

حتى التصفيق الذي تعرفه الكثير من برلمانات العالم ليس من تقاليد مجلس الشورى، ولا في أدبيات أعضائه. وعلى الرغم من ذلك؛ فقد حدث أن صفق المجلس في حالات نادرة، فاهتزت القاعة حين ظهرت العفوية في مواقف فريدة تحتفظ بها الذاكرة، فالتصفيق في عفويته حركة شعورية، وأحيانا لا شعورية.

أذكر ذات مرة أن المجلس كان يناقش موضوعاً، ثم طرحت توصية تتعلق بذلك الموضوع للتصويت، وقد تعطل جهاز الكمبيوتر، فاستبدلناه بالتصويت عن طريق الأوراق، حيث يستخدم العضو ورقة خضراء للتأييد أو حمراء للمعارضة؛ وقد تأزم أمر التصويت حين تساوت أعداد الأوراق الحمراء

والخضراء، حتى دخل القاعة الزميل الدكتور زهير السباعي؛ فاشرأبت له أعناق الأعضاء من الفريقين، وكل يرفع ورقته الحمراء أو الخضراء، ويشير بها إليه كأنه يدعوه إلى الميل إلى رأيه بالتأييد أو المعارضة؛ فلما رفع الدكتور زهير البطاقة الخضراء أعلن أمين المجلس -آنذاك- الدكتور حمود البدر إقرار التوصية، وحينئذ صفق أحد الأعضاء بحرارة، ولم يجد كبير تجاوبٍ مع تصفيقه غير بعض ضحكات وابتسامات وتهامس حول طرافة الموقف، وكيف أن صوتاً واحداً رجح رأيًا على الآخر!

وفي مشهد آخر انتهى بالتصفيق؛ ذلك المشهد النادر الذي كادت فيه جلسة المجلس ألا تنعقد، حيث لم يكتمل النصاب بثلثي الأعضاء، وكان رئيس المجلس والحاضرون معلقة أنظارهم بالباب في انتظار منقذٍ لهذه الجلسة قبيل أن تنقضي مهلة الانتظار، ويقرر الرئيس إلغاءها؛ وإذا باللحظات الأخيرة تشهد دخول الصديق الزميل حمد القاضي الذي أنقذ الموقف دون أن يدري؛ حيث فاجأه جميع الأعضاء بالمجلس بتصفيق حار، وسط ذهوله لعدم معرفته بخلفية هذا التصفيق وأسبابه... وكان ذلك الموقف من مواقف التصفيق المرحة التي شهدها المجلس!

وبالمناسبة، فإنه خلال السنوات الثماني التي عملت فيها بالمجلس، لم يحدث أن عُلقت جلسة واحدة بسبب عدم اكتمال نصاب الأعضاء، فقد كان الالتزام الأخلاقي والأدبي سمة عامة لأعضاء المجلس.

وصفق المجلس بحرارة وصدق للرئيس التركي عبد الله غول ثلاث مرات، حين أطل في قبة المجلس، وحين نهض لخطابه، وحين أنهى كلمته.

لقد كان المشهد في قلوب أعضاء الشورى أكبر بكثير مما تبرزه الصورة، فقد كان تصفيقهم الحار للرئيس التركي بصفته أول رئيس لدولة مسلمة يعتلي منصته ويخاطب أعضاءه، وكان تصفيقهم -أيضاً- للصورة التي كانت حاضرة في أذهانهم جميعاً لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أثناء موقفه في دافوس، حين قام معترضًا على أكاذيب رئيس الكيان الصهيوني وافتراءاته[1]... وجاءت الزيارة لتؤكد

(١) غادر (رجب طيب أردغمان) منتدى دافوس ٢٠٠٩ بعد ملاسنة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، حيث قام بفضح الجرائم الصهيونية في فلسطين وغزة، وكشف أكاذيب بيريز، وغادر القاعة بعد أن حاول أحد المنظمين منعه من مواصلة الحديث في مفاجأة للجميع.

على عمق الصلات التاريخية والدينية بين شعبي البلدين الشقيقين، معلنةً أن تركيا والمملكة بموقفهما المشترك من قضايا الأمة، وبشجاعتهما ووضوحهما في المواقف الحاسمة قد أكدا على ريادتهما للعالم العربي والإسلامي؛ تمثل ذلك في إشادة الرئيس التركي بالدور الكبير الذي يبذله خادم الحرمين الشريفين في لمِّ الشمل ودعم القضية الفلسطينية.

إن زيارة الرئيس التركي تبرز في خلفيتها أهمية كبرى؛ هي أن المملكة تمثل له بلده الثاني، كما هي لجميع المسلمين في شتى بقاع الأرض -إن لم تكن بلدهم الأول؛ لأن فيها قبلتهم التي ارتضاها الله لرسوله ﷺ-، ولا شك أن عواطف الرئيس التركي كانت تجيش به، إذ هو يعود إلى المملكة بعد أن قضى بها سنين من عمره(*)، فتوطدت صلاته وصداقاته مع كثير من أبنائها ومسؤوليها، وهو ما انعكس في إشادته ببعض الوزراء والمسؤولين في المملكة...

وإذ أشاد (غول) بأعضاء مجلس الشورى وكفاءتهم السياسية، فإن حسن استقبالهم -وهم لسان الشعب وعقله- ما هو إلا دلالة على عمق الصلات بينهما، وأصلها رابطة الدين، فهي أساس الاجتماع ووسيلة الالتقاء.

(*) عمل عبدالله غول خبيراً للاقتصاد في بنك التنمية الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بين أعوام ١٩٨٣ - ١٩٩١م.

وأخيراً... قدم الرئيس التركي شكره للمجلس بأن أتاح له الفرصة ليكون أول زعيم لدولة إسلامية يتحدث إليه، ولهذا دلالته الكبيرة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة...

مجورة الكرام

يقول العرب: «حسن الجوار عمارة الديار»، فكيف وقد ارتبط الجوار في مجلس الشورى بعمارة المجتمع كله والعمل على رفعته ونهضته.

كانت مجورتي الأولى نعم المجورة، فقد هاتفني الدكتور عبدالله بن محسن الهذلي، بعد أن علم بترشيحي في الدورة الثالثة؛ فهنأني، وعرض علي المجورة، وكان الدكتور عبدالله قد عين في المجلس في الدورة الثانية، أي سبقني بأربع سنوات، وكان هذا المكتب من قَبل للمهندس عبدالله المعلمي الذي غادر المجلس مع دخولي إليه؛ فاشتريت جواره بقلب نابض بالودّ والصداقة الحميمة. فكما كنا شريكين في الصالة، والمكتب المساند المخصص للسكرتارية والملفات الخاصة؛ كنا كذلك شريكين في همومنا وقضايانا وآرائنا، فكلانا من رجال التعليم، والدكتور الهذلي كان من قبل عميداً لكلية المعلمين بالطائف، ثم مديراً للتعليم بالطائف.

وقد تركت المجلس وتركه، ولكن مجورته تجاوزت أجسادنا إلى مجورة أعظم وأرحب من هذا المكتب الصغير:

وفي جوارك قلبي فارع حرمته

وقد عهدك ترعى حرمة الجار

أما في قاعة اجتماعات المجلس العامة فقد خدمني القدر عن طريق الترتيب الأبجدي للأسماء على طاولة اجتمع فيها الخير والعلم والوفاء والوطنية.

كانت الطاولة الواحدة تتسع لخمسة أعضاء كنت أنا أوسطهم، وكلنا كان (عبد العزيز)، فإذا نظرت عن يميني وجدت الدكتور عبد العزيز الربيعة، ثم الدكتور عبد العزيز خياط، وإذا نظرت عن شمالي وجدت الدكتور عبد العزيز النعيم، ثم الدكتور عبد العزيز الفائز، وفي الدورة الرابعة خرج الدكتور عبد العزيز النعيم والدكتور عبد العزيز الفائز؛ إذ أكملا ثلاث دورات برلمانية، وحل مكانهما في المجورة ذاتها الدكتور عبد العزيز النصر الله وكيل وزارة المالية لشؤون الحسابات، ثم الدكتور عبد العزيز العتيبي نائب مدير عام معهد الإدارة العامة لشؤون التدريب؛ فكانا خير خلف لخير سلف.

كان هؤلاء هم جيراني المباشرين، أجلس معهم أربع ساعات متواصلة مرتين أسبوعياً، فتنامت علاقتنا، واتسعت

قلوبنا بقدر ما حملت من هموم الوطن وقضايا الأمة، صحيح أنه كان من بين أصدقائي المقربين إلى قلبي من كانت طاولته بعيدة ومجورته نائية عني، وربما كانت تسعفنا القصاصات الورقية والابتسامات المعبرة في أثناء الجلسات للتواصل مع البعيدين، لكن مع زملاء المجورة كان الاتصال المباشر؛ نتشاور همساً في أثناء المداخلات، ويعضد بعضنا بعضاً في هذا الرأي أو ذاك مساندة أو تقويماً أو توجيهاً.

وكان المستوى العلمي لأعضاء مجورتنا متقاربًا مع اختلاف التخصصات مما أثرى ثقافتنا جميعاً وارتفع بنا معاً. وكانت الأيام تمرّ في صحبة هؤلاء الكرام، فتحمل معها ذكريات ندية وعواطف جياشة تجاه هؤلاء الأحبة، وقد وجدتُ اليوم، وقد أصبحت تلك الأيام ضرباً من التاريخ أن أشير إليها في فرصة سانحة للوفاء لهم ولمجلس الشورى الذي أتاح لي فرصة مجورتهم.

لقد تتلمذت على يدي اثنين من أصحاب المجورة، وهما الدكتور عبد العزيز النعيم والدكتور عبد العزيز الربيعة، وهو ما يجعلني أقبل رأسيهما كلما قابلتهما؛ وفاءً وحباً وتقديراً، فشيخي وأستاذي الدكتور النعيم الذي تعلمت منه الكثير

والكثير في الجوانب القانونية، وقد نهلت من خبراته السابقة وتجاربه الثرية في جامعة الملك سعود وفي مجلس الوزراء، ثم حكاياته الممتعة والمفيدة عن الماضي، فهو -مد الله في عمره- من الرعيل الأول الذين عايشوا مراحل التطور الذي عاشته المملكة، كما أنه من أولئك السابقين الأولين الذين تتلمذوا على يد الشيخ ابن سعدي[1] -رحمه الله-. وكلما ذكرت الدكتور النعيم أذكر معه ولعه الشديد وحبه الجمّ لمدينته المفضلة كما يحلو له «عنيزة»، وكم كنت أداعبه واستثيره في هذا الصدد، ولكنها كانت مداعبات الطالب لأستاذه والابن مع أبيه!

أما جاري الدكتور عبد العزيز الربيعة الذي رافقته في دورتين، فقد كان أستاذي في مرحلة التحصيل حين درسني في كلية اللغة العربية، ودرسني في مرحلة الشورى بمداخلاته المركزة وآرائه البناءة، وكنت كثيراً ما أستشيره في بعض المداخلات والآراء، فيقوّم ويسدد، ويوجّه ويعلّم... وكان الدكتور الربيعة أستاذًا في المعهد العالي للقضاء؛ فهو فقيه وأصولي، وهو لا يزال - متعه الله بالصحة والعافية-يلقي

(١) هو العلامة الفقيه الأصولي المفسر عبدالرحمن بن ناصر (١٣٠٧-١٣٧٦هـ) من أهل عنيزة، وله تلاميذ كثر من أشهرهم الشيخ محمد بن صالح آل عثيمين- رحمهم الله جميعاً- الذي قام بعده بإمامة الجامع وخطابته والوعظ والتدريس في المكتبة.

دروسه في المعهد؛ ليستفيد منه الطلاب، كما كان يستفيد منه الأعضاء في الشورى عمومًا وفي المجورة خصوصاً.

وهكذا لم تكن المجورة مجرد طاولة جامدة لا روح فيها ولا حراك؛ بل كانت مدرسة فكرية ومنتدى علميًا، كيف لا وقد كنت أجلس بين شيخ من شيوخ الفقهاء، وشيخ من شيوخ القانونيين.

أما باقي الأهل في المجورة -ولا أقول الأصدقاء- فقد كان شأني معهم شأن أبي فراس الحمداني الذي أراد أن يبلغ أحدهم رسالة، فقال لحاملها:

هَل أَنتَ مُبلِغُهُ عَنّي بِأَنَّ لَهُ
وُدّاً تَمَكَّنَ في قَلبي يُجاوِرُهُ
وَأَنَّني مَن صَفَت مِنهُ سَرائِرُهُ
وَصَحَّ باطِنُهُ مِنهُ وَظاهِرُهُ
وَما أَخوكَ الَّذي يَدنو بِهِ نَسَبٌ
لَكِن أَخوكَ الَّذي تَصفو ضَمائِرُهُ

كان الدكتور عبد العزيز الفائز صديقاً عزيزاً ورجل سياسة وحنكة واتزان، لماحاً يُقَوِّم الرّجال وينقدهم نقد الصيرفي للدنانير، وأريحياً له دعابة ومرح، وكنت أستفيد من قراءته

السياسية النقدية، وأعجب بمداخلاته الواضحة والمحددة، وقد اختارته الدولة سفيراً للمملكة في دولة الكويت... ونعم الاختيار!

أما الأخ الدكتور عبد العزيز الخياط، فهو رجل تعليم وتربية، عشنا سوياً أياماً في المجلس نستشيره ويستشيرنا، ويتحفنا أحيانًا ببعض آرائه العلمية السديدة، وكان أدبه الجم ولسانه العفيف وصلاح دينه مع تواضعه قد وضع له مكانة خاصة في النفوس والعيون.

وفي الدورة الرابعة كان جاري الأيمن مباشرة الدكتور عبد العزيز النصر الله، وهو رجل حسابات، وكان مسؤولاً كبيراً في وزارة المالية، وهو ما يعني خبرته الكبيرة في هذا المجال، فوزارة المالية كما يقال: «حَمَّالَةُ الأَسِيَّةِ». فهي التي إن رضيت عن جهازك الحكومي فلك الحسنى، وإن سخطت فلك الويل والثبور.

وكان مع ذلك (أبو فهد) سمحاً نقي السريرة، طيب القلب، عذب اللسان. توثقت الصلة به، وازدادت الألفة والصداقة، إضافة إلى الكثير الذي تعلمتُه منه في أمور المال والأعمال... متعه الله بالصحة والعافية.

وبقي زين المجلس، الذي افتقدت مجورته وخسره المجلس، حين اكتفى بدورة واحدة؛ إنه الدكتور عبد العزيز العتيبي،

الذي اكتسب احترام الجميع، فتأسف الكثيرون على خروجه وعدم التجديد له، فقد كان إدارياً مُميّزاً عرفناه بمداخلاته الواضحة وآرائه البناءة النيرة، وبصيرته النافذة...

لقد كانت المجورة داري، وأعضاؤها أهلي، وعندما تعطل جهاز التصويت ذات يوم، وخرجت منها إلى مجورة (الدكتور محمد القنيبط) كنت في التعليقات الباسمة لكثير من الأعضاء كالغريب الذي فقد موطنه، هذا يدعوني إلى مجورته! وذاك يستغرب جلوسي في مجورة العضو (المشاكس)، فلم أسلم من قصاصاتهم، حتى رئيس المجلس نفسه أدلى بدلوه في التعليق على هذه الغربة الطريفة!

لقد كان الدكتور القنيبط رجل اقتصاد وإعلام، صحبته دورتين وعرفت صراحته وجرأته، ونقده اللاذع، يبلغك برأيه إن كان موافقاً، وإن كان مخالفاً بأسلوب فكه مرح، والجميل أني أختلف معه في بعض الجوانب الفكرية اختلافاً جوهرياً، ومع ذلك فهو من أعز الأصدقاء، ولم يؤثر ذلك الخلاف المنهجي والفكري على المودة التي كانت -وما زالت- بيننا.

قصاصات في الوجدان

وهأنذا أعود بالذاكرة أمام كل ورقة في دفاتري القديمة، فيتجلى أمامي بين الحين والحين مشهدٌ حَفِظَتْهُ قُصَاصَةٌ ورقية من زَمِيل، كان لها صدى في نفسي، فأجد مع هؤلاء الزملاء تواصلاً شعورياً وترابطاً عاطفياً.

والقصاصات التي كان الزملاء يدونونها عفو الخاطر في أثناء النقاش الجماعي ويتبادلونها في أثناء الجلسة، على الرغم من صغر حجمها تعد -من وجهة نظري- عنصراً بارزاً في الأدب البرلماني، فهي الورقات الوحيدة التي خرجت من المجلس دون أن تكون مقيدة بقيود الدبلوماسية اللغوية، أو التحفظ الرسمي، فهي لم تتسم بما اتسمت به أساليب كتابة القوانين واللوائح والأنظمة من جفاف وجمود.

قد يقرأ الإنسان قانوناً أو نظاماً يؤثر في كيان الدولة، ويغير من بعض أنظمتها، ولا تهتز جوارحه، لكنه قد يقرأ قصاصة من زميل له، فتؤثر في نفسه، وتثير من شجونه ما تثير... والقلوب جنود مجندة ما تآلف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف، وأحمد الله -عز وجل- فلم يكن هناك تناكر ولا جفوة

بيني وبين أيٍّ من الأعضـاء، لكن الطبيعة البشـرية تقتضي أن يكون الناس مجموعات وصداقات، والتقارب متفاوت والتواصل درجات، والتماثل الفكري يُقرب أكثر وأكثر.

ثم إن طبيعة النفوس تحدد نوع العلاقة، فهناك الحازم الجاد، وهناك الوقور ذو الرزانة والمهابة، والآخر المرح الفكه ذو النكتـة، ولهذا ترتفـع الكلفة مع بعضـهم وتكون المداعبة والمضـاحكة. أذكـر مجموعـة كانـت بيني وبينهـم ممازحة ومماحكة حين زالت الحواجز وامحت التحفظات، وقد انعكس ذلك على قصاصاتنا المتبادلة.

وكنت أرسل قصاصاتي إلى زملائي مثلما كانوا يفعلون معي، وإذا كان أرشيفي خاوي الوفاض من رسائلي القصيرة لهم؛ لأنها أصـبحت في حوزتهم، فالذاكرة أتاحت لي واحدة أو اثنتين من تلك القصاصات: الأولى أرسلتها للدكتور حزام العتيبي، ودُونـت في مقابلة معي في مجلة (الشـورى)، وكنت أداعبه فيهـا، قائلاً: «يا حزام؛ كن حازمًـا، واحزم التقرير بتوصيات محزومة».

لقـد كان الدكتور حزام صـديقًا عزيزًا، جمع خصـال الحضـر والبدو، وتعلـم في أرقى الجامعـات الغربية، ولكنه

محافظ على أصالته ونقاوته، ولذا فالمداعبة تتجلى حين نصبح فريقين: فريق الحضر وفريق البدو، ويختصم الفريقان ويتشاكس الطرفان؛ خاصة عندما ينضم إليه الصديق الوفي الدكتور فلاح السبيعي، وتجتمع (عتيبة وسبيع)، وتتحرك دماء الأنصار مع كل فريق، ولكن تتجلى المودة والألفة حين يتضاحك الجميع، ويتزاور الأحباب، وتؤكل الأطباق.. قلوب صافية، وعقول همُّها خدمة الوطن، وأداء الأمانة.

والقصاصة الثانية للزميل الدكتور خالد العواد الذي رافقته في وزارة التربية والتعليم، وفي مجلس الشورى، فألفيته رجلاً وفياً وألمعيًا فطناً. لقد أعجبني اهتمامه وحماسته لمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهو نظام يوجه العمل التطوعي الأهلي ويطوره وينظم مؤسساته وجمعياته. لقد أظهر الدكتور خالد من خلال مداخلاته اهتمامًا بهذا المشروع؛ فكتبت له قصاصة أبارك وطنيته وأشيد بحماسته وأرجوه أن يهتم بذلك المشروع الخيري الحضاري الذي أرجو أن يرى النور قريباً.

واللواء أبو أيمن عبدالقادر كمال واحد من ذوي الهيبة والصرامة، وعلى الرغم من ذلك فهو خفيف الظّل، يحترمه الجميع ويقدرونه.. سمح الخلق.. طاهر القلب.. أديب وشاعر،

وهـا هو ذا يتحفنا بين الحين والحين برسـائله المرحة ونكاته اللاذعة، وإذا شـارك في دعوة عند أيٍّ من الأعضـاء حسبته رب البيت، يقدم الأطباق، ويخدم الضـيوف، ويرحب ويهلل، ويحيي ويبتسم، حتى يظن الغريب أنه الدّاعي؛ ولكنها النفس السـمحة الكريمة، فهنيئًا لأبي أيمن تلك السـجايا، وهاتيك الأخلاق، زاده الله ودّاً وأُنساً، ومَتعة الله بالصحة والعافية.

وتتجـاوب العواطف وتتلاقى المشـاعر مع ذوي الرسـالة والهـمّ الدينـي، وما أكثرهـم في المجلس إنهـم الحاملون همّ الدعوة، المستشـعرون أنهم من أمـة مأمورة بالدعوة والتبليغ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾[1].

لقـد كنـت أنا وهؤلاء الزملاء يعاضـد بعضـنا بعضـاً، وتربطنا وشائج قربى، وإن لم تكن وشائج رحم، فهي وشائج وطنية، ورب أخ لك لم تلده أمُّك، ولا أستطيع أن أذكرهم جميعاً فَهُم كُثُر. ولكن تكفي الإشارة إلى بعض قصاصاتهم.

فها هي ذي رسالة تجسد الحمية الدينية يقول صاحبها رجـل العلـم الدكتور حاتم الشـريف: «كلمـا تحدثتم حمدتُ

(١) يوسف: ١٠٨.

لكم حميتكم الدينية، وشتان شتان بين كلامك يا أخ عبد العزيز، وكلام... الذي سبقك. فشفّع الله فيك حرمة الكعبة المشرّفة، وحرمة مكة المكرمة، بأن يذب الله عنك ما يسوؤك بحبّك وتعظيمك لبيت الله الحرام».

ويشاطره الرأى الأخ الدكتور عازب آل مسبل، فيقول: «أشكرك على كلماتك الرائعة ونخوتك العربية السعودية، وغيرتك الإسلامية، أي والله الغيرة على ديننا والنخوة لثوابتنا تُحرك الكثير من الزملاء».

ويتفاعل الزميل الأخ إبراهيم البليهي، ويكتب أكثر من مرة قصاصات يتعاطف فيها مع بعض الموضوعات الوطنية، فيقول ذات مرة بعد عبارات المجاملة واللياقة: «أثابك الله على هذا التحرق الدائم على الوطن والاهتمام بأهله والحرص على مصلحته والنصح لولاته. إن عدم التركيز على قضايا الوطن الكبرى والانشغال بالشكليات ستكون محل مراجعة فيما بعد، ولكن بعد فوات الأوان. أتمنى أن نركز أكثر وأن نهتم بالموضوعات الكبرى».

أما الزميل الصديق الدكتور عبد الله بن صادق دحلان، فيقول: «جئت إليكم في الرياض، وأنا متهيب كيف أتعامل مع

شـرائح متعددة وعقول متنوعة مع مشـايخ صـورتهم عندي الحزم والجد، ولكن حين مضت الأيام وجدت الأنس والبهجة والأخوة والمحبة».

والزميل الدكتور دحلان بطبيعته مَرِحٌ، حتى في مداخلاته التي يشدنا إليها بجرأته وموضوعيته ومنطقيته، وهو يقول في قصاصة بعثها إليَّ بعد أن أشدتُ بإحدى مداخلاته: «أستاذي العزيز الدكتور عبد العزيز، ألف شكر على رسالتكم الرائعة ومشاعركم الدافئة، فأنا تلميذ في مدرسة الكبار».

وصدق الزميل، فالمجلس مدرسة كبار تعلمنا منها وفيها أشياء كثيرة.

ويـروي الدكتور دحلان أنه حين جاء إلى المجلس في اليوم الأول، وأحسـبه يُدوّن ذلك في كتابه الذي وعد بإصداره يقول: وجدت مكتبي بين شيوخ، فأصابني القلق، فأنا مرح وهم جادون. إنَّ الصورة التي كانت في ذهني عنهم مشوشة، ولهذا ذهبت إلى معالي النائب المهندس محمود طيبة -رحمه الله- وشكوت له، وطلبت منه تغيير غرفتي وإبعادي عن هؤلاء المشـايخ، ولكنه رأى الصـبر وعدم التعجل، وبالفعل وبعد أيام قليلة وجدتني

آنس إليهم ويأنسون إلي، وتوثقت الصلة وازدادت الألفة، وصرت أتحدث في لقاءاتي في جدة، وفي كل مكان في المنطقة الغربية عن الجو العاطفي والصفاء الوجداني الذي وجدته في الرياض.

لقد صدق الدكتور دحلان، فإن بين أبناء مناطق المملكة صورًا قاتمة يجب إزالتها وأوهامًا يجب تصحيحها.

ولا يفسد ود العلاقة بين أعضاء الشورى الذين تحملوا أمانة الأمة ورعاية مصالحها أي خلافات مذهبية قد يظنها بعض الناس حجر عثرة في سبيل التواصل الوطني، فها هي ذي رسالة من ابن القطيف الأخ محمد رضا نصر الله، وهو يعتذر عن عدم استطاعته حضور دعوة قدمتها له وبعض الزملاء يقول فيها: عزيزي أبا تركي، سلمه الله، تحية ومودة... لقد طرأ ظرف طارئ على أخيك حبسه عن تلبية دعوتك الكريمة، إني كنت حريصًا على حضورها، مستأنساً بالحديث المنعش للنفس والعقل، فأرجو قبول اعتذاري؛ وإلا فيلزمني حق سأفي به في أقرب فرصة. ويضيف: لا تنسَ.. وعلي كذلك ألا أنسى أننا ينبغي أن نواصل علاقات الآباء والأجداد في التلاقي

والتصـافي؛ فقديما ارتبطت أسـرتانا بعلاقات صداقة، علينا أن نصونها عناية واهتمامًا... ولك تحيتي.

وذات يـوم وردتنـي رسـالة تضـامن فكهـة موقعة من الأخوين سـليمانً بن عواض الزايدي وسعيد جرمان، بعد أن تركت مـكاني في المجلس؛ لحدوث خلل في جهاز التصـويت، تقـول: «هذه رسـالة تعاطف معكـم، ووقوف بجانبكم ضـد الموقف التعنتي السـلبي الذي تمارسه أجهزة المجلس ضدكم (يقصدان خلل جهاز الحاسوب وتعذر إصلاحه)... وندعوكم ضيفاً كريماً، وأستاذاً مكرماً للاستفادة من الكرسي الشاغر في منطقتنا، حتى يحدث الله أمراً كان مفعولاً.. والسلام».

إن هذه الرسـالة، وما تحمله من مشاعر فياضة توضح مدى العلاقة الودية بيننا، فالزميلان يرغبان المجورة ونعمت الصحبة والمجورة!

وذات مـرة بدا علي التعـب وظهر الإرهـاق؛ فَلَمَحَ ذلك معـالي الدكتور عبدالرحمـن بن عبد العزيز السـويلم، وهو الصـديق الذي عرفتـه، وأنا مديـر للتعليـم بالرياض، وهو طبيب في مستشفى الرياض المركزي «الشميسي»، واستمرت العلاقة والمودة وأصبحنا فيما بعد وكيلين، هو لوزارة الصحة

وأنا لوزارة التربية والتعليم، ودام بيننا تواصل وتفاهم وتعاون وتعاضد في الرأي، ثم تفرقت بنا السبل، وعدنا لنلتقي سوياً في الدورة الرابعة من مجلس الشورى، وقد زادت الصلة وتبادلنا هموم الوطن وشجونه؛ ولأنه طبيب فإنه يدرك عن بعد وضع أحبته ويطمئن على عافيتهم، ولهذا أرسل قصاصة يقول فيها: أبا تركي، سلامتك، أراك مجهدًا وألمحك متعباً. فهل هي هموم الأمة؟! أم هي شؤون خاصة؟! سلمتَ ومتعك الله بالصحة».

وكثيراً ما يعبر أولئك الرجال عن مشاعرهم العاطفية حول بعض الموضوعات المثيرة، فيرسلون القصاصات لبعضهم بعضاً إطراءً وتأييداً وتنفيساً، فالأخ عامر اللويحق الذي عرفته بأفعاله الخيرية قبل أن ألتقي به في مجلس الشورى، والذي كرمته جائزة المدينة المنورة لبذله وإنفاقه في تعبيد الطرق وإنشاء خزانات المياه ورعايته للمحتاجين من أهالي بلدته، ذلك الرجل كتبت فيه مقالاً، قبل سنوات، ولم أكن أعرفه حينئذ، ولم ألتقِ به، لكن وطنيته جعلتني أحترمه، وبعد قليل من الزمن تعرفت عليه، وازدادت المعرفة به في مجلس الشورى، وقد وردتني قصاصة منه تقول: «أبا تركي، زادني

فخراً وزهواً في مواقفك المشرفة مداخلتك هذا الصباح! أنت دائم الحضور، لن تمنعك وطنيتك عن الحديث عن كل ما يهمّ الوطن، والرد على كل من يحاول أن يختزل من شمم هذا الوطن المعطاء. والله برَّدت كبدي للمرة الثانية زادك الله توهجاً وعنفواناً على الدوام».

ويداعب أكثر، ويقول في رسالة أخرى: «بعد الثناء لا تنسى البدو معك على الدرب». لقد أصبح الأخ عامر اللويحق من أعز الأصدقاء والأحباب.

أما الزميل المرح الذي يشد انتباه المجلس بصراحته وجرأته، ويخلط جده بهزله، ويمزج صرامته بنكتة تخفف من حدة الموقف؛ فهو الزميل عبد الرحمن بن عبد الله الزامل الذي يرسل لي قصاصة إثر حديثي عن تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية، وعن أهمية الاهتمام بالفقراء وصندوق الفقر، وتساؤلي أين وصلت إستراتيجية مواجهة الفقر؟! ويومها ذكرت وضع أسرة تشكو من سوء حالها، فإذا به يقول في رسالته: «دع عنك جارك (يعني القنيبيط) إنه رجل مرح وجريء ومشاكس. المهم: أرجو أن تدفع للعائلة التي ذكرتها خمسة آلاف ريال فقط، وسوف أدفعها لك الأسبوع بعد القادم لسفري الآن».

وكان مـن الزملاء من يحدث دوياً داخل المجلس ببعض مداخلاتـه الجريئـة، حتـى باتـت مداخلاتـه تشـد انتبـاه الأعضـاء، مثـل الدكتور عبـد الله الطويرقي الـذي يقول في قصاصة له بعد مداخلة تناولت فيها جهل المجتمع بالكثير من الأنظمة والقوانين التي تضـبط شؤونه: «أبا تركي، صباحك (منعنشـ) وخـالٍ مـن الغبار، أخـي، والله نحن مقصـرون جـدًا في هذا الجانب التنويري والتوعوي بتشـريعات وأنظمة وقوانـين بالغة الأهمية شـعبيًا ومؤسسـيًا. وأتمنـى عليك أن تقدم توصية بهذا الصدد يتبنى المجلس حملة إعلامية ترفع سـقف استجابة الناس والمؤسسات مع المجلس، ولن أتردد في التوقيع معك».

كم هـي علاقات سـامية حملتهـا أرواح عاليـة ونفوس سامية، كلها تنشد خدمة الوطن وصلاح الأمة.

وتتفاوت مشـاعر الأعضـاء نحـو أداء المجلـس، فمنهم المتفاعـل المتوهج، ومنهـم المتطلع لمزيد من العطـاء، ويتألم للفتور والتراخي. تقول قصاصـة أحدهم إثر مداخلة صدحتُ فيها برأي حرك مشاعره ووجدانه: «مع الاحترام للرائع الدكتور عبـد العزيـز الثنيـان، أثابك الله علـى اهتماماتـك الوطنية

الزاخرة بالهمِّ والصِّدق والإخلاص... فكل مُدَاخَلاتِكَ تؤكد أنك تحترق اهتماماً بأمر الوطن وأراك دائماً مستيقظاً، ولا تفوّتُ أي مناسبة... تؤكد على ضرورة أن يتحرك المجلس للفت نظر ولاة الأمر إلى أي شيء ينفع المجتمع ويرفع شأن الوطن. ليت أعضاء المجلس يعيشون نفس الهمّ الذي تعيشه؛ لكان له تأثير نافع، ولكن لا حياة لمن تنادي.. جزاك الله كل الخير».

ذات يوم نشرت الصحف خبراً عن جهود خفر السواحل، وكيف أحبطوا محاولات تهريب أسلحة ومتفجرات وفي اليوم التالي تيسر لي الحديث في بداية الجلسة وتحدثت عن خطورة الأمر ومسؤولية المجتمع وأهمية التوعية الإعلامية لهذا الخطر، وضرورة المشاركة الشعبية في الحفاظ على أمن الوطن ومكتسباته، وبعد انتهاء المداخلة وردتني قصاصة من الزميل أبو ساق يقول فيها: «أحييكم على هذه المبادرة في إثارة أهم قضية أمنية وسياسية واجتماعية متمثلة في حجم الأسلحة والذخائر التي تم تهريبها مؤخراً. وأتفق مع شخصكم الفاضل حول الخطورة القصوى، حيث تتراكم المهربات الخطيرة بحكم الوقت، وتعد عوامل خطر عظيم يهدد البلاد، حيث نخشى أن ما تم اكتشافه قد يكون مجرد

نسبة ضئيلة. ثم الخشية الأكبر أن هذه الأسلحة والذخائر مهربة عبر خط مباشر يوصلها إلى أشخاص محددين. ولذلك أتفق معكم على أهمية القضية ذاتها، ويجب أن تأخذ الأولوية في اهتمامنا جميعاً واهتمام الجهات الأخرى، لتعزيز قدراتنا الأمنية، وخاصة الحدود البرية والبحرية».

ويقول الزميل الدكتور عبد الرحمن المشيقح في قصاصة بعثها إليَّ في أثناء مُداخلتي عن الإعلام وإخفاقاته: «صدقت جزاك الله خيراً. فدور المملكة الرائع على مدى التاريخ يشوهه بعض الكتاب والفضائيات المحسوبة على السعودية، فنحن نخسر الشارعين العربي والإسلامي بسبب هؤلاء الكتاب والفضائيات الماجنة، فولاة أمرنا بحاجة إلى هذه الصراحة المفيدة للبلاد والعباد، فآمل الاستمرار لإيصال هذه الحقيقة، فنحن الدولة الأولى الممثلة للإسلام والمسلمين، فهناك حفنة قليلة في مجتمعنا لا تريد ذلك الدور الرائع... دعائي لك بالتوفيق والسداد، ولكم تحياتي ودمتم».

ويتفاعل الإعلاميون في المجلس، فيقول الأخ العزيز الأستاذ حمد القاضي: «مع صادق مودتي للعزيز أبي تركي... رعاك الله، أسعد الله أوقاتك، أحسنت، تظل دوماً غيوراً على

دينـك ووطنك، أتمنى تفعيل مداخلتك بشـكل عاجل، وليتها تصـل إلى أحد كبار المسـؤولين عاجلاً، وبخاصـة المثل الذي ضـربته حول موقف تركيا الشجاع من القضية الفلسطينية، حيث إن رئيسـها الكريم ضـيف على بلادنا... وحياه الله... دمت موفقاً».

وكذلـك الأخ الفاضـل اللـواء محمـد أبـو سـاق يقول: «أشكرلك اهتمامك، وأحييك على هذا الطرح المهم جداً. ولا تسـتغرب ما يحدث في الإعلام من أقلام وفضـائيات، فتلك نتيجـة لتأثـير وانتصـارات حملة الإعلام وحـرب المعلومات الصـهيونية، فالإعلام الحربي الإسـرائيلي له خطاب حرب شامل يهدف إلى تشغيل واستكتاب الأقلام المعادية، بعضهم غافل وآخرون يتعاونون مع الصـهاينة، وقد صـدق الشـاعر خلـف بن هذال حـين قال قبل عقـد من الزمـان: «من دون صهيون بَذَّتَنَا صهاينا...».

أمـا رجـل المـال والاقتصـاد الزميـل العزيـز الدكتور عبدالعزيز العريعر، فيقول: «أشـكرك على المداخلة المميزة كالعادة، وعمرو موسى ليس فقط لم ينسحب، بل إن حضوره وجلوسـه وتصفيقه لبيريز هو المشكلة، كما تفضلتم هو يمثل

الـدول العربيـة التي لم تطبع كلهـا... مؤتمر دافوس أنشـئ عام ١٩٧١ لتشـجيع السـلام والتطبيع مع إسرائيل وصاحبه البرفسـور كلاوس وزوجته هيلدا يهوديـان ألمانيان هربا إلى سويسرا... ولا يخلو اجتماع من بيريز ونتنياهو.

وكنا في المجلس نسـتغل الفرص ونهتبل المناسبات لإثارة الموضـوعات الوطنية، وكيف يشـارك المجلس في دراسـتها، وتقديم المشورة لولي الأمر نحوها... وذات مرة وبعد الإعلان عـن توصـيات المنتـدى الاقتصـادي الـذي عقدتـه الغرفة التجاريـة في الرياض، وفي أثناء الوقت المخصـص للحديث في الشأن العام، تعرضت لتوصيات المنتدى، واقترحت تشكيل لجنة خاصة من المجلس، أو تكليفه اللجنة الاقتصادية لطلب تلك الدراسات والتوصيات التي انتهى إليها المنتدى، والقيام ببحثها، ومن ثم العرض لولي الأمر برأي المجلس حول ذلك. وتفاعـل عدد من الزمـلاء مع هذا الرأي، فها هو الصـديق المخلص الدكتـور عائض الـردادي يقـول في رسـالة لـه: «مداخلتكـم كانت جيدة، ولتأخذ حقها من الدراسـة أرى أن تقدمها خطيًا، وأن يشـارك معـك في توقيعها زملاء آخرون، ويسعدني أن أكون منهم، وبخاصة أن مجلس الشورى كان له

سبق العام الماضي بقراره حول الفائض بأن يكون استثماراً للأجيال... بارك الله فيكم، وآمل ألا تكون فكرة عارضة، بل تأخذ دراسة من المجلس إن قدمتم ذلك خطياً».

ويعاضده في هذا الرأي زميل آخر -هو الأخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح الأطرم- وهو من خيرة رجال المجلس في الدورة الرابعة، فقد جمع الله له بين العلم الشرعي والخبرة الاقتصادية، حيث كان يعمل في بنك الراجحي، وفي بنك الإنماء مستشارًا شرعياً، وتكونت لديه خبرة في المصرفية الإسلامية؛ فيقول في رسالته: «فكرتك فكرة جيدة، وآمل أن تفعل الفكرة من خلال بلورتها باقتراح يقدم للمجلس، أو من خلال مبادرة من اللجنة».

وكذلك انضم للأخوين الأخ إبراهيم البليهي، حيث يقول في رسالته: «يعجبني حماسك للوطن واهتمامك بقضايا المجتمع، وأهنئك على هذا الحس الرفيع... إذا كانت لديك نسخة من الدراسة فأرجو إعارتي إياها؛ لتصويرها وأعيدها إليك غدًا... أو تزويدي بعنوان الدراسة؛ لأطلبها من الغرفة».

وكان من بين الأعضاء مَنْ نستحي من أدبه وصفائه وبشاشته وأخلاقه. وكيف لا أستحي؟! وكيف لا أذرف العبرات

لأحبةٍ كانت بيني وبينهم مشاعر وعواطف سمت فوق المادة وعلت فوق المصالح الخاصة؟! إنها هموم الوطن وآماله وخدمة الدين والذود عنه، ورعاية الأمانة التي استحلفنا عليها ولي الأمر وفقه الله.

وبعد أن غادرت المجلس لم تعد القصاصات وسيلة الاتصال بالزملاء، بل أبدلنا الله بها رسائل الجوال؛ فها هو الزميل الدكتور عبد العزيز العتيبي يكتب في رسالة جوالية بعثها إلي بعد أن غادرت أنا وإياه المجلس: «أخي أبا تركي، عندما بدأت الدورة الرابعة التي تزاملنا فيها لم أكن أعرف عنكم سوى معلومات عامة محدودة، ومع انتهاء الدورة كنتم من أقرب الزملاء إلى نفسي، لم تقربنا وتجمعنا مصالح شخصية أو جلسات أنس، بل جمعنا الحرص على المصلحة العامة والغيرة على ديننا ووطننا ولغتنا والإخلاص لقيادتنا. نعم هذا الزميل كنز من كنوز الرجال الذين كسبتهم في المجلس.

وها هو أحد أولئك الأحبة، وهو الدكتور عبد الله الظفيري يتذكرني داخل المجلس بعد بدء جلسته الأولى في دورته الخامسة التي خرجت فيها. يكتب رسالة على جواله بعد ساعة فقط من بدء الجلسة، وقد نظر في وجوه الجالسين، وافتقد

صـديقاً تعرّف عليه في المجلس، وكانت بينهما قواسم مشتركة تدركهـا القلوب والخلايا. فيقول: «أخي عبد العزيز، وأنا أنظر في الجالسين، والله إنك فقيد المجلس، أسأل الله أن ينفع بك في أي مكان تحل، وأن يجعل التوفيق حليفك والسداد نصيبك.

وقد حـرك مشـاعري وعواطفـي وكتبت له علـى الفور الرسـالة الآتيـة: «د/ عبـد الله.. تحياتـي وأشـواقي قرأت رسـالتك، وأنا أشعر أني أصبحت كالطائر يحلق كيف يشاء. والحرية أخي لمن بلغ الستين من خير النعم، ولكن قلبي معكم أدعـو لكـم، وإني وقد بـدأت أكتب عن تجربتي في الشـورى، فإني أسـتأذنك في نشر رسـالتك هذه، فإنَّ أهم وأغلى شيء خرجت به من المجلس هو صداقة ومعرفة الرجال الذين أنت من أولهم ولك ودي وتقديري».

تركي وأبو تركي

لا أبالغ إذا قلت: إن الشارع السعودي بأكمله يتوق شوقاً إلى أن يحقق له مجلس الشورى كل آماله وتطلعاته.

أما عضو الشورى فهو ليس موظفاً حكومياً يمارس مهام منصبه بروتينية، ويتعامل مع الآراء الناقدة ببيروقراطية فجة، فينفصل عن قضاياه حين ينتهي دوامه؛ لأنه يعيش في دوامة اسمها (الوطنية) لا يملك برغم أعبائها وأثقالها فكاكًا عنها، ولا خلاصاً منها، وأعترف أنني على الرغم من انتهاء عضويتي فيه، لا زلت أتنفس عبيره، وأتابع خطواته، ولا أجد مناصاً من مشاركته همومه وتطلعاته، وأنا لا أعدها مجرد مدة زمنية مرت من عمري، بل هي مرحلة من عمر الحياة السياسية في هذا الوطن لا بد أن نعايشها جميعاً يومًا بيوم حتى يصل إلى ما نصبو إليه!

وقد كنت أتابع بحرص ردود أفعال المجتمع من خلال وسائل الإعلام؛ فأشعر بالأسى على من يتحدث وهو لا يعلم، وأُكبِرُ من يقدم رؤيته بوعي، ويُقدم أطروحاته بمنهجية، حتى لو غلفتها الحماسة، فهي انعكاس للرغبة العارمة للمسارعة في تحقيق الطموحات.

ولكم أن تتخيلوا شعور أبي تركي بعد أن بُحَّ صوته في عرض آراء ومناقشة قضايا وطلب مداخلات في مجلس الشورى، وهو يقلب الصحف صباحاً أو يتصفح الإنترنت، فيجد مقالاً بقلم ابنه تركي عبدالعزيز الثنيان عنوانه: (تهميش مجلس الشورى)[1]!

يقول الابن فيه: «يحق لمجلس الشورى بموجب النظام أن يدرس التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية المتعددة، وهو شيء يفترض أنه لم يتم إقراره لتجميل بيئتنا القانونية بمساحيق مصطنعة، بل للتأثير الفاعل في سير الأمور. وهذا ما يثير تساؤلاً محيراً، وهو: ما العمل إذا ما أهملت التوصيات والاقتراحات التي يراها مجلس الشورى لسنين متتابعة، ما الذي سيحدث؟ حسب استقراء توصيات مجلس الشورى، فإن الجواب محزن، إذ إن إهمال توصيات واقتراحات الشورى لا يترتب عليها أي شيء، فالوزارة أو المؤسسة الحكومية ببساطة لها الحق في (تطنيش) مجلس الشورى!».

ترى هل يفرح أبو تركي بمقال تركي، وهو ينكأ جرح أبيه؟!

(١) موقع العربية نت، السبت ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٥هـ/ ٨ يناير ٢٠٠٥م.

كنت أتابع تلك المقالات بكل اهتمام، وأستشعر فيها تطلعات المجتمع كله، وهو مقبل على عهد جديد، يكون فيه أو لا يكون -على حد تعبير شكسبير- وكنت أرقب في مقالات أخرى مطالب يغلفها شيء من التشاؤم، وربما الحذر من الإفراط في التفاؤل من التجاوب معها، ففي مقاله (ضرورة تدخل مجلس الشورى لمتابعة تنفيذ الميزانية)[1] يطالب تركي الثنيان أن يتم التوجيه قبل تسعة أشهر من إصدار الميزانية الجديدة إلى إنشاء لجنة داخل مجلس الشورى للتنسيق مع وزارة المالية للمشاركة في إعداد الميزانية للعام القادم على أن يتم الانتقال التدريجي إلى المجلس مع العام القادم.

ويكرّر تركي اقتراحاً قديماً بدعوة أن يتسنم مهمة مراقبة ميزانية الدولة مجلس الشورى، فوجود «عدد كبير من الإداريين المخضرمين بين جنباته فيه إثراء لجهة الرقابة؛ لأن هؤلاء يعرفون خفايا كل جهة حكومية، ويدركون اللعبة الحكومية بكل تفاصيلها. وثانيا، اتصال مجلس الشورى بمقام خادم الحرمين الشريفين مباشرة، ووجود ممثل له في مجلس الوزراء يعطي لهذه الجهة قدرًا رفيعًا، واتصالاً ساخنًا متى استلزم الأمر. ثالث هذه الاعتبارات،

(١) صحيفة الوطن، الثلاثاء، محرم ١٤٣٠هـ/ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، العدد (٣٠١٤).

إن اختصاصات المجلس لا تتعارض مع هذه الجزئية، إذ إن له مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، وهذا العمل يمكن تصنيفه وكأنه تمهيد للمناقشة، أو كأنه من المناقشة المصاحبة أو المتزامنة لعمل الوزارات. بالطبع، من دون وسيلة وصلاحية الحصول على معلومة، سواء كان مجلس الشورى أو غيره، لا يمكن تنفيذ أي شيء. أم تراني ما زلت أحلم؟!».

وهو يقول في نهاية مقاله: «لا يشك من في عقله ذرة عقل، أن النفس الإصلاحي يعطر كل أرجاء المملكة، و أن العقدة تكمن في تنفيذ تطلعات قيادتنا الكريمة، فهل تنفك العقدة هذه المرة من دون منغصات، أم تأبى إلا أن تثير الأتربة؟».

إن تلك المقالات وأمثالها، وما تبثه من أفكار وأطروحات، كان لها صدى كبير في نفوس المسؤولين وولاة الأمر وأعضاء الشورى، كل يتلقاها حسب موقعه، ومن خلال أجندته الخاصة. وبصفة شخصية وكما ترون، فإن قضايا الشورى في المملكة لم تكن ترفاً عقلياً، فقد ألقت بظلالها إلى داخل بيتي!

هكـذا كانت مقـالات تركـي عبـد العزيز الثنيـان، ولا أدري لماذا نسـيت أيام عضـويتي في مجلس الشـورى، أن أطالبـه -بصـفتي ولي أمر- أن يكتب مقالاً يشيد فيه بأدائيَّ البرلماني؟! أم أنني ينبغي الآن أن أحمد الله أن الأمور توقفت عند هذا الحدّ، ولم تصل إلى توجيه النقد لهذا الأداء!

نهاية المطاف

قال أحد الأدباء لصاحب له: ما أحوجك إلى أخ كريم الأخوة، كامل المروءة، إذا غبت خلفك، وإذا حضرت كنفك، وإذا نكرت عرفك، وإذا جفوت لاطفك، وإذا بررت كافأك، وإذا لقي صديقك استزاده لك، وإن لقي عدوك كف عنك غرب العادية، وإذا رأيته ابتهجت، وإذا باثثته استرحت.

وقال آخر: طرف الصّداقة أملح من طرف العلاقة، والنّفس بالصديق آنس منها بالعشيق.

وطيلة السنوات الثماني التي أمضيتها في المجلس تكونت علاقات وطيدة وصارت صداقات حميمة، والقلوب جنود مجندة ما تآلف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وأحمد الله لم يكن هناك تناكر ولا جفوة بيني وبين أيٍّ من الأعضاء. غير أن درجات القربى تتفاوت، والصداقة مراتب ودرجات، وطبائع النفوس تحدد مستوى العلاقات، والتقارب الفكري يساند هذه العلاقات ويعضدها.

كان في المجلس من الأعضاء الرجل الحازم الجاد، والوقور الهادئ ذو المهابة، والمرح الفَكِه، وتختلف طبيعة

الحوارات مع اختلاف الطبائـع، فحينًا تكون هادئة جادة أو صـاخبة حادة أو ضـاحكة تتخللها النـكات والمداعبات! كما تتباين الصـفات بتباين الثقافات والبيئات، فهناك من تلقى تعليمه في الغرب وهناك من تعلم في الشـرق، وهناك البدوي والحضـري، وفوق كلٍّ تأتي فردية الإنسـان، فـكل واحد من الأعضاء كان عالماً بذاته!

ولا أنسى مجموعة من الزملاء، كنت أجد معهم تواصلاً لا شـعورياً وترابطـاً تلقائيـاً، وكانت بينـي وبينهم ممازحة ومماحـة، فزالـت الحواجـز وانمحـت التحفظـات. ولـولا الخشـية من الإطالة والإطنـاب، والخوف من ألسـنتهم إذا ذكـرت أحدهم بما لا يرضـى، أو بأقل مما يرضـى، لذكرت أسماءهم واحداً تلو الآخر.

وفجأة وجدتني في لقاءات دورية مع نخب من الأعضـاء نطـرح الآراء، ونتبـادل المشـورة، وإذا جـاءت فرصـة للمرح انطلقنـا في الضـحك نطرد عنا الهمّ، ونجدد نشـاط العقل. إنهـم كوكبة مـن الزملاء بينهم رجـال في التربيـة والتعليم خُلُقهم الوفاء وتعاملهم الأخوة والاحترام وسـيماهم الصدق والإخلاص والنصح والإصلاح. ومعهم طبيب الأجساد والعقول وحامل هموم الوطن، وحالي معهم كما قال الشاعر:

وَلابُدَّ مِنْ شَكْوى إلَى ذِي مَروءَةٍ
يُواسِـيكَ أو يُسْـلِيكَ أو يتوجَّـعُ

وفي ذلك الجو الكبير تشكلت صداقات، وتقاربت قلوب، وتلاقت أفكار؛ وصـارت بين الأعضاء لقاءات إخوانية تتم في المنـازل، ويتخللها بعض هموم المجلس وتطلعات الأعضـاء. وكانت الموضـوعات التي تطرح في تلك النقاشات تجسد روح الأخوة الوطنية، وتحكي الرغبة الصـادقة في خدمة الوطن، ومنحه عصارة فكر هؤلاء الرجال.

وقـد كانـت لمعـالي رئيـس المجلـس الدكتور صـالح بن عبدالله بن حميد بالأعضاء جميعاً علاقات ودية ناعمة، أدب جم، وخلق رفيع. وقد تعرضت لطارئ صحي ولم يعلم بذلك، وفي إحدى الجلسـات وردتني منه القصاصة التي يقول فيها: «أخـي د/عبـد العزيز الثنيان. السـلام عليكـم ورحمة الله وبركاته وبعد، فأبدي أسفي الشديد لعدم علمي بما ألمَّ بكم. أسـأل الله لكم دوام الصـحة والعافية وأعتذر أشد الاعتذار لعدم علمي، فحقكم السؤال والاستفسار والاطمئنان عليكم.

بقيت - أخي الكريم - سليماً صحيحاً معافاً وذخراً لأهلك وإخوانك ومحبيك».

ثم يداعب ويضاحك ويقول: «لفت نظري يوم أمس الأول جلوسك بجوار الزميل القنيبط، فعرفت السر يا صاحب القلب المفتوح».

وقد أرسلت لمعاليه في تلك الجلسة رسالة قلت فيها: «لا أراكم الله مكروهاً، وإني أعلم حرص معاليكم وسؤالكم عن الجميع وإنسانيتكم الرقيقة، ولكن العارض بسيط ولم يتطلب إزعاج الأحبة وأجزم أنكم أولهم».

معالي الشيخ: جهاز التصويت تعطل ولعلّ قلبه قد أصابته الشيخوخة وأعدى صاحبه الذي نام في المستشفى التخصصي ثلاث ليال - لا أراك الله مكروها - وحين بدأ التصويت أول الوقت أصر الجهاز على المناكدة، فاقترح الأخوة أن أتحرك وأختار أحد الكراسي الشاغرة، فتلفّت وتحيّرت أين أختار؟ وكان ما كان؛ فاخترت مجورة (القنيبط) لعدة أسباب: أولها إنه صاحب نكتة ومرح، ونحن في زمان نحتاج فيه للترويح، فقد كثرت الهموم. والأمر الثاني إن القنيبط له رأي، وعنده

جرأة، وإن كنت أختلف معه كثيراً وأُنَاكفُهُ! غير أنّه خير ممن لا يهشّ ولا ينشّ، والثالث إن المقعد أقرب إلى الباب ونحن أقرب إلى الخروج النهائي من المجلس تفاؤلاً.

وكان لقاؤنا الأخير في نهاية الدورة الرابعة في منزل الزميل الكريم عامر اللويحق، وكان من بين الحضور كل من الدكتور عبد الله دحلان والدكتور أسامة أبو غرارة والدكتور خالد العواد والأستاذ إبراهيم البليهي والدكتور عائض الردادي والأستاذ سليمان الزايدي والدكتور حزام العتيبي وآخرين، نسيت أسماءهم، فمنهم المعذرة.

ودار النقاش حول أداء المجلس، ومستوى الرضا عنه، ونحن نودع الدورة الرابعة، وقد تنتهي عضوية بعض الحضور، وقد يكون أغلبهم خارج المجلس في دورته القادمة، وانقسموا عدةَ فرق: أحدها فريقٌ راضٍ كل الرضا عن المجلس يشيد بإنجازاته وتفاعل أعضائه، وفريق يلوم ويعذل، ويعد المثالب والنقائص، ويرى أن المجلس لم يحقق الطموح المرجو منه، وفريق يرى أن أداء المجلس كان بين بين.

وفي نهاية تلك الأمسية أراد بعضهم أن تسيطر على الخاتمة روح المرح والدعابة؛ فقال: من يدري؟! فقد يكون الزميل الناقد هو الذي يجدد له في الدورة القادمة؛ وقد تكون نهاية العضوية مصير المتحمس الذي أشاد بالمجلس وتفاعله... فنشاهد الناقد ثاوياً في المجلس، والمادح راحلاً عنه!

وضحكنا وتوادعنا، وإذا بالأمر الذي تضاحكنا حوله حقيقة واقعة، فقد بقي الناقد... ورحل المادح!

ولهذا الموقف الطريف دلالة على استقلالية المجلس واحترام الدولة لمكانة الأعضاء؛ فلا المديح يقرِّب المادح منها، ولا النقد يبعد الناقد عنها، ويقصيه عن مشاركتها في النصح والمشورة!

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، بول كيندي، دار الشروق، عمان، ١٩٩٣م، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود.
- التذكرة الحمدونية، ابن حمدون، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤م.
- الأدب الكبير والأدب الصغير لابن المقفع، دار صادر، بيروت.
- ديوان بشار بن برد.
- سر تقدم الإنجليز السكسونيين، تأليف إدموند ديمولاند، ترجمة أحمد فتحي زغلول باشا، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥، مصر، ٧١٥.
- رحلة ٣ أيام في آيسلندا «عجائب طبيعة وطبائع بشر»/ د. عائض الردادي. الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ.
- رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- صفة الصفوة ابن الجوزي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- صيد الخاطر لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، دار الفكر، بيروت.
- إنسانية ملك، د. عبدالعزيز الثنيان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- الشورى في الإسلام (ممارسة نيابية)، تجربة المملكة العربية السعودية، إعداد إدارة المعلومات بمجلس الشورى، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، دار صادر، بيروت.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- عصر الاضطراب «مغامرات في عالم جديد»، آلان جرينسبان، ط١، ٢٠٠٨، دار الشروق، ترجمة أحمد محمود.
- فتاوى ابن تيمية.
- مجلس الشورى «قراءة في تجربة تحديثه». تحرير عبدالرحمن الشبيلي، ط١، الرياض، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- مجمع الأمثال للميداني، ط١، دار صادر بيروت، ٢٠٠٢م.
- من العالم الثالث إلى الأول «قصة سنغافورة ١٩٦٥-٢٠٠٠م، ٢٠٠٥»، مكتبة العبيكان، ترجمة معين الإمام.
- موسوعة محضير محمد رئيس وزراء ماليزيا، دار الكتاب المصري ٢٠٠٤م.

الفهرس

الموضوع الصفحة

• مقدمة ٧
• وقبل الحكاية ١١
• رنين الهاتف ١٧
• وحملها الإنسان ٢٣
• الجلسة الأولى ٣٣
• قدرات متفاوتة ٣٩
• الرأي الآخر ٥٥
• طموحات وتجاوبات ٦٥
• من دروس المجلس ٧٥
• رجل الدولة أم رجل المجتمع؟ ٨٥
• سؤالات العامة ٩٧
• العودة إلى أبي حيان ١٠٧
• نحن والوزراء ١١٧

• المرأة والمجلس ١٢٧
• الشيخان الجليلان ١٣٩
• إدارة المجلس العليا ١٥٣
• بين طهران وباكو ١٦٣
• عندما صفق الأعضاء ١٨١
• مجورة الكرام ١٨٧
• قصاصات في الوجدان ١٩٥
• تركي وأبو تركي ٢١٣
• نهاية المطاف ٢١٩
• قائمة المراجع ٢٢٥